الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 01 – 01/ (01/13)/ 08 – ش معدل (830)

الاجتماع المشترك
للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين

للإعداد لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري
للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية - الدورة الثالثة
(الرياض: 21 — 22 يناير/ كانون ثان 2013)

تقرير الأمين العام
حول متابعة تنفيذ قرارات
القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون الثاني 2009)
ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون الثاني 2011)

(الموضوعات الاجتماعية)

الرياض: 6 ربيع أول 1434 الموافق 18 يناير/ كانون ثان 2013

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
أولاً:	**الملخص التنفيذي**	– 3 –
ثانياً:	**القرارات والنتائج الاجتماعية**.....	– 15 –
▪	الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة	– 17 –
▪	البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية	– 27 –
	تقرير منظمة العمل العربية	– 31 –
▪	البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية.....	– 67 –
▪	البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.....	– 73 –
▪	تطوير التعليم في الوطن العربي	– 81 –
▪	تحسين مستوى الرعاية الصحية	– 127 –
▪	تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية.....	– 129 –
▪	مبادرة البنك الدولي في العالم العربي	– 137 –
▪	تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.....	– 141 –
▪	المشاريع العربية لدعم صمود القدس.....	– 151 –

أولاً: الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

- صدر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى التي عُقدت بدولة الكويت عام 2009 قرارات بالغة الأهمية تصب في صالح التنمية العربية والتي أسست لانطلاقة جديدة وجادة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية في الدول العربية. وقدم في القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثانية التي عقدت في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية عام 2011 تقرير للأمين العام لجامعة الدول العربية وهو تقرير تقييمي واقعي لما تم تنفيذه من قرارات وتوجهات صدرت عن قمة الكويت، فقد وضح هذا التقرير ما تم إنجازه، وما لم يتم إنجازه وأسباب عدم الإنجاز، مع تصور للتغلب على الصعوبات التي حالت دون الإنجاز الكلي أو الجزئي لبعض ما صدر عن قمة الكويت، ولقد تفاوتت درجة تنفيذ قرارات قمة الكويت فمنها قرارات نفذت بدرجات لا بأس بها بينما ظلت هناك قرارات لم تراوح مكانها من التنفيذ.
- وفي ضوء ذلك، صدر في القمة الثانية قمة شرم الشيخ القرار رقم (ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19) بشأن *"تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير / كانون ثان 2009) والقمم العربية العادية خلال الفترة 2001 – 2010.* واشتمل هذا القرار عدة فقرات خاصة بالموضوعات الاجتماعية.
- وصدر عن القمة الثانية قرار جديد ذو علاقة بالشأن الاجتماعي وهو:
  - قرار رقم (ق.ق 22 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19) بشأن تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
- كما صدر أيضاً قرارين مشتركين للشأنين الاقتصادي والاجتماعي وهو:
  - قرار رقم (ق.ق 21 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19) بشأن مبادرة البنك الدولي في العالم العربي.
  - قرار رقم (ق.ق 23 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19) بشأن المشاريع العربية لدعم صمود القدس.

- وفيما يختص بتنفيذ **الشق الاجتماعي من قرارات قمتي الكويت وشرم الشيخ** نوجز التالي:

- **الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة:** قامت الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة بتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة إلى قطاع غزة من خلال إرسال قوافل المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة، وقدم مجلس وزراء الصحة العرب في مايو 2010 دعماً مالياً قدره مائة ألف دولار أمريكي للقطاع الصحي الفلسطيني، كما ساهمت الأمانة العامة بمبلغ خمسون ألف دولار أمريكي، لدعم مركز إعادة تأهيل الأطفال المصابين جراء الحرب في القطاع الذي

أقامته جمهورية سلوفينيا، وقامت الأمانة العامة بتجهيز قافلة مساعدات طبية لأبناء الشعب الفلسطيني توجهت إلى قطاع غزة بتاريخ 2010/8/10، تضمنت أجهزة طبية (15 وحدة غسيل كلوي – 4 طن أدوية) وصاحب القافلة مهندسون من الشركة المنتجة للأجهزة للقيام بأعمال التركيب وتدريب العاملين في مستشفيات القطاع على استخدامها. وعلى الرغم من هذا الدعم فما زالت هناك حاجة إلى استمرار وتكثيف التحرك السياسي العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية، حيث أن العمل الإنساني يحتاج أن تترافق معه جهود سياسية للتخفيف من الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وقدمت الأمانة العامة من خلال مجلس وزراء الصحة العرب دعماً ماليا لوزارة الصحة الفلسطينية قدره 300.000 دولار أمريكي خلال عامي 2011، 2012 لتوفير الاحتياجات العاجلة من الأدوية والمستلزمات الطبية، كما دعا وزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية إلي عقد دورة طارئة لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 13 / 12 / 2012، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتقديم كافة أشكال الدعم الصحي والإنساني العاجل لقطاع غزة. ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الاجتماع فقد وتم الاتفاق علي إصدار قرار بالتمرير علي الدول الأعضاء في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، يتضمن تقديم دعم مادي قدره مائتي ألف دولار أمريكي لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي الفلسطيني في قطاع غزة، والطلب من الدول الأعضاء تقديم الدعم المادي والفني للقطاع الصحي الفلسطيني في قطاع غزة، والطلب من معالي وزير الصحة الفلسطيني تقديم تقرير حول احتياجات وزارة الصحة الفلسطينية أمام الدورة القادمة لمجلس وزراء الصحة العرب المقرر عقدها في جنيف مايو 2013.

وتلقت الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/2 مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية، بشأن توجيه خادم الحرمين الشريفين تقديم دعم قدره 10 ملايين ريال من المملكة لمستشفيات قطاع غزة عبارة عن أدوية ومحاليل ومستهلكات طبية. كما تلقت بتاريخ 2013/1/2، مذكرة من وزارة الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية، تضمنت تقريراً حول دعم جمهورية مصر العربية للقطاع الصحي في قطاع غزة والخاص بإقامة مستشفى ميداني بالقطاع مزود بجميع التجهيزات الطبية والأطباء وكوادر التمريض إلى جانب نقل وعلاج المصابين من أبناء القطاع إلى المستشفيات المصرية للعلاج، إلى جانب تسيير 3 قوافل ضمنت أدوية ومستلزمات للأزمات والكوارث.

- **<u>البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية:</u>** تم اعتماد الإطار العام للخطة التنفيذية والزمنية للبرنامج الذي يتكون من (6) مشاريع، حدد لكل منها موازنة مالية وزعت على فترة زمنية مدتها (5) سنوات بلغت موازنتها الإجمالية (12,437,000) دولار أمريكي. وقامت منظمة العمل العربية باتخاذ العديد من الإجراءات في إطار تنفيذ البرنامج بما في ذلك تنظيم عدد من الأنشطة والفعاليات بالتنسيق مع الدول الأعضاء والجهات العربية والدولية ذات العلاقة، كما قامت بالاتصال بالعديد من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية جرى خلالها تبادل وجهات النظر ومناقشة كافة التفاصيل والبيانات وآليات التنفيذ وأساليب المساهمة التي تتدرج من التمويل الكلى إلى الجزئي. وتعد مسألة إيجاد التمويل لتنفيذ المشروعات المضمنة في البرنامج المتكامل من أهم الصعوبات والعقبات التي تواجه تنفيذ البرنامج في المهلة الزمنية المحددة له حيث أن المنظمة قامت بإعداد كافة الجوانب الإدارية والفنية والمالية للمشاريع، وتم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصدر عدد من القرارات في هذا الشأن كان أخرها القرار رقم (1917) الصادر عن الدورة (89) الذي تضمن تكليف منظمة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج من نسبة مساهماتها فيه البالغة 20% ومواصلة جهودها وتكثيف اتصالاتها مع كافة الدول العربية والجهات المعنية للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج وفقاً للآلية المعتمدة لها، كما تضمن القرار تكليف المنظمة بفتح حساب خاص لديها يخصص للبرنامج يتم إيداع مساهمات المؤسسات العربية والدولية وحصة المنظمة فيه، على أن يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء الخاصة بالبرنامج في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي، وتنفيذاً للقرار رقم (1917) الصادر عن الدورة (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه قامت منظمة العمل العربية بفتح حساب بنكي باسم المشاريع في بنك أبو ظبي فرع المهندسين وأودعت مبلغ وقدره 65000 دولار أمريكي، كما أودعت مؤسسة (الأجفند) مبلغ وقدره 50000 دولار أمريكي في الحساب المشار إليه أعلاه، ووجهت منظمة العمل العربية المذكرة رقم (ش.م/341) بتاريخ 10 أبريل / نيسان 2012 إلى الدول الأعضاء بشأن مطالبتها بسداد مساهماتها في موازنة المشروع، وذلك تنفيذاً لذات القرار المشار إليه أعلاه، وأفادت المنظمة بأنه حتى تاريخه لم تتلقى أية ردود أو مساهمات في هذا الشأن.

ومن جانبها قامت الأمانة العامة تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم 666 في دورة عادية (31) بتاريخ 2008/6/8 باعتماد توصيات اللجنة الشبابية المعاونة للمجلس ومنها التوصية رقم (9) بشأن تنظيم دورة تدريبية حول كيفية إدارة المشاريع الصغرى للشباب، نظمت الأمانة العامة دورة التدريبية الأولي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 15-2009/6/19 حول "كيفية التدريب على إدارة المشاريع الصغرى للشباب" بمشاركة 11 دولة عربية، وقد تضمن البرنامج التدريبي للدورة كيفية "تصميم البرامج والمشروعات ووضع

ميزانيتها وكيفية تمويلها" وقام الخبراء والمتخصصين بإدارة المشاريع الصغرى للشباب بإلقاء المحاضرات خلال أعمال الدورة حول العناصر الأساسية في إعداد أي مشروع (الاحتياجات – الأولويات – الجدوى الاقتصادية – الأهداف)، وكيفية تصميم المشروع والمستهدفون منه – أنواع الأنشطة – المخرجات).

- **<u>البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية:</u>** في ضوء قرار القمة وضعت الأمانة العامة خطة لتنفيذ هذا القرار ويتم متابعتها بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية ذات الصلة. كما تم تقديم الدعم الفني لعدد من الدول الأعضاء لتفعيل السياسات المتعلقة بخفض الفقر، ووضع الأطر الفنية التي تتيح للدول الأعضاء وضع برامجها ومشروعاتها الرامية إلى خفض معدلات الفقر. وعلى الرغم من التقدم النسبي على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج وخاصة بالنسبة لدول الخليج والدول النامية، إلا أنه لا تزال الدول الأقل نمواً تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ البرامج، نظراً لقلة الموارد المالية، وحاجتها إلى الدعم الفني، وفي إطار جهود الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، للتغلب على الصعوبات المشار إليها، أصدر المجلس قراريه رقم (657) و (661) في دورته الحادية والثلاثين اللذان تضمنا أن يقوم المجلس من خلال الصندوق العربي للعمل الاجتماعي التابع له بتمويل المشروعات الاجتماعية والتنموية التي تمثل أولوية بالنسبة للدول العربية وخاصة الأقل نمواً منها في إطار تنفيذ البرنامج، وذلك بناءً على طلب الدول ووفقاً لشروط تمويل المشروعات الاجتماعية المقرة من المجلس، وتلقت الأمانة العامة من الدول الأعضاء عدد من المشروعات الاجتماعية والتنموية التي تطلب المساهمة في تمويلها في إطار تنفيذ قرارات المجلس المشار إليها أعلاه، وقامت الأمانة العامة بعرض موضوع المساهمة في هذه المشروعات على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وأتخذ المجلس عدد من القرارات بمساهمات مالية لدعم هذه المشروعات من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.

وتضمنت توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية الذي انعقد يومي 2–3 ديسمبر / كانون الأول 2012 في القاهرة، التأكيد على أهمية تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (الكويت: 2009) وخاصة القرار رقم (11) بشأن البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية وتفعيل هذا القرار من خلال إنشاء آلية لمساعدة الدول على تحقيق الغاية الثالثة من الهدف الأول بشأن خفض الفقر فيما يتعلق بمكافحة الجوع ولاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة عن الأمن الغذائي، وأقر

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الثانية والثلاثين (4 ديسمبر / كانون الأول 2012) هذه التوصية بموجب قراره رقم (689).

- **البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية:** تتابع الأمانة العامة تنفيذ القرار بالتنسيق مع الدول الأعضاء وفقاً لما ورد في البرنامج التنفيذي الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في الدورة (28). كما قامت الأمانة العامة بالتعاون مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بإصدار التقرير العربي الثالث للأهداف التنموية، وجاري التنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية UNDG لإصدار تقرير جامعة الدول العربية والأمم المتحدة الرابع حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية، ومن المنتظر إصداره في نهاية عام 2013.

ورغم الانجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال إلا أنه يعترض تنفيذ القرار عدة معوقات منها أنه لا يتم موافاة الأمانة العامة بتقارير منتظمة حول ما قامت به الدول الأعضاء من إجراءات لتنفيذ القرار، الأمر الذي يخلق صعوبات في متابعة التنفيذ، فضلاً عن عدم إمكانية إعداد تقارير المتابعة حول التنفيذ لرفعها إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة. كذلك عدم وجود التمويل اللازم لتمويل البرنامج في الدول العربية الأقل نمواً، الأمر الذي يحول دون تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج، وبخاصة على المستوى الإقليمي وهناك تقدم نسبى على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج وخاصةً بالنسبة لدول الخليج والدول النامية، ولا تزال الدول الأقل نمواً تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ البرامج، نظراً لقلة الموارد المالية، وحاجتها إلى الدعم الفني، وفي إطار جهود الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، للتغلب على الصعوبات المشار إليها، أصدر المجلس قراريه رقم (657) و (661) في دورته الحادية والثلاثين تضمنت أن يقوم المجلس من خلال الصندوق العربي للعمل الاجتماعي التابع له بتمويل المشروعات الاجتماعية والتنموية التي تمثل أولوية بالنسبة للدول العربية وخاصة الأقل نمواً منها في إطار تنفيذ البرنامج، وذلك بناءً على طلب الدول ووفقاً لشروط تمويل المشروعات الاجتماعية المقرة من المجلس، وتلقت الأمانة العامة من الدول الأعضاء عدد من المشروعات الاجتماعية والتنموية التي تطلب المساهمة في تمويلها في إطار تنفيذ قرارات المجلس المشار إليها أعلاه، وقامت الأمانة العامة بعرض موضوع المساهمة في هذه المشروعات على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (4 ديسمبر / كانون الأول 2012)، التي اتخذت قرارات بتوجيه الدعم لهذه المشروعات من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.

- **تطوير التعليم في الوطن العربي:** اعتماداً على ما نصت عليه خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، وضعت المنظمة برنامج عمل للدورة المالية 2011–2012 لمتابعة تنفيذ الخطة وما تتطلبه من مشاريع وآليات، وعملت على تحقيق مشاريع خطة العمل، فتم إنجاز المرصد العربي

للتربية من حيث تحديد مهامه وهيكليته وإنجاز عدد من العمليات الخاصة به، من أبرزها التوقيع على اتفاقية تعاون مع البنك الدولي لدعم المرصد العربي للتربية والتعليم، بمبلغ وقدره 362.000 دولار أمريكي. ويمثّل إرساء المرصد العربي للتربية مشروعا طويل المدى متعدد الأنشطة والعمليات وهو عمل مستمر، قابل للتطوير بصفة مستمرة، وهنالك عمليات أساسية تشكل قاعدة للأنشطة القادمة، وقد أنجز جانب كبير منها، على سبيل المثال قاعدة البيانات وجهاز المؤشرات.

كما يشهد العمل لتنفيذ البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم تقدما ملحوظاً وذلك وفق الجدولة التي أقرت من قبل اللجنة التنفيذية للبرنامج، وبدون صعوبات قد تعوق تنفيذه، كما تم إبرام اتفاقيات لهذا الغرض مع المؤسسات الحاضنة الخمس، وأبرزها الاتفاقية بين المنظمة والبنك الدولي حولت بموجبه القسط الأول من مبلغ وقدره 600,00 دولار أمريكي من إجمالي المبلغ وقدره 2.1 مليون دولار أمريكي المقدم من البنك كهبة لتمويل البرنامج. ويبقى نجاح البرنامج رهين تضافر الجهود ومساندة كافة الدول العربية والشركاء للمؤسسات الحاضنة.

أما بالنسبة لما تم تنفيذه بشأن خطة تطوير التعليم، فيعد نقلة نوعية، تتخللها بعض الصعوبات والتي يمكن تجاوزها عن طريق حث الدول الأعضاء التي لم تحدد بعد أسماء السادة المنسقين بسرعة تسميتهم، والتأكيد على الدول العربية الأعضاء التي لم تُشكل لجاناً وطنية لتنفيذ خطة تطوير التعليم بسرعة تشكيل تلك اللجان وتعيين منسقين وطنيين لها وتزويدهم بالمهام المطلوبة منهم، بالإضافة إلى حث الدول العربية على إشراك القطاع الخاص في دعم خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتنفيذها.

- **<u>تحسين مستوى الرعاية الصحية:</u>** شهدت عملية تحسين مستوى الرعاية الصحية تقدماً ملحوظاً في معظم الدول العربية، من خلال تطوير وتحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة بالريف والحضر والمناطق العشوائية والمحرومة، والتركيز على تنمية قدرات الفرق الصحية فنياً وتنظيمياً وإدارياً، لتقديم أفضل الخدمات الصحية المقدمة للأم والطفل والمسنين. وقد انتهت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء من الإستراتيجية العربية للرعاية الصحية الأولية والتي تشكل الأساس الفاعل لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين بصورة شاملة ومتكاملة، واقر مجلس وزراء الصحة العرب الإستراتيجية في دورته الـ(35) التي عقدت في بيروت يومي 9 و 10 مارس 2011، ويجري حالياً الإعداد لخطة العمل الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية في الدول الأقل نمواً، ونظمت الأمانة العامة اجتماعين لفريق العمل المصغر المعني بمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لإستراتيجية تطوير الرعاية الصحية الأولية بالدول العربية، الأول يومي 23–2012/4/24، والثاني خلال الفترة 14–2012/5/18 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بمشاركة (البحرين، تونس، السعودية، قطر، مصر، ليبيا، السودان) حيث

تم وضع الخطة التنفيذية لتطبيق الإستراتيجية وإرسالها إلى الدول الأعضاء للاسترشاد بها عن تطبيق الإستراتيجية.

- **تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية:** قامت الأمانة العامة في إطار تنفيذ القرار وخاصة ما يتعلق بإشراك منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تفعيل منظومة العمل العربي لدعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال تنظيم عدد من اللقاءات والاجتماعات مع المنظمات ومنها اجتماعات منظمات المجتمع المدني التي تعقد على هامش أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذلك بالإضافة إلى تنظيم منتدى المجتمع المدني على هامش أعمال القمة العربية التنموية الأولى (الكويت 2009) والثانية (شرم الشيخ 2011)، وجاري العمل على تنظيم المنتدى الثالث للمجتمع المدني على هامش أعمال القمة التنموية العربية الثالثة (الرياض 2013) في القاهرة يومي 9 و2013/1/10.

وتضمنت توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية الذي انعقد يومي 2-3 ديسمبر / كانون الأول 2012 في القاهرة، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، من خلال مراجعة التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني بما يمكن من بناء شراكات قوية مع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص تستند على توافق في الأهداف وتوزيع مسؤوليات والمساءلة والمحاسبة وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني والاستفادة من التجارب الرائدة في الدول الأعضاء في كل هذه المجالات، وأقر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الثانية والثلاثين (4 ديسمبر / كانون الأول 2012) هذه التوصية بموجب قراره رقم (689).

- **مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:** تلقت الأمانة العامة عدد من التقارير من الدول العربية التي أوضحت العلاقة بينها وبين البنك الدولي ومدى استعدادها للتعاون والبرامج التي اتفقت مع البنك الدولي على تنفيذها. كما قدمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقرير بهذا الشأن، وابرز ما ورد في تقرير المنظمة هو التوقيع على اتفاقيّة تعاون مع البنك الدولي لدعم المرصد العربي للتربية والتعليم، وذلك بتمكينه من هبة قدرها 362.000 دولار أمريكي. كما قدم البنك الدولي للمنظمة دعماً مالياً قدره 2.1 مليون دولار أمريكي كهبة لتمويل البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم التي تنفذه المنظمة في إطار تنفيذ خطّة تطوير التعليم في الوطن العربي. وقد تم التوقيع على اتفاقية بين البنك والمنظمة حولت بموجبه القسط الأول من المبلغ وقدره 600,00 دولار أمريكي لتمويل البرامج الخمسة خلال عام 2012.

وقامت الأمانة العامة بالتعاون مع البنك الدولي بعدة إجراءات لتنفيذ هذا القرار في مجال التعاون لتعزيز سياسات تمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته، وتضمنت: عقد عدة اجتماعات تنسيقية،

تشكيل فريق عمل من الخبراء، إعداد مشروع أولي لخطة عمل مشتركة، عقد ورشة عمل حضرها حوالي 100 مشارك ممثلين عن مختلف الأطراف ذات العلاقة، من مسؤولين وخبراء وقادة شباب وممثلي الجهات صاحبة المشروع والجهات الدولية والعربية الداعمة. وخلصت هذه الجهود بإعداد خطة عمل مشتركة واعتمادها وموافقة البنك الدولي على تمويلها على أن يتم تنفيذها من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/ القطاع الاجتماعي خلال الفترة من 2012 – 2014.

تقترح الأمانة العامة استكمال الشراكة في تنفيذ وتمويل خطة العمل التنفيذية "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية" التي تقوم الأمانة العامة بإعدادها بالتعاون مع البنك الدولي.

وفي هذا الإطار تعتزم الأمانة العامة التعاون مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة الـــ UNWOMEN لمساعدات الإنسانية للمرأة اللاجئة والمشردة داخلياً وذلك من خلال:

1- إعداد برامج إعادة تأهيل وإدماج وتوطين للنساء والفتيات اللاجئات والمشردات داخلياً
2- إعداد دراسة حول الآثار المادية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية على النساء والفتيات في ظل النزاعات المسلحة (خاصة اللاجئات منهن والمشردات داخلياً) والتعريف باحتياجاتهن الخاصة خلال هذه المرحلة.
3- إطلاق حملات التوعية للنساء في ظل النزاعات وفي مخيمات اللجوء (بهدف رفع مستوى الوعي لديهن بحقوقهن القانونية بشكل عام وحقوقهن بعدم الإعادة القسرية وحرمانهن من العودة لبلادهم أو مكان إقامتهن.

وضع برامج تدريب مهني وتقني للاجئات والمشردات داخلياً لتأهيلهن وتمكينهن من المشاركة في برامج الإنعاش الاقتصادي المبكر (تمكين اقتصادي).

- **<u>تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية:</u>** بحث مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الحادية والثلاثين (بيروت: ديسمبر 2011) الموضوع وأصدر القرار رقم (661) الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء وخاصة الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة العامة (الأمانة الفنية للمجلس) بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً للشروط التي أقرها المجلس على أن تقوم هذه المشروعات في إطار تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، كما دعى القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لمتابعة تنفيذ قرارات القمة ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة السابعة الخاصة بالدعوة إلى عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في نهاية عام 2012، عُقد المؤتمر أعماله في القاهرة يومي 2–3 ديسمبر / كانون الأول 2012، وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات في إطار التحرك العربي المطلوب حتى عام 2015 وما بعده، وجاء في مقدمتها دعم جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشؤون الاجتماعية، والصحة، والشباب والرياضة، والمياه، والبيئة، والإسكان والتعمير)، لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015 وما بعدها، والعمل على إيجاد آلية فاعلة للتعاون فيما بينهما لدمج الجهود التنموية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع في تكامل وتنسيق مشترك، كما أكد المؤتمر على دعم المشروعات التنموية للمجتمع الفلسطيني في مجمل الأراضي المحتلة واتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار على قطاع غزة من أجل تمكين فلسطين من تحقيق الأهداف التنموية للألفية مع إعطاء أولوية للقدس والمناطق (ج) في الضفة الغربية، وفي إطار تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، أوصى المؤتمر بمراجعة التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني بما يمكن من بناء شراكات قوية مع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص تستند على توافق في الأهداف وتوزيع مسؤوليات والمساءلة والمحاسبة وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني والاستفادة من التجارب الرائدة في الدول الأعضاء في كل هذه المجالات، وفيما يتعلق بالتحرك العربي المطلوب ما بعد عام 2015، وطلب المؤتمر الدول الأعضاء بتضمين الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها في أطرها ووثائقها التخطيطية الأخذ بعين الاعتبار تحديد الأهداف التنموية لكل الأهداف المعنية في كل منطقة من مناطق البلد الواحد، وذلك للتصدي للتفاوت بين المناطق في مختلف البلدان العربية، وكذلك الاهتمام بكافة المؤشرات ذات العلاقة بأهداف التنمية وبما في ذلك القضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها، كما أوصى المؤتمر بتشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى إعادة النظر في قياس الأهداف التنموية بما في ذلك الغايات المتعلقة بقياس الفقر المادي منه والبشري، بما يمكن من المساهمة الفعالة في المناقشات الدولية من منظور عربي، وأقر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الثانية والثلاثين (4 ديسمبر/ كانون الأول 2012) توصيات المؤتمر بموجب قراره رقم (689).

- **<u>المشاريع العربية لدعم صمود القدس:</u>** تلقت الأمانة العامة تقرير من المنظمة العربية للتربية والثقافة بشأن الدعم الذي تقدمه المنظمة لدعم صمود القدس، وأبرز ما ورد في التقرير هو تخصيص المنظمة لمبلغ وقدره 25,00 دولار أمريكي في موازنتها لدعم المشاريع الثقافية والتربوية والعلمية في فلسطين والقدس بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم. كما تم تحويل إسهامات وتبرعات الدول إلى اللجنة الوطنية الفلسطينية لدعم مشروعات البنية التحتية في القدس وبلغ إجمالي المبلغ

405,373 دولار أمريكي و 56,000 يورو. وتم في عام 2011 تحويل مبلغ 21,800 دولار أمريكي من المنظمة للجنة الوطنية الفلسطينية في إطار الاحتفال بالقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية. كما تدرس المنظمة وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية الفلسطينية لتحويل مبلغ 137,000 دولار أمريكي مساهمات وتبرعات من الدول الأعضاء لدعم التراث الثقافي في فلسطين وفي القدس تحديدا بعد تحديد المشروعات والأنشطة المعنية بهذا الدعم. بالإضافة إلى أن المنظمة ستقوم بتقديم معونات فنية وتخصيص دورات تدريبية لتأهيل القيادات التربوية في القدس وتطوير التعليم المهني والمحافظة على التراث في القدس الشرقية من خلال جهود المنظمة لدى لجنة التراث العالمي واليونسكو.

اصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الثانية والثلاثين عدد من القرارات لدعم المشروعات الاجتماعية التنموية في القدس بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة فلسطين وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل مساهمة المجلس من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الأولى (الكويت: يناير/كانون ثان 2009)
ودورتها الثانية (شرم الشيخ: يناير / كانون ثان 2011)

القرارات الاجتماعية

الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة

الفقرة أولاً/2 من القرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (2) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ – الإحاطة علماً بالدعم والمساندة التي قدمتها الدول الأعضاء في المجال الصحي على الشعب الفلسطيني، وخاصة قطاع غزة.

ب – الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الصحة العرب لدعم الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وإعادة تأهيله.

ج – الطلب من الدول العربية الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للقطاع الصحي في قطاع غزة بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب.

د – الطلب من مجلس وزراء الصحة العرب وضع خطة للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

هـ – استمرار التحرك العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، بهدف تسهيل العمل الإنساني وتقديم المساندة الصحية للشعب الفلسطيني، والعمل على رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**
- **الدول العربية**
- **مجلس وزراء الصحة العرب**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة:

الإجـــــراءات المتخـــذة:

- تنفيذاً لقرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (يناير 2009/ الكويت) والخاص بالأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقرار القمة العربية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية (يناير 2011).
- قامت الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة بتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة إلى قطاع غزة من خلال إرسال قوافل المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة.
- قدم مجلس وزراء الصحة العرب في مايو 2010 دعماً مالياً قدره (100.000) مائة ألف دولار أمريكي للقطاع الصحي الفلسطيني.
- ساهمت الأمانة العامة بمبلغ خمسون ألف دولار أمريكي، لدعم مركز إعادة تأهيل الأطفال المصابين جراء الحرب في القطاع الذي أقامته جمهورية سلوفينيا.
- قامت الأمانة العامة بتجهيز قافلة مساعدات طبية لأبناء الشعب الفلسطيني توجهت إلى قطاع غزة بتاريخ 2010/8/10.
- قدمت الأمانة من خلال مجلس وزراء الصحة العرب دعماً ماليا لوزارة الصحة الفلسطينية قدره 300.000 دولار أمريكي خلال عامي 2011، 2012 لتوفير الاحتياجات العاجلة من الأدوية والمستلزمات الطبية.

- وبالإشارة إلى الأوضاع الصحية والإنسانية المتردية في قطاع غزة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع والنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية.
- قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال مساعدات بحوالي 40 مليون درهم وهى عبارة عن مواد غذائية وأدوية وأغطية ومستلزمات صحية وطبية.
- كما قامت الجمهورية الجزائرية بإيفاد ثلاث دفعات من المساعدات الإنسانية متضمنة مواد غذائية وأدوية وأغطية ومستلزمات صحية وطبية.
- وقامت الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع أكديما انترناشيونال في جمهورية مصر العربية، والشركة القابضة للأدوية بتقديم المساعدات أدوية.
- قامت المملكة المغربية كذلك ببناء مستشفي ميداني في قطاع غزة.
- دعا وزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية إلي عقد دورة طارئة لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 13 / 12 / 2012، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتقديم كافة أشكال الدعم الصحي والإنساني العاجل لقطاع غزة. ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الاجتماع فقد تم الاتفاق علي إصدار القرار الخاص بالتمرير علي الدول الأعضاء في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، وتضمن مقترح مشروع القرار تقديم دعم مادي قدره مائتي ألف دولار أمريكي لتوفير الاحتياجات الصحية اللازمة لدعم القطاع الصحي الفلسطيني في قطاع غزة، والطلب من الدول الأعضاء تقديم الدعم المادي والفني للقطاع الصحي الفلسطيني في قطاع غزة، والطلب من معالي وزير الصحية الفلسطيني تقديم تقرير حول احتياجات وزارة الصحة الفلسطينية أمام الدورة القادمة لمجلس وزراء الصحة العرب المقرر عقدها في جينيف مايو 2013.
- تلقت الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/2 مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية، بشأن توجيه خادم الحرمين الشريفين تقديم دعم قدره 10 ملايين ريال من المملكة لمستشفيات قطاع غزة عبارة عن أدوية ومحاليل ومستهلكات طبية **(مرفق رقم 1)**، قامت الأمانة العامة بتعميم المذكرة على كافة المندوبيات الدائمة لدى الجامعة بتاريخ 2013/1/6، تضمنت الطلب منها إيصال المذكرة إلى وزارة الصحة لدى حكوماتها.
- كما تلقت الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/2، مذكرة من وزارة الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية، تضمنت تقريراً حول دعم جمهورية مصر العربية للقطاع الصحي في قطاع غزة والخاص بإقامة مستشفى ميداني بالقطاع مزود بجميع التجهيزات الطبية والأطباء وكوادر التمريض إلى جانب نقل وعلاج المصابين من أبناء القطاع إلى المستشفيات المصرية للعلاج، إلى جانب تسيير 3 قوافل ضمنت أدوية ومستلزمات للأزمات والكوارث **(مرفق رقم 2)**.

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

- تحتاج الدعوة لعقد اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، إلى وقت طويل للتنسيق والتشاور مع الدول الأطراف والحصول على موافقتهم لانعقاد هذا الاجتماع، وإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لضمان تحقيق الاجتماع للنتائج المرجوة.
- بالرغم من أن الاتفاقيات الدولية لحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري تؤكد أهمية احترام وتفعيل هذه الاتفاقيات في الأراضي الفلسطينية باعتبارها دولة واقعة تحت الاحتلال إلا أنها غير مفعلة.

مقترحات وحلول:

- استمرار وتكثيف التحرك السياسي العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية باعتبارها دولة واقعة تحت الاحتلال.

التقييم العام حول تنفيذ القرار:

رغم قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والدول الأعضاء بتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة إلى فلسطين من خلال إرسال قوافل المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة، ودعم المجالس الوزارية المتخصصة لها، إلا أن القرار يحتاج إلى استمرار وتكثيف التحرك السياسي العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية.

مرفق رقم (1)

02/01/2013 16:12 020233365033 PAGE 01

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

معالي الدكتور/ نبيل العربي سلمه الله

الامين العام لجامعة الدول العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبعث لمعاليكم بطيه خطاب معالي وزير الصحة في المملكة العربية السعودية والمتضمن الاشارة الى توجيه خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله بتقديم دعم من المملكة لمستشفيات غزة عبارة عن أدوية ومحاليل ومستلزمات ومستهلكات طبية بقيمة (١٠) ملايين ريال

وتقبلوا معاليكم أطيب تحياتـي .

السفير والمندوب الدائم

احمد عبدالعزيز قطان

PERMANENT DELEGATION OF SAUDI ARABIA TO THE ARAB LEAGUE CAIRO

053

02 JAN 2013

المملكة العربية السعودية
Kingdom Of Saudi Arabia
وزارة الصحة
Ministry of Health
مكتب الوزير
Minister's Office
(٢٧٥)

وزارة الصحة
Ministry of Health

الرقم: ٢٣٢-٣/٤٤٥ / ١
التاريخ: ١٤٣٤/٠٢/١٩ هـ ١٠:٤١ صباحاً
المرفقات:
01-1434-1-30232-21-7

الموضوع: الدعم الصحي والإنساني العاجل لقطاع غزة.

برقية عاجلة

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية حفظه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إشارة إلى الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الصحة العرب في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أقرب وقت ممكن لاتخاذ قرار عاجل بتقديم كافة أشكال الدعم الصحي والإنساني العاجل لقطاع غزة.

يطيب لي أن أحيط معاليكم علماً بأن خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله وجه بتقديم دعم من المملكة العربية السعودية لمستشفيات غزة عبارة عن أدوية ومحاليل ومستلزمات ومستهلكات طبية بمبلغ (١٠) ملايين ريال وجاري اتخاذ الترتيبات اللازمة لإيصال هذه المساعدات للأشقاء في قطاع غزة.

وتفضلوا معاليكم بقبول أطيب تحياتي،،،

وزير الصحة

عبد الله بن عبد العزيز الربيعة

الرقم: 001-34-051891 التاريخ: 1434/02/19 الموافق: 2013/01/01

مرفق رقم (2)

جمهورية مصر العربية
وزارة الصحة
المكتب الفني للوزير

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
MINISTRY OF HEALTH
MINISTER'S TECHNICAL OFFICE

تاريخ: ٢٠١٢/١٢/١٦

تقـــرير عن

دور وزارة الصحة والسكان في الأحداث الأخيرة بغزة

- إيماءً إلى الدور الفعال التي تقدمة وزارة الصحة والسكان في رفع المعاناة عن أشقائنا العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة وإلى الأحداث التى جرت فى قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي على القطاع، قام معالي رئيس الوزراء المصري د هشام قنديل ووزير الصحة المصري ا.د محمد مصطفى حامد بزيارة لقطاع غزة يوم ٢٠١٢/١١/١٦ وزيارة مجمع الشفاء الطبي برفقة رئيس حكومة غزة إسماعيل هنية حيث أكد رئيس الوزراء المصري على أن مصر الثورة لن تتوانى عن تكثيف جهودها وبذل الغالي والنفيس لإيقاف القصف الإسرائيلي وتحقيق الهدنة واستمرارها في حين أن مصر تعمل على عدة محاور رئيسية لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق.
- كما قام معالي وزير الصحة المصري بالاجتماع مع وزير الصحة الفلسطيني وسفير فلسطين بالقاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢ وذلك لمتابعة القوافل الطبية المرسلة لقطاع غزة ونقل وعلاج المصابين من قطاع غزة إلى المستشفيات المصرية للعلاج.
- ووفقًا لقرار السلطات المصرية فإنه تم إرسال وفد طبي مصري لقطاع غزة في الفترة من ٥-٧ ديسمبر ٢٠١٢ لدراسة إمكانية إقامة مستشفى ميداني مصري بقطاع غزة مزود بجميع التجهيزات الطبية والأطباء وكوادر التمريض للإسهام في تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين وتقديم اللازم للمرضى وبناء على توجيهات وزير الصحة المصري بتقديم كافة أنواع المساعدة للأخوة الفلسطينيين وبعد الاتفاق مع الجانب الفلسطيني فقد تقرر تحويل مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي في غزة إلى مستشفى ميداني مصري متخصص في جراحات المناظير.
- لذا نتشرف بعرض مجهودات الوزارة أثناء أحداث الاعتداء على قطاع غزة والتي بدأت يوم الأربعاء ٢٠١٢/١١/١٤ وانتهت بعقد هدنه يوم ٢٠١٢/١١/٢١:

م	الموضوع	البيـــان
١.	القوة البشرية	• تم إرسال عدد (١٥) طبيب من فريق الانتشار السريع بالإدارة (الطوارئ -عظام - تخدير - عناية مركزة) لمستشفيات شمال سيناء يوم ٢٠١٢/١١/١٥ مازال يعمل منهم ٩ أطباء حتى تاريخه. • تم إرسال عدد (٧) تمريض من فريق الانتشار السريع بالإدارة مازال يعمل منهم ٦ تمريض حتى تاريخه. • تم دخول عدد ٨ أطباء إلي قطاع غزة ممثلين لإتحاد الأطباء العرب. • تم الدفع بعدد ٤ فرق للإنتشار السريع - الفريق ١ مكون من ٥ إستشاريين - الفريق ٢ مكون من ٦ إستشاريين. - الفريق ٣ مكون من ٨ إستشاريين - الفريق ٤ مكون من ٥ إستشاريين • تم إخلاء الجرحى والمصابين اعتبار من يوم ٢٠١٢/١١/١٨ كما رافق أطباء فرق الانتشار السريع بعض المرضى أثناء النقل لخطورة حالتهم.

(١)
٣ ش مجلس الشعب ص.ب:١١٥١٦ – ت:٢٧٩٥٧٤٩٢ – (٠٠٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٢٩٠٤ (٠٠٢٠٢)
Cairo; ٣ Magles El Shaab St. P.O.Box: ١١٥١٦-Tel:(٠٠٢٠٢) ٢٧٩٥٧٤٩٢-Fax:(٠٠٢٠٢) ٢٧٩٢٢٩٠٤
Email: Contact@mohp.gov.eg

م	الموضوع	البيان
٢.	**الإسعاف**	• تم الدفع بعدد ١٥ مسعف ومدير إسعاف ومشرف المحافظة ليتواجدوا في المعبر لإدارة الأزمة. • تم الدفع بعدد ٥ سيارات إسعاف مجهزة داخل معبر رفح . • تم تجهيز عدد ٨ سيارات إسعاف مجهزة داخل مدينة رفح على بعد من ٥ إلى ١٠ دقائق. • تم الدفع بعدد ٢٠ سيارة إسعاف انتشار سريع على الطريق الموجه من رفح إلى العريش. • تم تجهيز سيارات إسعاف احتياطية وهم على النحو التالي: - عدد ٢٠ سيارة إسعاف من محافظة الشرقية. - عدد ١٠ سيارات إسعاف من محافظة السويس. - عدد ١٠ سيارات إسعاف من محافظة الإسماعيلية. - عدد ٥ سيارات إسعاف من محافظة بورسعيد. • رفع درجة الاستعداد لعدد ١٥ سيارة إسعاف تنتظر في الطريق الموجه من الإسماعيلية إلى القاهرة لنقل الحالات إلى محافظة القاهرة لتوفير الوقت. تم التنسيق بين هيئة الإسعاف المصرية ووزارة الصحة والسكان ومركز البحث والإنقاذ والقوات الجوية لرفع درجة الاستعداد وتجهيز طائرات الإسعاف للتحرك عند اللزوم على النحو التالي - طائرة إسعاف جوي تتمركز بالعريش سعة ٨ مصابين. • طائرة ١٣٠ C متواجدة في القاهرة سعة ٣٠ مصاب.
٣.	**الحالات التي تم اخلائها من معبر رفح للمصابين بالمستشفيات حتى ٢٠١٢/١٢/٥:**	• معهد ناصر: عدد ٩ حالات • الزيتون التخصصي: عدد ٧ حالات • السلام التخصصي: عدد ٧ حالات • الهلال: عدد ٢ حالة • البنك الأهلي:عدد ٦ حالات • الهرم:عدد ٢ حالة • الشيخ زايد التخصصي:عدد ١ حالة • حميات العباسية:عدد ١ حالة تم تحويلها للرعاية الحرجة بالدمرداش. • العريش العام:عدد ٥ حالات تم تحويل ٤ إلى القاهرة. • المعادي العسكري:عدد ٤ حالات • الفاروق:عدد ٢ حالات • تم نقل عدد ٣ حالات من معبر رفح إلى مطار العريش وسفرهم إلى تركيه. • تم نقل عدد ٤ حالات من معبر رفح إلى مطار العريش وسفرهم إلى تونس.
٤.	**الأدوية**	إعداد ثلاث قوافل إغاثة تم دخولها قطاع غزة عن طريق معبر رفح على النحو التالي:

٣ ش مجلس الشعب ص.ب:١١٥١٦ – ت:٢٧٩٥٧٤٩٢ – (٠٠٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٢٩٠٤ (٠٠٢٠٢)
Cairo; ٣ Magles El Shaab St. P.O.Box: ١١٥١٦-Tel:(٠٠٢٠٢) ٢٧٩٥٧٤٩٢-Fax:(٠٠٢٠٢) ٢٧٩٢٢٩٠٤
Email: Contact@mohp.gov.eg

جمهورية مصر العربية
وزارة الصحة
المكتب الفني للوزير

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
MINISTRY OF HEALTH
MINISTER'S TECHNICAL OFFICE

م	الموضوع	البيان
	ومستلزمات الازمات والكوارث	• القافلة الأولى (٢٠١٢/١١/١٦) تم إرسال دفعة من أدوية ومستلزمات الأزمات والكوارث مكونة من ٢٠ سيارة نقل كبيرة محملة بأكثر من ٨٠ طن أدوية ومستلزمات طبية. • القافلة الثانية (٢٠١٢/١١/٢١) تم إرسال دفعة من أدوية ومستلزمات الأزمات والكوارث مكونة من (٤) سيارات نقل كبيرة محملة بالأدوية والمستلزمات الطبية . • القافلة الثالثة (٢٠١٢/١١/٢٣) تم إرسال دفعة من أدوية ومستلزمات الأزمات والكوارث مكونة من (٥) سيارات نقل محملة بالأدوية والمستلزمات الطبية. • تم تزويد مستشفيات محافظة شمال سيناء بدفعتين من أدوية الطوارئ والمستلزمات.
٥.	إحصائيات	• تم استقبال ٤٦ مصاب. • عدد الوفيات ٥ :(٢ بالعريش – ٢ بالمعادي العسكري – ١ بمستشفى السلام). • خروج وشفاء ٢٠ مصاب.
٦.	إقامة مستشفى ميداني مصري بقطاع غزة	• وفقا لقرار السلطات المصرية اقامة مستشفى ميداني مصري بقطاع غزة بدولة فلسطين مزود بجميع التجهيزات الطبية والأطباء وكوادر التمريض للإسهام في تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين وتقديم الازمة للمرضى وبناء على توجيهات من السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة والسكان بتقديم كافة أنواع المساعدة لأخوة الفلسطينيين فقد تقرر تحويل مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي في غزة إلى مستشفى ميداني مصري متخصص في جراحات المناظير.

٣ ش مجلس الشعب ص.ب:١١٥١٦ – ت:٢٧٩٥٧٤٩٢ – (٠٠٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٢٩٠٤ (٠٠٢٠٢)
Cairo; ٣ Magles El Shaab St. P.O.Box: ١١٥١٦-Tel:(٠٠٢٠٢) ٢٧٩٥٧٤٩٢-Fax:(٠٠٢٠٢) ٢٧٩٢٢٩٠٤
Email: Contact@mohp.gov.eg

البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية

الفقرة أولاً/9 من القرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (9) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ- التأكيد على ضرورة إعطاء التشغيل وخاصة تشغيل الشباب أولوية وأهمية كبرى لمواجهة تحدي البطالة وأخطارها على الأمن الوطني والقومي، وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

ب- الطلب من الدول الأعضاء زيادة الاهتمام بالتعليم التقني والتدريب ورفع النسب المخصصة له في موازناتها، وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية.

ج- الطلب من الدول الأعضاء دعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي من خلال منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال، وإعطاء أفضلية للعامل العربي المؤهل بعد العامل الوطني.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية.**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**
- **منظمة العمل العربية.**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية):

الإجراءات المتخذة:

- مواصلة لجهود الأمانة العامة بالتنسيق مع منظمة العمل العربية منذ صدور قرار القمة عام 2009، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على الدورة العادية الثانية والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، التي أصدرت القرارات رقم (528) الذي تضمن الطلب من الدول الأعضاء دعم جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (د/1166) بتاريخ 2010/7/26، من منظمة العمل العربية، بشأن عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في كيفية تمويل مشاريع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، من مساهمات الدول الأعضاء وفقاً لنسب مساهمتها في موازنة جامعة الدول العربية، وكذلك النظر في تكليف المنظمة بإعداد موازنة ملحقة بموازنتها تحدد التمويل اللازم لتنفيذ مراحل انجاز مشاريع البرنامج لمدة 5 سنوات بدلاً من 3 سنوات، بتمويل سنوي قدره (2.487.400) دولار، يبدأ من 2011، وذلك وفقاً لما ورد في مشروع القرار الوارد من المنظمة في هذا الخصوص.
- أوضحت مذكرة المنظمة أنها قامت بإعادة هيكلة

البرنامج ليتم تنفيذه على فترة 5 سنوات بدلاً من 3 سنوات، وبالتالي خفض الموازنة السنوية للبرنامج، كما أوضحت أن المنظمة قامت بإعداد موازنة ملحقة بموازنتها وقامت بعرضها على اجتماع لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في اجتماعها ال19 (تونس 3–9 /2010/7)،

- تم عرض الموضوع على الدورة (86) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر القرار رقم (1846) الذي نص على:
  - التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1783 – د ع84–2009/9/3) ورقم (ق1811–د.ع 85 – 2010/2/11).
  - الطلب من منظمة العمل العربية إعطاء الأولوية لتنفيذ البرنامج المتكامل للتشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.
  - دعوة منظمة العمل العربية إلى السعي لدى مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص العربي للحصول على تمويل للبرنامج.
  - تكليف منظمة العمل العربية باقتراح آلية تمويل البرنامج، تتضمن مساهمات كل من الدول الأعضاء، وميزانية المنظمة، ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص العربي وتوزيع التكلفة على برنامج زمني للتنفيذ، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
- تم عرض الموضوع على الدورة (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أصدرت القرار رقم (1891)، الذي وافق على آلية تمويل البرنامج المقترحة من منظمة العمل العربية التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة والثلاثين، وطلب القرار المنظمة بتوفير المبالغ المالية اللازمة لتمويل البرنامج وفقاً للنسبة المقرة لها في آلية تمويل البرنامج من خلال موازنتها السنوية ووفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، كما دعى القرار الدول الأعضاء على سداد مساهماتها في تمويل البرنامج وفقاً لنسب حصصها في موازنة جامعة الدول العربية وطبقاً لنسبة مساهمة الدول الأعضاء في تمويل البرنامج الواردة في آلية تمويله، على أن يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء والحصة المقررة على المنظمة ومساهمات المؤسسات العربية والدولية والقطاع الخاص في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي، وتضمنت الفقرة الخامسة من القرار، أنه في حالة عدم استكمال المبالغ المطلوبة يتم إعادة النظر في المشروع من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.
- تم عرض الموضوع على القمة العربية التنموية في دورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون ثان 2011) التي أصدرت القرار رقم (18) المشار إليه، وفي إطار تنفيذ هذا الإطار وجه معالي الأمين العام خطاباً بتاريخ 2011/7/21 إلي المدير العام لمنظمة العمل العربية، مرفقاً به نص القرار، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار بالتنسيق مع حكومات الدول العربية والمنظمات

العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار مبادرة سمو أمير دولة الكويت بشأن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض نسب البطالة، وموافاة الأمانة العامة بتقارير دورية حول ما يتم إنجازه في هذا الخصوص، تمهيداً لتضمينها في التقرير الشامل الذي سيتم رفعه إلي القمة، وتلقت الأمانة العامة من منظمة العمل العربية خطة لتنفيذ قرار القمة وفقاً لما تضمنه البرنامج الذي سيتم تنفيذه في هذا الإطار.

- طلبت منظمة العمل العربية بناءً على قرار مجلس إدارة المنظمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (89) النظر في الموافقة على إلغاء الفقرة الخامسة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1891) المشار إليه أعلاه على أساس أنه يعيق المنظمة في تحصيل المبالغ المالية المطلوبة في تنفيذ البرنامج، وبعد أن أطلع المجلس على مذكرة المنظمة المرفق بها ورقة تتضمن رؤيتها حول تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه وبعد أن استمعت إلى استعراض المدير العام للمنظمة حول جهود المنظمة لتنفيذ البرنامج، أصدر المجلس القرار رقم (1917)، الذي تضمن تكليف منظمة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج من نسبة مساهماتها فيه البالغة 20% ومواصلة جهودها وتكثيف اتصالاتها مع كافة الدول العربية والجهات المعنية للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج وفقاً للآلية المعتمدة لها، كما تضمن القرار تكليف المنظمة بفتح حساب خاص لديها يخصص للبرنامج يتم إيداع مساهمات المؤسسات العربية والدولية وحصة المنظمة فيه، على أن يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء الخاصة بالبرنامج في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي.
- تنفيذاً للقرار رقم (1917) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (89)، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/1020) بتاريخ 12 فبراير / شباط 2012، إلى المدير العام لمنظمة العمل العربية، مرفقاً بها نص القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار ومواصلة جهودها وتكثيف اتصالاتها مع حكومات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية ذات الصلة للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج، وموافاة الأمانة العامة بتقارير دورية حول ما يتم إنجازه في هذا الخصوص، تمهيداً لتضمينها في التقرير الشامل الذي سيتم رفعه إلي القمة.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (م.ف/785) بتاريخ 31 يوليو / تموز 2012 من منظمة العمل العربية، مرفق بها تقرير متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1917) المشار إليه أعلاه، وتم عرضه على الدورة (90) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر القرار رقم (1921) الذي تضمن الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (89).

- كما قامت الأمانة العامة تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (666) في دورة عادية (31) بتاريخ 2008/6/8 باعتماد توصيات اللجنة الشبابية المعاونة للمجلس ومنها التوصية رقم (9) بشأن تنظيم دورة تدريبية حول كيفية إدارة المشاريع الصغرى للشباب، ونظمت الأمانة العامة دورة التدريبية الأولي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 15-2009/6/19 حول "كيفية التدريب على إدارة المشاريع الصغرى للشباب" بمشاركة 11 دولة عربية، وقد تضمن البرنامج التدريبي للدورة كيفية "تصميم البرامج والمشروعات ووضع ميزانيتها وكيفية تمويلها" وقام الخبراء والمتخصصين بإدارة المشاريع الصغرى للشباب بإلقاء المحاضرات خلال أعمال الدورة حول العناصر الأساسية في إعداد أي مشروع (الاحتياجات – الأولويات – الجدوى الاقتصادية – الأهداف)، وكيفية تصميم المشروع والمستهدفون منه – أنواع الأنشطة – المخرجات).

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

وارد في تقرير منظمة العمل العربية المرفق، بوصفها الجهة المعنية بالتنفيذ.

مقترحات الحلول:

وارد في تقرير منظمة العمل العربية المرفق، بوصفها الجهة المعنية بالتنفيذ.

التقييم العام حول تنفيذ القرار:

وارد في تقرير منظمة العمل العربية المرفق، بوصفها الجهة المعنية بالتنفيذ.

منظمة العمل العربية

تقرير متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمتين العربيتين التنمويتين: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19 يناير/ كانون الثاني 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون الثاني 2011)

ذات الصلة بعمل منظمة العمل العربية

ملخص الإجراءات التي تمت:

فيما يلي نبذة مختصرة عن آخر مستجدات تنفيذ البرنامج:

يتكون البرنامج المتكامل لتشغيل والحد من البطالة من ستة مشاريع وهي:

1- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.
2- المرصد العربي للتشغيل والبطالة.
3- دعم برامج توطين الوظائف وإدارة العمالة المتعاقدة.
4- المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل.
5- تشغيل الشباب العربي.
6- دعم قدرات المنشآت الصغيرة.

تبلغ موازنة البرنامج المتكامل للتشغيل والحد من البطالة مبلغ (12437000) دولار أمريكي.

قامت المنظمة باتخاذ الإجراءات العملية اللازمة للبدء في التنفيذ:

1- تم فتح حساب بنكي باسم المشاريع في بنك أبو ظبي الوطني فرع المهندسين وتم إيداع مبلغ وقدره 65000 دولار أمريكي في الحساب المذكور .
2- قامت مؤسسة (الأجفند) بتحويل مبلغ 000 50 دولار أمريكي إلى الحساب المذكور.
3- وجهت المنظمة رسائل إلى الدول العربية الأعضاء تضمنت مطالبتها بسداد مساهماتها في موازنة المشروع إلى الحساب المذكور تحت الرقم ش. م / 341 بتاريخ 10/ 4 / 2012 وذلك تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1917 – د. ع 89) وحتى تاريخه لم نتلقى أية ردود بهذا الشأن.

ملخص تقييمي عام:

شهدت الفترة التي سبقت انعقاد قمتي الكويت وشرم الشيخ (التنموية: الاقتصادية والاجتماعية 2009 / 2011) نشاطاً مكثفاً للمنظمة، وذلك في إطار التحضير والإعداد للقمتين المذكورتين، فقد أولت المنظمة مجال التشغيل والحد من البطالة أولوية كبرى، حيث خصصت الجانب الأكبر من مواردها (الباب السابع) لتنظيم العديد من الفعاليات الكبرى التي ساهمت نتائجها إلى حد كبير في صياغة السياسات والقرارات التي تم تبنيها من القمتين. ويأتي على رأسها:

- إصدار قمة الكويت للقرار رقم (9) بشأن إقرار البرنامج المتكامل للتشغيل الذي تضمن اعتماد الفترة من (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل، يتم خلاله خفض أعداد العاطلين عن العمل

في الوطن العربي إلى النصف وزيادة إنتاجية العامل العربي بنسبة 10% وحث حكومات الدول العربية على إعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.

- كما أصدرت قمة شرم الشيخ القرار رقم (18) مؤكداً على مضمون القرار رقم (9) المشار إليه، وذلك من خلال التأكيد على إعطاء التشغيل وخاصة تشغيل الشباب أولوية خاصة وزيادة الاهتمام بالتعليم التقني والتدريب على مختلف مراحله ومستوياته وأنواعه، وتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية (البينية) ودعم مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ برامج التشغيل.

ونظراً لخلو قراري القمة من أية إشارة إلي مسالة التمويل، ونظراً لمحدودية الموازنة المعتمدة للمنظمة وتردد مؤسسات التمويل والقطاع الخاص في الدخول في عمليات التمويل للبرامج المقرة بسب إحجام الدول العربية عن المساهمة في تمويل تكلفة البرنامج، قامت المنظمة بتقديم عدة تقارير تنفيذية عرضت على دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (84، 85، 86، 87، 88، 89) بينت الصعوبات العملية التي تواجه المنظمة في عمليات التنفيذ وأهمها مسالة التمويل – وقد تم خلال الدورة العادية (89) صدور القرار رقم (1917) بشأن اعتماد آلية تنفيذ البرنامج وإجراء تعديلات هامة على هيكلة البرنامج وكذلك على مسألة التمويل نذكر أهمها:

- تعديل البرنامج الزمني التنفيذ من (3) إلى (5) سنوات وذلك بغرض تقليل أو تخفيف أعباء التكلفة المالية السنوية (على الدول وعلى مؤسسات التمويل).
- اعتماد آلية تمويل للبرنامج توضح الأطراف الرئيسية المساهمة في تكلفة تنفيذ البرنامج، حيث تم إدخال الدول العربية ولأول مرة وبشكل صريح كطرف في تحمل جزء من تكلفة تنفيذ البرنامج وبنسبة 40% من التكلفة الكلية للمشروع .
- فتح حساب – خاص للبرنامج يتم الصرف منه على عمليات تنفيذ البرنامج لدى صندوق النقد العربي.
- اشتراط عدم البدء في التنفيذ إلى بعد اكتمال المبالغ المطلوبة بالكامل وتوفرها تحت تصرف يد المنظمة (وخاصة مساهمة الدول في تكلفة البرنامج).
- وكما تعلمون فإن هذا الشرط الأخير الذي وضعه المجلس الاقتصادي كشرط أساسي للتنفيذ، كان له دور سلبي على عمليات التنفيذ، بالرغم من أن المنظمة، حاولت تجاوز هذه العقبة والمباشرة في التنفيذ من خلال النسبة المكلفة بها (20%) من موازنتها الشحيحة.

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

- لازال تنفيذ البرنامج يتم بشكل جزئى ومن مخصصات موازنة المنظمة فقط البالغة 20% من تكلفة البرنامج، وذلك بسبب عدم التزام الدول العربية بتسديد المبالغ المستحقة عليها كاملة (فلم

تلتزم إلا دولتان فقط هما: سلطنة عُمان والأردن) ولن تستطيع المنظمة الاستفادة من ما أودع من أموال حتى الآن في الصندوق لصالح البرنامج إلا بعد اكتمال السداد من جميع الـــدول العربيـــة، وذلك وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تعد مسألة إيجاد التمويل لتنفيذ المشروعات المضمنة في البرنامج المتكامل من أهـــم الـــصعوبات والعقبات التي تواجه تنفيذ البرنامج في المهلة الزمنية المحددة له حيث أن المنظمة قامت بإعـــداد كافة الجوانب الإدارية والفنية والمالية للمشاريع بدءاً من تحديد الأهداف ومـــروراً بالموازنـــات والبرنامج الزمني ومكونات المشاريع هذا إضافة إلى الاتصالات التي قامت بها مـــع مؤســـسات التمويل المختلفة التي سبق الإشارة إليها.
- البرنامج المتكامل للتشغيل يعد جزءاً مـــن متطلبـــات ومكونـــات العقد العربي للتشغيل (2010-2020) والذي يشتمل على العديد من البرامج المستهدف تحقيقها خلال الفترة الزمنية للعقد نذكر أهمها تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف وتخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خـــط الفقر المعتمد إلى النصف، ورفع معدل النمو في الإنتاجية بنسبة 10% خلال الفترة، وغيرها، فإذا تعثر تنفيذ البرنامج المتكامل، فربما قد يؤثر ذلك على مستوى ونسبة الوصول إلى تحقيق الغايات الكبرى والتي سبقت الإشارة إلى بعضها، خلال المهلة المحددة للعقد.

مقترحات حلول:

- ضرورة التزام الدول العربية بسداد ما عليها من التزامات مالية حتى تتمكن المنظمة مـــن تنفيـــذ البرنامج المتكامل في المهلة المحددة.

وفيما يلي ملخص بالإجراءات التنفيذية التي تمت حيال كل مشروع على حدة:

(1) الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل:

**** الإجراءات التنفيذية المتخذة من قبل المنظمة بشأن الشبكة:**

أ) فيما يتعلق بإنشاء نقاط الاتصال:

وجهت المنظمة عدة مكاتبات وأجرت العديد من المشاورات مع كافة الدول العربية، أولا للتعرف على الإمكانيات المتاحة لديها من التجهيزات والعاملين، وتحديد النواقص والخطوات العملية التي يتعين إتباعها بدءاً بالحصول على المعلومة ومروراً بوضعها على الشبكة وتصنيفها وانتهاء بكيفية الاستفادة منها واستخلاص المؤشرات الناتجة عنها، حيث أحيطت جميع الدول العربية، بضرورة توفير الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الشبكة وعلى الأخص:

- الإمكانيات البشرية التي يتعين توفيرها وتسخيرها لتشغيل منظومة المعلومات بكل وزارة من الوزارات المعنية بالشبكة في الدول العربية.
- مكونات المنظومة المعلوماتية ومخرجاتها.
- احتياجات الشبكة الفعلية من التجهيزات.

وقد وردت للمنظمة ردود من العديد من الدول العربية تضمنت معلومات عن التجهيزات المتوفرة لديها حاليا وبعض الرؤى والمقترحات الخاصة بالشبكة.

ب)في مجال الإحصاء:

أقامت المنظمة في هذا الصدد العديد من المنتديات والدورات التدريبية استهدفت أطراف الإنتاج وبعض المعنيين في الأجهزة الإحصائية العربية، وذلك بهدف بناء نظام عربي موحد لمعلومات سوق العمل يكون قادراً على مواجهة التحديات التي تعصف بأوضاع العمل والعمال والسعي لمواكبة تطور استخدامات تكنولوجيا الاتصالات ونظم معلومات سوق العمل بالإضافة إلى تفعيل التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية لدى أطراف الإنتاج والأجهزة الإحصائية المركزية العربية، وتأمل المنظمة أن تساعد هذه الدورات على خدمة الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل وخاصة من حيث الآتي:

- توفير البيانات والمؤشرات والإحصائيات الدقيقة الضرورية لعملية التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير إحصاءات العمل وتعزيز قدرتها الإحصائية.
- تطوير أجهزة إحصاءات العمل العربية، الذي سوف يؤدى إلى تطوير أساليب الحصول على المعلومة في الوقت المناسب ودقتها وكيفية التعامل معها واستخراج المؤشرات الصحيحة منها.

- المساهمة في تطوير شبكات معلومات أسواق العمل العربية باتجاه التوافق مع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بما في ذلك تحسين جودة البيانات الإحصائية وقابليتها للقياس والمقارنة.. وقد خطت المنظمة خطوات واسعة في اتجاه تطوير موقع المنظمة على شبكة الانترنت ودعمه بالكتاب الدوري الإحصائي في مجالات العمل، وحتى يكون الموقع النواة الأولى للشبكة وبما يدعم المواقع الخاصة للأجهزة الإحصائية العربية، وحتى يتسنى للمعنيين والمهتمين الاطلاع على أحدث التقارير الخاصة بإحصاءات العمل على مستوى الوطن العربي في إطار الاستفادة من قواعد البيانات الخاصة بالشبكة بعد الانتهاء من بنائها.
- الإسراع في بناء مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية بين البلدان العربية وهذا يتأتى من خلال بناء الشبكة والذي بالضرورة يقتضى تطوير شبكة معلومات سوق العمل العربية وتنظيم سوق العمل.
- العمل على تحديد نقاط اتصال (ارتباط) بين الأجهزة الإحصائية المركزية العربية ووزارات العمل في الدول العربية، لتعزيز وتقوية الروابط فيما بينها من جهة والتنسيق فيما بينها وبين منظمة العمل العربية من جهة أخرى، في مجال إحصاءات سوق العمل بما يساعد على انسياب المعلومات وتبادل وجهات النظر.
- إعطاء الأهمية للكتاب الإحصائي (الدوري) لإحصاءات العمل في البلدان العربية، بما يخدم أهداف الشبكة وخاصة في مجال نشر الإحصاءات الدقيقة وتعميمها في الدول العربية، للاستفادة منها.
- في إطار دعم بناء الشبكة، وضعت المنظمة الإطار العام المحدد لإحصاءات العمل المرغوب في إدراجها ضمن التعدادات السكانية العربية، حيث قامت المنظمة بعرض هذا الإطار على أطراف الإنتاج في الوطن العربي والأجهزة الأجهزة الإحصائية في الوطن العربي، لإبداء آرائهم حول اعتماد هذه القواعد والتصنيفات الخاصة بإحصاءات العمل ووضعها في الاعتبار عند إجراء التعدادات السكانية العربية والمسوح الخاصة بالقوى العاملة بغية توحيد البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالقوى العاملة، ويأتي ذلك في إطار خدمة إنجاز مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.
- وفي إطار إنجاز الخطوات التمهيدية لبناء الشبكة، انتهت المنظمة من إعداد التصنيف العربي المعياري للمهن بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ليتم تضمينه بقاعدة البيانات الخاصة بالتصنيف المهني، وهى من ضمن قواعد البيانات الهامة للشبكة، ويرجع أهميتها للتقيد بمسميات موحدة للوظائف أو المهن التي يتم نشرها من قبل الجهات الرسمية المتمثلة في وزارات العمل أو الأجهزة العربية الإحصائية.

**** تمويل الشبكة:**

على اعتبار أن الآلية المعتمدة لتمويل البرنامج المتكامل من قبل المجلس الاقتصادي، قد قسمت تكلفة المشروع على فئات ثلاثة:

الدول العربية بنسبة 40%

المنظمة بنســـــبـــة 20%

مؤسسات التمويل بنسبة 40%

وفي سبيل الحصول على نسبة 40% من مؤسسات التمويل قامت المنظمة بالسعي لدى تلـــك المؤسسات، حيث تم عرض مسألة تمويل الشبكة على عدة جهات ومؤسسات تمويل عربية ودوليـــة، وتمكنت المنظمة من التوصل إلى إبرام اتفاقية تعاون مع برنامج الخليج العربي لـــــــدعم منظمات الأمم المتحدة للتنمية (الأجفند) لتقديم مساهمة مالية قدرها (000 100) دولار أمريكي، حيـــث تـــم تزويد المؤسسة بالبرنامج التنفيذى للمشروع، كما قامت المنظمة بفتح حساب خاص للمشروع للصرف منه على مراحل تنفيذ المشروع.

متابعة تنفيذ المشروع:

تم إعداد خطة عمل تتضمن برنامج عمل تفصيلي خلال ثلاثة أشهر (يوليو – ســبتمبر) بالإضـــافة لبرنامج زمني لتنفيذ المشروع خلال عام.

وتستند فكرة برنامج العمل خلال هذه الشهور على ما يلي:

(1) مراجعة الموقف الحالي المعلوماتى للمنظمة.

(2) مراجعة الموقف للمعلوماتية بالدول الأعضاء للمنظمة.

(3) مراجعة التجارب الدولية في مجال سوق العمل، وكذلك تجربة منظمة العمل الدولية.

(4) تعتمد خطة العمل على جزئية أساسية وهو ما يتعلق "ببرنامج مشاركة داخلي" بمعنى أن يكـــون هناك نوع من التفاعل الإيجابي بين المشروع وانطلاقه وتفاعل الإدارات معه.

وقد عقدت ورشة عمل داخلية للإدارات حول شرح مشروع الشبكة وأهداف مخرجاته وحطـــة تنفيذه وعقد عدة لقاءات مع الإدارات الفنية بالمنظمة لتحديد المطلوب منهم.

انطلاقاً من خبرات المنظمة وتقديرها لأهمية توفير المعلومات سواء علي المستوي الوطني أو المستوي القومي للتعامل مع مشكلة البطالة, فقد سارعت باتخاذ خطوات فعالة نحو بنـــاء المقومـــات الأساسية لتوفير المعلومات وذلك من خلال الجهود التالية:

- قامت المنظمة بالتعرف على الإمكانيات المتاحة لدى وزارات العمل العربية لتحديـــد النـــواقص والخطوات العملية التي يتعين إتباعها لتنفيذ الشبكة حيث أحيطت جميع الدول العربية علماً بتلـــك

النواقص والخطوات وبما يضمن توفير الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة للتعامل مع الشبكة حين إنشائها.

- سعت المنظمة لبناء نظام عربي موحد لمعلومات سوق العمل يكون قادراً على مواجهة التحديات التي تعصف بأوضاع العمل والعمال والسعي لمواكبة تطور استخدامات تكنولوجيا الاتصالات وتظم معلومات سوق العمل. بالإضافة إلى تفعيل التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية لدى أطراف الإنتاج والأجهزة المركزية العربية، وذلك من خلال إقامة عدداً من الندوات والدورات التدريبية.
- قيام المنظمة بتطوير موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وتعمل على تحديثه باستمرار باعتباره النواة الأولى للشبكة.
- العمل على إنشاء نقاط اتصال Focal Points لدى وزارات العمل في الدول العربية وإيجاد نوع من التنسيق بينها وبين الأجهزة الإحصائية العربية لتقوية الروابط والتنسيق فيما بينها من جهة وبين منظمة العمل العربية من جهة أخرى في مجال إحصاءات العمل بما يساعد على انسياب المعلومات وتدفقها.
- العمل على تطوير الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية الذي يصدر عن المنظمة كل عامين بما يخدم أهداف الشبكة خاصة في مجال نشر الإحصاءات الدقيقة وتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.
- في إطار دعم الشبكة، وضعت المنظمة الإطار العام لنوعيات إحصاءات العمل المطلوبة التي يتعين إدراجها ضمن النماذج للتعدادات السكانية العربية، حيث قامت المنظمة بعرضها على أطراف الإنتاج والأجهزة الإحصائية العربية لإبداء آرائهم حول هذه القواعد والتصنيفات الخاصة بإحصاءات العمل ووضعها في الاعتبار عند إجراء التعدادات السكانية والمسوح الخاصة بالقوى العاملة بغية توحيد البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالقوى العاملة.
- أصدرت المنظمة التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي أشتمل على تحديد مسمى عدد (3000) مهنة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والذي سيكون من أهم قواعد البيانات الخاصة بالتصنيف المهني في الشبكة، حيث أن التقيد سيؤدى إلى توحيد مسميات الوظائف والمهن في الوطن العربي، وهذا سوف يكون له تأثيرات إيجابية على حركة اليد العاملة العربية وتنقلها.
- عقدت منظمة العمل العربية ورشة عمل تنسيقية لكبار المسئولين في معلومات سوق العمل وإحصاءات العمل بالبلدان العربية بمدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية كان الهدف منها دراسة طرق وآليات تزويد الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بالبيانات والمعلومات وتحديثها وتفعيل

التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية لدى أطراف الإنتاج والأجهـزة الإحـصائية المركزية العربية.

ملخص تقييمي عام:

أثناء انعقاد منتدى التنمية والتشغيل والذي عقد بالدوحة، والذي تمخض عنه إصدار إعلان الدوحة والدعوة إلى:

اعتماد العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) الذي يهدف إلى تخفيض البطالة إلـى النـصف وزيادة الإنتاجية إلى 10%.

تطوير (3) مراكز تدريب عربية.

إقرار مشاريع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، والتـي مـن أهمها إنشاء شبكة عربية لمعلومات سوق العمل.

وكانت الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل التي اعتمدها مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين لعام 2003 قد نصت على إنشاء وتطوير شبكة عربية للمعلومات حـول القـوى العاملة والتشغيل من خلال شبكةى اتصال عالمية يتم من خلالها متابعة ورصد مؤشرات أسـواق العمل في البلدان العربية، وأثناء انعقاد القمة الاقتصادية الأولى بالكويت عام 2009 كانت الشبكة ضمن المشاريع الستة التي أقرها مؤتمر القمة.

الأهداف:

من أهم أهداف الشبكة تحقيق ما يلي:

- إقرار بيانات أساسية (حاكمة) حول القوى العاملة والتشغيل.
- إعداد قواعد بيانات خاصة فيما يتعلق بالعرض من القوى العاملة والطلب عليها.
- إدراج قواعد البيانات من خلال الشبكة.
- استخلاص مؤشرات دورية حول أسواق العمل العربية والعمل على نشرها بين المعنيين.

تصميم الشبكة:

قامت المنظمة بتصميم الشبكة بالشكل الذي يتلاءم أو يوائم توفير البيانات الأساسية والإحصائية التي تصور واقع القوى العاملة البشرية داخل كل دولة عربية بما يخدم الأغراض الآتية:

- التعرف على التغيرات التي تشهدها أسواق العمل في كافة القطاعات ورصد تحركات تنقل الأيدي العاملة العربية.
- تكامل المعلومات واتساقها بما يرفع من قدرة متخذي القرار على التعامل مع المشاكل والأزمـات والوصول إلى الحلول المناسبة.

- توفير البيانات اللازمة لدعم المؤسسات المسئولة عن سوق العمل وتوفير آليات حديثة تمكنها من زيادة قدرتها على المساهمة في التخفيف من حدة البطالة والوصول إلى مستوى التشغيل الأمثل لليد العاملة.
- سرعة قياس النتائج للقرارات التي تتخذها السلطات والإدارات المعنية من خلال إتاحة مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة تمكنها من ترشيد قراراتها وتصحيح مسارها في الوقت الملائم.
- إيجاد آلية مثلى لتبادل المعلومات بين أطراف الإنتاج في الوطن العربي بما يساهم في تفعيل التعاون بينها وتبادل وجهات النظر ويساعدها في جمع وعرض وتحليل معلومات سوق العمل بقصد: تطوير سياسات الاستخدام، إعداد نماذج معتمدة للتدريب، تطوير مهام ودور مكاتب الاستخدام، توفير خدمات تفاعلية للعاملين والباحثين عن العمل،بناء نظام عربى موحد لمعلومات سوق العمل، تطوير العمليات الإدارية في مؤسسات سوق العمل، تطوير آلية التوظيف والتدريب عن بعد، عمل استطلاعات رأي فيما يتعلق بقضايا العمل.

بناء الشبكة المعلوماتية:

تتمثل مكونات الشبكة الرئيسية في:

- موقع مركزي (central office) يحتوى على المكونات الأساسية للشبكة ويدير الشبكة ويضمن تقديم الخدمات وتأمين استمرارتيها.
- نقاط رئيسية بواقع نقطة واحدة في كل دولة (National Focal Point) وتكون هذه النقاط بمثابة المنسق للبيانات الوطنية (هيئة إمداد).
- ربط المؤسسات المشاركة والمستفيدة بالموقع العام.
- تأمين الشبكة وحمايتها.
- قواعد وبيانات متطورة يتم تحديثها بصفة مستمرة.

ترتكز فكرة مشروع إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل علي إيجاد آلية لزيادة التفاعل بين أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال بوابة إلكترونية لمعلومات العمل العربية تتشارك الأطراف الثلاثة في توفير المعلومات التي تنشر بها والتي تصور واقع القوى البشرية داخل كل دولة، والمعلومات الدقيقة حول السكان والقوى العاملة والتعليم والنشاط الاقتصادي من جانب وتقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية للتدريب والتوظيف , بالإضافة لتوفير مساحة للحوار وتبادل الأفكار والآراء بطريقة الكترونية.

الهدف الاستراتيجي:

الإسهام في حل مشكلة البطالة والعمل على تطوير سياسات التشغيل والاستخدام في الوطن العربي من خلال رصد واقع القوى البشرية داخل كل دولة بغية تحقيق التشغيل الأمثل لليد العاملة العربية في ضوء احتياجات أسواق العمل العربية.

الأهداف الإجرائية للمشروع:

تتضمن الأهداف الإجرائية ما يلي:

الهدف الأول: بناء نظام عربي موحد لمعلومات سوق العمل (يضع في اعتباره استخدام الموارد الوطنية المتاحة في بعض الدول , وتطوير تلك الامكانات في دول أخري , وإنشاء نقاط وطنية في الدول التي لا تتوافر فيها مراكز متخصصة لبيانات سوق العمل).

الهدف الثاني: دعم وتنمية وإقامة مراكز وطنية لمعلومات سوق العمل.

الهدف الثالث: زيادة التواصل بين أطراف الإنتاج:

الهدف الرابع: تفعيل التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإحصائية العربية من جهة ومع المنظمة من جهة أخرى.

الهدف الخامس: إيجاد وتطوير آلية عربية (على المستوى العربي) للتوظيف عن بعد:

الهدف السادس: إيجاد وتطوير آلية عربية (على المستوى العربي) للتدريب عن بعد:

الهدف السابع: إيجاد وتطوير آلية عربية للحوار المجتمعي (على المستوى العربي).

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

تمثل مشكلة البطالة تهديدا مباشرا للاستقرار والأمن والسلام الاجتماعي في كافة الدول العربية حتى تلك الدول المستقبلة للعمالة بسبب ما تشهده من تزايد في قوة العمل من مواطنيها مع صعوبة منافسة العمالة الوافدة من حيث المهارة والالتزام مع انخفاض مستوي الأجور. ومع عدم تحقيق برامج التشغيل للوطنيين في معظم الدول المستقبلة للعمالة لما كان متوقعا منها فإن تحديات سوق العمل تمتد لكل دول المنطقة بلا استثناء.

تعد مسألة إيجاد التمويل لتنفيذ البرنامج من أهم الصعوبات التي تواجه المنظمة في تنفيذ البرنامج في المهلة المحددة.

الاهتمام العربي بدأ يتزايد بشكل واضح بقضايا التشغيل والبطالة تفاعلا مع الأوضاع الحالية الراهنة وعدم الاستقرار في عدد من دول الربيع العربي، أثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية بها وعلى الجانب المالي على وجه الخصوص.

مقترحات حلول:

إيفاء جميع الدول العربية بالتزاماتها المحددة في تكلفة البرنامج.

دعوة الدول العربية للتجاوب مع متطلبات تنفيذ الشبكة، وخاص فيما يتعلق بـ:

1- تحديد نقاط الاتصال بالشبكة.

2- دعم نقاط الاتصال بالإمكانيات المادية والبشرية والفنية التي تؤهلها للتعامل مع الشبكة.

3- ضمان تدفق المعلومات ذات الصلة بالتشغيل وبشكل انسيابى.

4- تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في دعم الشبكة وإمدادها بالمعلومات والبيانات حول سوق العمل.

* * *

2 – المرصد العربي للتشغيل والبطالة:

(أ) الإجراءات التنفيذية المتخذة بشأن المرصد:

أولا: فيما يتعلق بالتقرير الدوري حول التشغيل:

أصدرت المنظمة تقريرها الدوري (الأول) عام 2008، الذي خصص لتناول قضايا العمل والعمال في البلدان العربية، حيث صدر تحت عنوان " التشغيل والبطالة في الدول العربية.. نحو سياسات وآليات فاعلة "، تضمن الآتي:

- استراتيجيات وسياسات التشغيل في الوطن العربي.
- تنمية الموارد البشرية والتشغيل.
- العولمة واقتصاد المعرفة.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وتوفير فرص العمل.
- القطاع غير المنظم في الدول العربية.
- تحليل الدور المتغير للحكومة والقطاع الخاص في التشغيل.
- الهجرة العربية وقضاياها.
- نظام معلومات القوى العاملة والتشغيل.
- تشريعات العمل والتشغيل.
- التعاون العربي ودعم التشغيل.

- التشغيل والبطالة في الوطن العربي.
- الخدمات والآليات الداعمة للتشغيل في الدول العربية.

وفي عام 2010، أصدرت المنظمة تقريرها الدوري (الثاني) حول التشغيل والبطالة في الدول العربية – قضايا ملحة، وقد تضمن ما يلي:

- الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.
- تنقل العمالة العربية: التشريعات والإجراءات.
- الفقر وقضايا التشغيل: الواقع والتحديات والمعالجات.
- إنتاجية العمل في الدول العربية.
- التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- إطار المؤهلات والمعايير المهنية العربية.
- التدريب والتعليم المهني والتقني في الدول العربية.
- سوق العمل في الدول العربية.
- ثقافة العمل في الدول العربية.

صدر التقرير الدوري (الثالث) حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (وذلك خلال مايو/ آيار 2012)، تحت عنوان " انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلا " والذي تتضمن العناصر الآتية:

- أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية.
- الانعكاسات الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية في المدى القصير والمدى الطويل مع تركيز خاص على آثار التغيرات العربية الأخيرة على معدلات التشغيل والبطالة في الدول العربية.
- الانعكاسات الاجتماعية وأثر الاضطرابات الأمنية وبروز المطالب الفئوية والجهوية المختلفة والجدل المثار حول تعديل أو تغيير الإطار التشريعى المنظم لقضايا العمل في مختلف الدول العربية.
- الإجراءات التي تم اتخاذها أو الشروع في اتخاذها خلال الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية العربية من أجل دعم التشغيل وتعزيز التوجه نحو الإصلاح الاقتصادى الحقيقى والعدالة الاجتماعية.
- وضع جملة تصورات حول سياسات حكومية فاعلة لدعم التشغيل.
- بناء قواعد التوافق المجتمعى المحقق لقدر أكبر من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعى.
- عرض تحليلى حول ملامح خطط وطنية لدعم التشغيل والحد من البطالة في ضوء الاحتجاجات الشعبية.
- التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة.

- العمل على تطوير الكتاب الإحصائى (الدورى) لإحصاءات العمل في البلدان العربية، بما يخدم أهداف الشبكة وخاصة في مجال نشر الإحصاءات الدقيقة وتعميمها في الدول العربية، للاستفادة منها.
- في إطار دعم بناء الشبكة، وضعت المنظمة الإطار العام المحدد لإحصاءات العمل المرغوب في إدراجها ضمن التعدادات السكانية العربية، حيث قامت المنظمة بعرض هذا الإطار على أطراف الإنتاج في الوطن العربي والأجهزة الأجهزة الإحصائية في الوطن العربي، لإبداء آرائهم حول اعتماد هذه القواعد والتصنيفات الخاصة بإحصاءات العمل ووضعها في الاعتبار عند إجراء التعدادات السكانية العربية والمسوح الخاصة بالقوى العاملة بغية توحيد البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالقوى العاملة.

هذا إضافة إلى قيام المنظمة بعقد العديد من الحلقات وورش العمل، التي شارك فيها كبار المسئولين ووكلاء وزارات العمل، مكنتهم من الاطلاع على كافة المستجدات والمعلومات والبيانات ذات الصلة والتي من شأنها مساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في دولهم.

ملخص تقييمي عام:

الخلفيات والأهداف:

يهدف المرصد لمتابعة أوضاع التشغيل والبطالة في كل قطر عربى ومتابعة التغيرات التي تطرأ على أسواق العمل، ومتابعة الانعكاسات السلبية التي تحدثها الأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية على أوضاع التشغيل والبطالة، ويهدف أيضا إلى إنجاز تقرير دورى عربى حول التشغيل.

المستفيدون من المشروع:

الأجهزة المعنية بالتنمية والتخطيط ودعم التشغيل وتطوير التدريب، واضعو سياسات التشغيل وبرامجه، أطراف الإنتاج، الباحثون والدارسون والأكاديميون في شئون أوضاع أسواق العمل، الباحثون عن عمل، المؤسسات العربية والإقليمية المعنية.

مكونات المشروع:

تشكيل فرق عمل قطرية، إجراء دراسات ودورات قطرية، وضع أدلة بيانات المستخدمة في المرصد، تدريب قطري لمشغلي المرصد، إعداد تقرير دوري حول التشغيل.

وتحاول المنظمة من خلال إصدارها لهذا التقرير تحقيق عدد من الأهداف من بينها:

- رصد البطالة وتبيان نوعياتها وتمركزها.
- رصد اتجاهات أسواق العمل العربية.

- الاستفادة من المسوحات الإحصائية.
- الحرص على إصدار الكتاب الإحصائي بشكل مستمر حتى يكون نـواة المرصـد والوافـد لـه بالبيانات والمعلومات عن سوق العمل على المستوى الوطني والعربي.
- التعرف على أوضاع القطاع غير المنظم ومتطلبات تكييفه ومواءمته وإدماجه في القطاع المنظم.
- ربط المرصد بالقطاع الخاص بما يضمن تدفق المعلومات وانسيابها ونشرها بين أكبر المتعاملين والمهتمين.
- تقديم خدمات هامة وضرورية سواء لطالبي العمل أو لمؤسسات التشغيل.
- توفير البيانات اللازمة لدعم المؤسسات المسئولة عن سوق العمل وتوفير آليات حديثـة لزيـادة قدرتها على المساهمة في التخفيف من حدة البطالة والوصول إلى التشغيل الأمثل لليد العاملة.
- تكامل المعلومات واتساقها وتوفير الدراسات والبحوث والتجارب الناجحة بما يرفع مـن قـدرة متخذي القرار على التعامل مع المشاكل والأزمات والوصول إلى الحلول المناسبة.
- سرعة قياس النتائج وردود الأفعال للقرارات.
- توفير آلية للتوظيف تتيح للباحثين عن العمل فرصة لعرض طلباتهم وتمكن مؤسسات الأعمال من الاختيار وفق القواعد التي يرونها.

صعوبات ومعوقات التنفيذ

المعلومات ركيزة أساسية لمجتمع الأعمال في وضع خطط التوسع والاستثمار والتي تمثـل أهـم محاور مواجهة قضية البطالة.

وهى ركيزة للتعرف على الفرص المتاحة والمهارات اللازمة لسوق العمل والإمكانات والبـرامج التدريبية المؤهلة للعمل.

ولتحقيق كل ذلك تم تحديد وتوحيد البيانات والمعلومات المطلوبة وفقا للمعايير العلمية والدوليـة وبما يسهم في أن تكون الصورة الموضوعة أمام الجهات المسئولة واضحة وكاشفة وموصفة للواقـع التنموى ولكافة أبعاد القضية.

كل ذلك يتطلب جهودا مكثفة ومن جميع الجهات دون استثناء.

إضافة إلى الصعوبات المالية، توجد صعوبات أخرى تتعلق بمدى استجابة المؤسـسات العامـة وكذلك القطاع الخاص حول أهمية دعم المرصد واعتماده وإمداده بالبيانات والمعلومات.

وهى ثقافة متجذرة في الدول العربية تمنع أو تحول من تداول المعلومات والإفصاح عنها وخاصة المعلومات ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأخص قضايا التشغيل والبطالة. إلا أن هذه النظرة أو الثقافة بدأت تشهد تغيرا داخل عدد كثير من الدول العربية خاصـة بعـد تطـور

الأوضاع في المنطقة، ونتيجة للتوعية والمؤتمرات والندوات الكثيرة التي انعقدت حول هذا الموضوع.

مقترحات حلول

مشاركة كل الجهات المسئولة عن مواجهة قضية البطالة والتشغيل وضمان حد أدنى من التنسيق بينها لجمع وتوفير المعلومات سواء على مستوى وزارات العمل أو الأجهزة الإحصائية الوطنية أو من القطاع الخاص العربي.

3- توطين الوظائف وتنظيم تنقل العمالة المتعاقدة المؤقتة

الإجراءات التنفيذية المتخذة:-

دعم توطين الوظائف في الدول العربية بهدف إحلال العمالة الوطنية أولا ثم العربية ثانيا، يتطلب دعم برامج ومؤسسات التدريب المهني والتقني وتأهيل العمالة العربية لرفع إنتاجيتها حتى تتمكن من منافسة العمالة الأجنبية. والتوطين نوعان:

1- **توطين وظائف:** ويهتم فقط بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأخرى (عربية أو أجنبية).

2- **التنقل:** من خلال متابعة تنفيذ الاتفاقيات العربية المبرمة في إطار المنظمة، والخاصة بتسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية وإحلالها محل العمالة الأجنبية.

وفيما يلي بيان بالإجراءات المتخذة من قبل المنظمة حيال النوعين المذكورين:

أصدرت المنظمة التقرير العربي الأول حول تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي في 2010/4/19 وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، برعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية وبحضور أكثر من (110) مشارك، وعلى هامش فعاليات إصدار التقرير تم عقد دورة تدريبية حول الهجرة والتنقل، في الفترة من 20-2010/4/22، وفيما يلي أهم نتائج التقرير والدورة:-

• أهم التوصيات للتقرير والدورة التدريبية:-

- متابعة أوضاع التنقل ودراسة آثاره وحالاته.
- التعريف بالوضع الخاص للتنقل في البلدان العربية في ضوء نقص حجم السكان في بلدان الاستقبال والطبيعة المؤقتة للتنقل في إطار تعاقدي مع الحفاظ على الحقوق المترتبة عن العمل.
- تيسير التنقل وتنظيمه وبناء آليات مستمرة للتعاون والتشاور بين بلدان الإرسال والاستقبال العربية.
- تعزيز الأثر الإنمائي للتنقل على بلدان المنشأ والاستقبال معاً بما يساهم في زيادة فرص الاستثمار المنتج ويضاعف من حجم التحويلات الرسمية ويقلل من كلف التمويل.
- بلورة مساهمة التنقل في تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت، خاصة منها تنفيذ مراحل العقد العربي للتشغيل.
- تدعيم إدارات التنقل في البلدان العربية تدريباً وتجهيزاً وإعداداً للأدلة ووسائل العمل.
- متابعة الجهود العالمية بشأن الهجرة والتنقل وإدماج البشر في تيارات التبادل السلعي والخدمي والمالي وجهود التنمية والنمو قطرياً وعربياً وإقليمياً.
- العمل على تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو تشغيل العمالة العربية وتوفير المعلومات حول الكفاءات المتوفرة وتخصصاتها وخبراتها وتسهيل سبل إتمام عمليات التشغيل وفق آليات واضحة ومعلنة.

• تم عقد الندوة القومية حول: "توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية" (القاهرة، 25 – 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2010:

أهداف الندوة ومحاورها:

التعرف على أوضاع القوى العاملة والتشغيل في الدول العربية، التعرف على سياسات وبرامج توطين الوظائف في دول الخليج العربي والصعوبات التي تواجهها، أهمية التكامل العربي ودوره في مواجهة التكتلات الدولية، دور التدريب المهني والتقني في إعداد عمالة وطنية مؤهلة قادرة على المنافسة، التأثيرات السلبية الاجتماعية للعمالة الوافدة الأجنبية، التشريعات والمعايير العربية المنظمة لاستخدام العمالة المتنقلة والوافدة، تعميم وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين المشاركين في مجال تنظيم سوق العمل، سوق العمل وخصائصه الواجب أخذها في الاعتبار، سياسات الحكومات ووجوب تعاملها بواقعية مع سوق العمل، مؤسسات التعليم والتدريب ومدى مواءمتها مع احتياجات سوق العمل، أصحاب الأعمال والسبيل إلى إقناعهم بالاعتماد على العمالة الوطنية والعربية، العمالة الوطنية والعربية وسبب عزوفها عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل القطاع العام.

كما ناقشت الندوة عدد من أوراق العمل ذات الصلة:

المتغيرات الدولية وأثرها على التكامل العربي وأوضاع القوى العاملة والتشغيل، الصعوبات التي تعترض تطبيق سياسات إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية، دور برامج التدريب المهني في خلق عمالة مدربة ومؤهلة، الآثار الاقتصادية لتحويلات العمالة الآسيوية على دول مجلس التعاون الخليجي، التشريعات المنظمة لانتقال العمالة العربية.

وتم عرض مجموعة من أوراق العمل القطرية من كل من (قطر والعراق والكويت والسودان – سوريا – اليمن – الأردن – فلسطين – مصر – تونس – البحرين).

تم عقد الندوة القومية حول متطلبات التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل (القاهرة، 28 – 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)

تهدف تلك الندوة إلى التعرف على مدى التقدم المحرز في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.

وقد تم عرض ومناقشة أوراق عمل من خبراء متخصصين من: تونس – السعودية – مصر، وصدر عن الندوة عدد من التوصيات والنتائج أهمها:

- العمل على وضع التشغيل في صدارة مضامين التنمية وإقرار سياسات اقتصادية واجتماعية تتضمن إستراتيجية وطنية للتشغيل وبرامج عمل للشباب وسياسات قطاعية وتنمية مناطقية متجانسة خاصة في مجال الاستثمار وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- دعوة الدول العربية لتضمين خطط التشغيل السنوية برامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز في إنجاز العقد العربي للتشغيل والعمل بالإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
- حث البلدان العربية لتحقيق التنسيق والتكامل في آليات الربط بين المستويات ذات الصلة بالتدريب والتعليم التقني والمهني.
- دعوة الدول العربية لسرعة اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
- تشجيع القطاع الخاص لتقديم مزايا مختلفة تساعد في تفعيل دوره في جميع صور التدريب المهني لتوفير المزيد من فرص العمل.
- دعوة الدول العربية لاعتماد وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- دعوة الدول العربية لتحديث نظم وبرامج التوجيه المهني بما يؤدى إلى الربط والتنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض الميسرة وتوفير فرص تسويق المنتجات محليا وعربيا من خلال شبكة معلومات وطنية وعربية.
- إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة عند توزيع الاستثمارات القومية خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي لقدرتهما الكبيرة على استيعاب العمالة.
- توجيه الاستثمارات القومية للأماكن التي تعانى من معدلات بطالة مرتفعة بنصيب أكبر من الاستثمارات المنفذة.
- وضع حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المحافظات النائية بدلا من تركزها في المحافظات الكبرى فقط.
- اختيار أسلوب الإنتاج الملائم، أسلوب إنتاج كثيف العمل كمرحلة انتقالية تنتقل بعدها مرحليا إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال مع تغير الظروف.

شاركت المنظمة في الاجتماع الذي عقد بتونس لمدراء الهجرة والجنسية بمقر الأمانة الفنية لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي خصص لوضع ترتيبات تسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب بين الدول العربية والذي تمخض عنه الاتفاق على إعداد مشروع اتفاقية تبرم في هذا الشأن بين الدول العربية.

أصدرت المنظمة بالاشتراك مع منظمة الهجرة الدولية عدة تقارير حول هجرة العمالة العربية وتنقلها داخل الدول العربية تناولت موضوعات هامة حول حركة العمالة العربية ونوعياتها والمعوقات والصعوبات التي تحد من انتقالها ودورها في تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي وتحقيق التكامل الإقليمي والمنفعة المتبادلة للدول العربية المصدرة والمستقبلة لها.

ملخص تقييمي عام

الخلفيات والأهداف:-

يهدف المشروع إلى متابعة أوضاع وفرص الهجرة العربية والاستفادة المثلى من الكفاءات العربية وتيسير تنقل الأيدي العاملة ومتابعة توطين الوظائف واقتراح أفضل الوسائل لدعمها.

الجهات المستفيدة:-

الأجهزة المعنية في بلدان الإرسال والاستقبال العربية، الأجهزة المعنية ببرامج توطين الوظائف ودعم التشغيل، المعنيون بسياسات التشغيل والتنقل والهجرة ودراسة الظواهر المرتبطة بها، المتطلعون للتنقل والهجرة في الدول العربية.

مكونات المشروع:-

تعزيز وضع مراكز الدراسات العربية المعنية ببرامج التوطين ومراكز دراسات الهجرة العربية، بناء قواعد معلومات حول التنقل والهجرة اقتراح سياسات وبرامج محددة للاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة لخدمة التنمية والبحث العلمي العربيين.

بعض التطورات التي شهدها العالم العربي حصل تغير ملحوظ وارتفعت مستويات الاهتمام لدى القيادات السياسية من خلال إعلان مواقف واضحة. وكان التوقيت المناسب أن تبنت قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية موضوع التشغيل ومحاربة البطالة.. الخ.

ورغم العديد من المحاولات التي تولت التصدى لتلك القضايا، من بينها ما اتخذ من قرارات في قمة شرم الشيخ الاقتصادية والاجتماعية. وما سيتخذ في قمة الرياض الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة والتي نأمل أن تكون على مستوى طموحات وتطلعات المواطن العربي.

صعوبات ومعوقات التنفيذ

- هناك معوقات كثيرة تعرقل تنقل الأيدى العاملة العربية داخل الوطن العربي منها ما يتعلق بالتكلفة المالية، حيث العمالة الآسيوية الرخيصة، ومنها ما يتعلق بالكفاءة والإنتاجية، حيث أن منافسة العمالة العربية في هذا المجال ضعيفة، هذا بالإضافة إلى عدم اهتمام دول الإرسال بشروط وظروف متطلبات العمل وخاصة احتياجات دول الاستقبال وعدم مواكبتها لما يتم في هذا الشأن إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ووجود أعداد من البطالة داخل دول الاستقبال نفسها التي حتم عليها تعديل سياساتها والتوجه نحو سياسة التوطين والعمل بمبدأ تشغيل المواطن أولا.
- تواجه المنظمة بعض الصعوبات في إقناع الدول العربية بالمصادقة على اتفاقيات العمل العربية (2 و4 و14) حيث يلاحظ ضعف الاهتمام من جانب عدد من الدول العربية بهذا الشأن، وهذا الأمر يجعل من نصوص ومضامين تلك الاتفاقيات معطلة والتي تعنى بالأساس بمسائل هامة

وجوهرية للعامل العربي (الحقوق التأمينية والمساواة فيها مع المواطن والحق في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) وهذا الأمر له تأثيرات سلبية على تنقل الأيدى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

المعوقات التي تواجه توطين وتعريب الوظائف:

1-ضعف مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التوطين.

2-وجود نقص في الكوادر الفنية رفيعة المستوى.

3-قلة الدراسات والبحوث التي تشخص عزوف العمالة الوطنية عن التوظيف والاستعداد له.

4-ضعف إنتاجية العامل الوطني والعربي مقارنة بالوافد الاجنبي.

5-عدم الاهتمام بتوفير الفرص اللازمة لعمل المرأة وتمكينها من تقلد العديد من الوظائف التي تسند للعمالة الأجنبية الوافدة.

6-عزوف العمالة الوطنية عن العمل في بعض المهن وتفضيل العمل في القطاع الخاص.

7-عدم مواكبة تطورات التدريب المهني مع الوظائف الجديدة المرتبطة باحتياجات سوق العمل.

8-ضعف تنافسية العمالة الوطنية من حيث المهارة والكفاءة بالمقارنة مع العمالة الوافدة.

لازالت الدول العربية تحجم عن التجاوب مع عدد من المتطلبات التي تساهم في الدفع بمسألة توطين الوظائف وعلى الأخص: عدم الاهتمام بتنفيذ ما يخصها من إجراءات تتعلق بتحقيق العقد العربي للتشغيل وتحديدا ما يخص زيادة الإنتاجية وخفض الفقر، إضافة إلى أنها لازالت لم تعتمد بشكل كامل استخدام التصنيف العربي المعيارى للمهن.

ولا يفوتنا أن نشير إلى التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خاصة في بعض الدول العربية المصدرة للعمالة، حيث يلاحظ تراجع دور ومساهمة القطاع الخاص في استخدام العمالة العربية المتنقلة، خشية (ربما) من التأثر بتلك الأوضاع. وفي المقابلة يلاحظ الاهتمام بتشغيل العمالة الوطنية خاصة بعد التشديد على ذلك من قبل القيادات السياسية، وهو عنصر هام.

مقترحات حلول:

- التسريع في إقامة السوق العربية المشتركة.
- تفعيل اتفاقيات العمل العربية الثلاثة أرقام (1967/2 – 1975/4 – 1981/14) بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية.
- حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الإسراع في إصدار الاتفاقية العربية بشأن منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.
- أهمية دعم وتشجيع عقد أول اجتماع وزاري يضم وزراء الداخلية والعمل العرب لبحث الموضوع المتعلق بتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية، والذي تسعى إليه منظمة العمل العربية.

- إصدار اتفاقيات عربية جديدة ذات طبيعة معيارية تحت مظلة الجامعة العربية تأخذ في اعتبارها كافة الظروف والمتغيرات المستجدة على أوضاع وظروف سوق العمل في الدول العربية وتعيد تنظيم جميع المسائل ذات الصلة بانتقال اليد العاملة العربية وبما يضمن حقوقها الأساسية.
- تقديم الدعم المالي اللازم لمراكز التدريب العربية والتي سيناط بها إعداد المدربين العرب وتطوير مناهج التدريب التقني والمهني بهدف إعداد العمالة العربية القادرة على المنافسة.

**** مقترحات للتصدي لمعوقات توطين الوظائف وتعريب الوظائف:***

1-تشجيع الاستثمارات البينية العربية وإيجاد الآليات المناسبة لتحرير حركة السلع والخدمات ورجال الأعمال والتبادل المنظم للقوى العاملة العربية.

2-تفعيل خطط عمل وسياسات وطنية لتعزيز الاستفادة من الخبرات الوطنية في مجال التوطين ثم العمالة العربية.

3-دعوة الدول العربية للعمل بالإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية والتي تتضمن سياسات إعداد وتهيئة عمالة عربية قادرة على المنافسة في أسواق العمل الوطنية والعربية مما يسهل عملية التوطين والتعريب للتوظيف فضلاً عن تحسين جودة برامج التعليم عموماً والتعليم الفني التطبيقي لزيادة نسبة الملتحقين بهذا التعليم إلى 50% خلال فترة العقد.

4-تشجيع القطاع الخاص على أن يقوم بالمهام المنوطة به كقاطرة للتنمية والتعاون مع الحكومات في المشاركة لوضع سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني للتعرف على التطورات المتوقعة لسوق العمل وربط أشكال التعليم والتدريب بمتطلبات أسواق العمل.

5-دعوة الدول العربية للقيام بحملات إعلامية وميدانية لزيادة الوعي العمالة الوطنية بقيمة العمل وغرس ثقافة العمل ومحو الأمية العلمية والمهنية في المناهج التربوية الوطنية.

6-دعوة البلدان المستقبلة للعمالة إلى الاستفادة من تجارب بعضها البعض مع إصدار التشريعات المناسبة لتوفير الحماية الاجتماعية ومساواة العمالة العربية بالعمالة الوطنية في الحقوق والواجبات الناتجة عن العمل بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة ورفع جاذبية الوظائف في القطاع الخاص.

7-دعوة الحكومات العربية للعمل بالتصنيف العربي المعياري للمهن الصادر عن منظمة العمل العربية لعام 2008 والذي اعتمد في الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي كونه أداه رئيسية لتصنيف المهن وتوصيفها ومن ثم إيجاد لغة مشتركة واحدة لتوصيف المهني تعمل على تسهيل التوظيف وتحقيق التكامل العربي في مجال تشغيل القوى العامة.

زيادة الاستفادة من الأنماط الجديدة للتشغيل مثل العمل عن بعد واستثمار أفضل لفرص العمل التي يوفرها اقتصاد المعرفة ولإمكانيات التشغيل في أسواق العمل العربية.

4 – المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل:

الإجراءات التنفيذية:

- اعتماد العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) الذي يهدف إلى تخفيض البطالة إلى النصف وزيادة الإنتاجية إلى 10%.
- تشجيع الاستثمارات البينية العربية وإيجاد الآليات المناسبة لتحرير حركة السلع والخدمات ورجال الأعمال والتبادل المنظم للقوى العاملة العربية.
- إقرار مشاريع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.
- تطوير (3) مراكز تدريب عربية.
- الإستراتيجية العربية للتنمية البشرية والتشغيل.
- عقد المنتدى العربي للتدريب المهني والتعليم التقني (الرياض يناير 2010) المشار إليه.
- كما أصدرت المنظمة حتى الآن (3) أعداد من التقرير الدوري حول التشغيل والبطالة والذي سلط فيه الضوء على مختلف قضايا البطالة في الوطن العربي وخاصة آثار التطورات الجارية في المنطقة على قضايا التشغيل والبطالة.
- تم إقرار صيغة العقد العربي للتشغيل وهو الذي يحتوى على السياسات التي يتم تبنيها من قبل الدول العربية لتنفيذ قرارات القمة.. وقد عرض على عدة اجتماعات كبرى من بينها مؤتمر تشغيل الشباب في الجزائر، والمؤتمر العربي الأول للتدريب المهني والتقني في الرياض وعلى أعمال مؤتمر العمل العربي في دورته العادية (37) التي عقدت بالبحرين.
- قامت المنظمة بإعداد دراسة جدوى حول تطوير (3) مراكز عربية للتدريب المهني تضمنت القواعد والمعايير التي سيتم على أساسها اختيار وتحديد هذه المراكز تمهيداً لتطويرها وتحويلها إلى مراكز قومية للتدريب المهني ومراعاة توزيعها الجغرافي بين الدول العربية.
- تم تأسيس رابطة عربية (جمعية للتدريب) تجمع المعنيين بشئون التدريب المهني ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وتعمل على إجراء التنسيق اللازم بينها وإيجاد نوع من التعاون والتشاور بينها وبين الأجهزة العربية الأخرى المعنية بالتدريب والمنشآت الإنتاجية وخاصة في عمليات التدريب والإدارة والتمويل واستضافة مقرها – المملكة العربية السعودية.

عقد ورش العمل القومية حول " استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ودوره في التخطيط والتدريب والتشغيل " خلال الفترة من 27 – 20121/2/29، استهدفت: التعريف والتوعية بأهمية استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 وهيكليته، والعلاقة بينه وبين التصنيف الدولي المعياري للمهن، التدريب على استخدام التصنيف العربي كأداة ولغة في بناء قواعد بيانات نظم معلومات الموارد البشرية وكمرجعية أساسية في التشغيل وبناء المعايير والبرامج

والاختبارات المهنية، الوقوف على استخدامات الدول العربية للتصنيف المهني، تقديم حلول ومقترحات لمعالجة المعوقات التي تواجه استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن، تبادل التجارب والخبرات بين المشاركين في مجال استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن، التوصل إلى صيغ مثلى لتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

وكان من أبرز المحاور التي تم استعراضها:

مراحل تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 في إطار التعاون المشترك بين منظمة العمل العربية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، دور التصنيف في بناء قواعد بيانات نظم معلومات الموارد البشرية وفي بناء البرامج والمناهج التدريبية المهنية، استخدام التصنيف في مسوح سوق العمل وفي مجال التوجيه والإرشاد المهني، دور منظمة العمل العربية في تحديث واستخدام التصنيف العربي المعياري للمهن، عرض تجارب بعض الدول العربية، التأكيد على الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 تنفيذاً لقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية وتوصيات ورش العمل السابقة حول الموضوع، العمل على استفادة الدول العربية من جداول الربط والمقارنة بين التصنيف العربي والدولي والذي أعدته منظمة العمل العربية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وحث الدول على إضافة المرادفات المحلية لأسماء المهن وإحاطة المنظمة بهذه الإجراءات بهدف استخدامها عند التحديث، تمهيداً لإصدار أول تحديث لوثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن الطلب من أطراف الإنتاج موافاة المنظمة بتحديد المهن الموجودة في سوق العمل المحلي وغير مضمنة في التصنيف الحالي، العمل على تشكيل إطار عربي موحد للمؤهلات يسهم في رفع الجودة ويسهل حركة الأيدي العاملة بين الدول العربية وتفعيله لتصنيفهم حسب مستوياته، إيجاد آلية يتم من خلالها الاستفادة من برنامج الفحص المهني وقياس المهارات في استثمار الكوادر البشرية في الوطن العربي، التأكيد على استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن كمرجعية في بناء وتطوير قاعدة بيانات ونظم معلومات سوق العمل وبناء وتطوير برامج التعليم والتدريب في الأقطار العربية، وللمساعدة على الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بمؤهلات العاملين ومستوياتهم بما يساهم في تسهيل انتقال العمالة العربية وحركتها إقليماً، متابعة الجهود العالمية بشأن الهجرة والتنقل وإدماج البشر في تيارات التبادل السلعي والخدمي والمالي وجهود التنمية والنمو قطرياً وعربياً وإقليمياً.

تم عقد ورشة العمل التدريبية حول " استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 (القاهرة، 3-5 مايو/ آيار 2001) بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة في جمهورية مصر العربية.

ناقشت الورشة المحاور التالية:

- مفهوم وهيكلة استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن.
- الموائمة بين التصنيف العربي المعياري للمهن والتصنيف الوطني.
- استخدامات التصنيف في بناء قاعدة بيانات الموارد البشرية.
- استخدامات التصنيف كمرجعية في تصميم المعايير والاختبارات المهنية.

ملخص تقييمي عام

يهدف المشروع إلى رصد نوعية مخرجات أنظمة التعليم والتدريب في الوطن العربي للتعرف على مدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل من عدمه، وضع معايير مهنية وتحديد الكفايات والمهارات والمعارف، تحديد الاحتياجات التدريبية، تكملة المعايير المهنية من خلال وضع التصنيف المهني المعياري للتعليم، متابعة تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 في مجالات استخداماته المختلفة ومواصلة تحديثه.

الجهات المستفيدة من المشروع:-

أطراف الإنتاج، الأجهزة الرسمية من وزارات عمل ودواوين الخدمة المدنية وهيئات التعليم والتدريب والأجهزة المسئولة عن تنمية الموارد البشرية والاختبارات المهنية وإصدار تراخيص مزاولة العمل المهني.

مكونات المشروع ومخرجاته:-

إعداد الإطار العام للمؤهلات العربية، إعداد المعايير المهنية لـ (50) مهنة ذات الأولوية كمرحلة أولى، إعداد المادة التدريبية للمهن الخمسين، وضع التصنيف العربي المعياري للتعليم، إعداد أدلة تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 في مجالات استخداماته المختلفة وتنظيم وعقد ورش تدريبية للجهات المعنية بالتطبيق في الدول العربية، إعداد جداول ربط بين التصنيف العربي المعياري للتعليم والتصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

صعوبات ومعوقات التنفيذ

المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، عمل كبير، وللتقدم في هذا الأمر، يتعين تحقيق المواءمة أولا بين الجهات المسئولة والمؤسسات التعليمية والجامعية وبين مؤسسات التدريب المختلفة (التقني والفني والمهني) وبين وزارات العمل وإدارات ومكاتب التشغيل وتحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بينها.

ومن أبرز ما يتم العمل عليه الآن: تشجيع الدول العربية على توفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن.

مقترحات حلول

- التأكيد على الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربـــي المعيـــاري للمهن 2008 تنفيذاً لقرارات الأجهزة الدستورية للمنظمة.
- العمل على استخدام التصنيف كمرجعية في:

- بناء وتطوير قاعدة البيانات لمعلومات سوق العمل في الدول العربية.
- بناء وتطوير المعايير والاختبارات وأسس التقييم والمؤهلات المهنية وخدمات تنظيم العمـــل المهني بشكل عام.
- بناء وتطوير برامج التعليم والتدريب في الدول العربية.
- المساعدة على الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بمؤهلات العاملين بما يسهم في تـــسهيل انتقال وتحرك العمالة العربية إقليمياً ودولياً.
- إيجاد قدر من التنسيق والتناغم بين كافة الأجهزة والمؤسسات المسئولة على التعليم والتدريب والتشغيل في الوطن العربي.
- دعوة الدول العربية لمزيد من التعاون وتبادل المعلومات والتجارب في الخصوص.
- والمنظمة مستمرة في السعي بإنجاز ذلك.

5 – تشغيل الشباب:

الإجراءات التنفيذية:

عقدت المنظمة عام 2008 المنتدى العربي حول التشغيل بالدوحة بحثت فيه العديد من القضايا التي تواجه الوطن العربي، من بينها الفقر والبطالة وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان وهجرة رؤوس الأموال والعقول العربية، وقد نتج عن المنتدى توصيات هامة تم تبنى بعضها من القمة العربية بالكويت، وعلى الأخص اعتماد العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) والموافقة على تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.

كما عقدت المنظمة عام 2009 المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب بالجزائر، تمت فيه مناقشة قضايا عدة تتعلق بالجوانب المختلفة ذات الصلة بتشغيل الشباب، ومن أهمها مسائل التأهيل والتدريب بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى تناوله موضوعات الاستثمار وتطوير مراكز التشغيل والتدريب. وقد صدرت عنه العديد من التوصيات تتعلق بكيفية تنمية الشباب تعليميا وفكريا ومهنيا وتقنيا وفنيا بما يضمن تمكينه من المنافسة وتحسين أدائه وإنتاجيته، وبما يوسع الخيارات المتاحة أمامه.

هذا فضلا عن التقارير الدورية التي دأبت المنظمة على إصدارها بدءاً من عام 2008 والتي تخصص جزءاً كبيرا منها لقضايا تشغيل الشباب، هذا إضافة إلى الإستراتيجية التي وضعتها المنظمة منذ فترة والتي تتناول مسائل التدريب ومرتكزاته وآليات وسبل تنميته وتطويره بما يواكب وسائل التدريب الحديثة وبما يضمن تأهيل الشباب تأهيلا عصريا يواكب الزمن ويمكنهم من اكتساب القدرات والمنافسة.

تم عقد ورشة العمل الإقليمية لمخططي التشغيل (تونس، 27 – 29 يوليو/ تموز 2009) بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

ناقشت الورشة أهم المحاور التالية:

- العلاقة بين أجهزة التشغيل والمؤسسات الإنتاجية.
- متطلبات تطوير الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال التشغيل.
- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على قضايا العمل والعمال.

تم عرض ومناقشة أوراق عمل قطرية من الدول العربية التالية: مصر – سوريا – فلسطين – المغرب – تونس – الجزائر، وصدر عن الورشة عدد من التوصيات والنتائج أهمها:

- إعداد وصياغة خطط وسياسات تشغيل تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بما يتناسب مع مخرجات التعليم والتدريب المهنى واحتياجات سوق العمل.

- دعم وتطوير مهام وأدوات عمل وكالات التشغيل بحيث تضم أطراف الإنتاج الثلاثة وتكون قاعدة بتجميع فرص العمل والمواءمة بينها وبين مخرجات مراكز التدريب.
- دعم العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات التدريبية وبناء جسور من الثقة بينها.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتوجيه عمليات الاستثمار نحو المشاريع التي تحقق الغايات في مجال تنمية التشغيل وإيجاد فرص العمل.
- دعوة الدول العربية للعمل بالإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل الصادرة عن المنظمة عام 2003 وكذلك إعلان المبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية الصادر عن المنظمة عام 2005.

تم عقد ورشة العمل الإقليمية الثانية لمخططي التشغيل (دبي/ الإمارات، 6 – 7 ديسمبر/ كانون الأول 2009) بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بدولة الإمارات

ناقشت الورشة أهم المحاور التالية:

- دور قطاع التشغيل ومنظمات المجتمع المدني في دعم مؤسسات التدريب المهني والتعليم التقني.
- دور التوجيه والإرشاد المهني في تضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل.
- التنسيق والعلاقة بين أجهزة التشغيل والمؤسسات الإنتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية.

وقد تم عرض ومناقشة عدد من التجارب القطرية لبعض الدول العربية، وصدر عن الورشة عدد من التوصيات والنتائج أهمها:

- تعديل التشريعات والنظم في الدول العربية لتتناسب مع المهام المتطورة لمكاتب التشغيل ولتتماشى مع اتجاهات تنظيم التشغيل على المستوى العربي والدولي والتصديق على الاتفاقيات والتوصيات العربية ذات العلاقة بالتشغيل وتفعيلها.
- العمل على تبادل المعلومات والخبرات في مجال التوجيه والإرشاد المهني بين البلدان العربية والدعوة إلى مواصلة الجهود لنشر ثقافة التوجيه والإرشاد المهني في كل الأقطار العربية.

دراسة إمكانية تشكيل مجالس استشارية محلية في النطاق الجغرافي لعمل مكاتب التشغيل تمثل فيها الجهات المعنية بالاستقدام والتدريب والتعليم بما في ذلك اللجان النقابية وأصحاب العمل والمنظمات الأهلية المناسبة لتطوير وتوسيع دائرة الحوار الاجتماعي بهدف إحكام التنسيق وتقوية الروابط بين الجهات الفعالة بفي مجال الاستخدام.

تم عقد الندوة القومية حول متطلبات التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل (القـاهرة، 28 – 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011).

تهدف تلك الندوة إلى التعرف على مدى التقدم المحرز في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.

تم عقد ندوة قومية حـول إعـداد وتقيـيم سياسـات التـشغيل فـي الـدول العربيـة (8 – 2012/10/10).

ملخص تقييمي عام

الخلفيـــات والأهداف:

يهدف المشروع إلى دعم وتطوير سياسات وإدارات تشغيل الشباب، بنـاء القـدرات لـدعم سياسات توفير الوظائف للداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب، دعم بـرامج تـشغيل الـشباب وخاصة المرأة الشابة والمتعلمين عموما.

الجهات المستفيدة من المشروع:

الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل، إدارات وأجهزة برامج تشغيل الشباب، أطـراف الإنتـاج، المؤسسات التي تستهدف تشغيل الشباب، الأجهزة المعنية بأسواق العمل.

مكونات المشروع ومخرجاته:

دعم تنفيذ برامج عملية رائدة لتشغيل الشباب، تعميق المعرفة بواقع تشغيل الشباب والبطالـة، دعم برامج تدريب الشباب بهدف التشغيل الذاتي والاستفادة من اقتصاد المعرفة في عمليات التـدريب والتوظيف عن بعد.

عقدت المنظمة عدة دورات تدريبية وورش عمل تناولت مسائل التشغيل ذات الصلة بالشباب، نذكر منها:

قامت المنظمة بإجراء تحويرات مهمة على نوعية البرامج والمشاريع الواردة في خططها بما يتواءم وتنفيذ القرار المذكور حيث نظمت المنظمة في هذا الإطار المنتدى العربي حول دور أصحاب الأعمال الجديد في التنمية والتشغيل – الرباط، أكتوبر2008) (المـؤتمر العربـي الأول لتـشغيل الشباب، الجزائر 2009 – المؤتمر العربي للضمان الاجتماعى، شـرم الـشيخ 2009 – المنتـدى العربي حول التدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل، الرياض 2010، فضلا عن العديد من الندوات القومية وورش العمل، وتهدف هذه المؤتمرات إلى إشراك جميع الأطراف المعنية في تحمل المسئولية ومواجهة تحدى التشغيل والحد من البطالة – حفز صناديق الـضمان الاجتمـاعى علـى المشاركة في الاستثمار وخلق فرص العمل للشباب – تعزيز دور التعليم التقنى والتدريب المهنى في

التكيف مع واقع واحتياجات أسواق العمل، وتمكين الشباب من المنافسة في الحصول على فرص العمل.

عقد في الفترة من 25 – 2012/9/26 ندوة قومية لمخططي التشغيل في ضوء الأوضاع العربية الراهنة والتي هدفت إلى تطوير سياسات التشغيل وتحسين أساليب إعدادها وتوجيه سياسات التشغيل نحو حماية الفئات الأكثر عرضة للبطالة والتعرف كذلك على دور الشركاء الاجتماعيين ومكانة المرأة في سياسات التشغيل.

صعوبات ومعوقات التنفيذ

- يعزف العديد من الشباب عن ارتياد بعض الوظائف والمهن نتيجة العادات والأعراف والتقاليد، مما يتطلب جهودا إضافية للتوعية وترغيب الشباب للتوجه للتدريب والتأهيل لتلك الوظائف.
- لازالت التشريعات والنظم واللوائح في الدول العربية لا تتناسب مع المهام الجديدة لمكاتب التشغيل وتعيق تطورها.
- كما أن موضوع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لم يحظ بالدعم الكافي من كافة حكومات الدول العربية.
- لازالت عمليات التمويل الميسرة لم تتوسع بالقدر الكافي، يضاف إلى ذلك البطء الشديد والإجراءات غير المشجعة للاستفادة من مبادرة أمير دولة الكويت في دعم وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة.

لذلك تركز المنظمة في أدبياتها وأنشطتها المختلفة، في محاولة منها لتغيير تلك المفاهيم الاجتماعية حول مفاهيم بعض الوظائف والمهن.

مقترحات حلول

- العمل على وضع التشغيل في صدارة مضامين التنمية وإقرار سياسات اقتصادية واجتماعية تتضمن إستراتيجية وطنية للتشغيل وبرامج عمل للشباب وسياسات قطاعية وتنمية مناطقية متجانسة خاصة في مجال الاستثمار وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- دعوة الدول العربية لتضمين خطط التشغيل السنوية برامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز في إنجاز العقد العربي للتشغيل والعمل بالإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
- حث البلدان العربية لتحقيق التنسيق والتكامل في آليات الربط بين المستويات ذات الصلة بالتدريب والتعليم التقني والمهني.
- دعوة الدول العربية لسرعة اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
- تشجيع القطاع الخاص لتقديم مزايا مختلفة تساعد في تفعيل دوره في جميع صور التدريب المهني لتوفير المزيد من فرص العمل.

- دعوة الدول العربية لاعتماد وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- دعوة الدول العربية لتحديث نظم وبرامج التوجيه المهني بما يؤدى إلى الربط والتنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض الميسرة وتوفير فرص تسويق المنتجات محليا وعربيا من خلال شبكة معلومات وطنية وعربية.
- إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة عند توزيع الاستثمارات القومية خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي لقدرتهما الكبيرة على استيعاب العمالة.
- توجيه الاستثمارات القومية للأماكن التي تعانى من معدلات بطالة مرتفعة بنصيب أكبر من الاستثمارات المنفذة.
- وضع حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المحافظات النائية بدلا من تركزها في المحافظات الكبرى فقط.

اختيار أسلوب الإنتاج الملائم، أسلوب إنتاج كثيف العمل كمرحلة انتقالية تنتقل بعدها مرحليا إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال مع تغير الظروف.

التشجيع على توجيه الاستثمار العربي إلى الدول العربية بما من شأنه إحداث المزيد من المشاريع الاقتصادية للنهوض بتشغيل الشباب.

اعتماد أولوية التشغيل للشباب العربي بعد العنصر الوطنى مباشرة، والتخفيف من حدة الإجراءات التي تعيق وتحد من تنقل الشباب العربي داخل الوطن العربي.

6 – دعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة:

الإجراءات التنفيذية:

(أ) في إطار سعى المنظمة الحثيث لإبراز قضية التشغيل وإعطائها ما تستحق من الاهتمام وإدراكا منها بأن التصدي لظاهرة البطالة يمثل الهاجس الأكبر لجميع الدول العربية، فقد طرحت المنظمة على القادة العرب اعتماد الفترة 2010–2020 عقداً عربياً للتشغيل يتم التركيز في هذا العقد على هذه القضية الحيوية، وقد تضمن عقد التشغيل عدداً من المبادئ والأهداف التي يتعين على جميع الدول العربية التخطيط لها والتعاون لتحقيقها خلال العقد وقبل عام 2020 حيث أنها تمثل التزاما تضامنيا على جميع حكومات الدول العربية ومن أهمها (تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف + تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر إلى النصف + رفع معدل النمو في الإنتاجية بنسبة 10% تحسين جودة برامج التعليم العام والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50%) وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية.

(ب) أولت المنظمة اهتماما خاصاً بمستوى ونوع الأنشطة التي ستقوم بتنفيذها في هذه المرحلة وقد أجرت تعديلات على بعض الأولويات تأتى في مقدمتها الاهتمام الملحوظ الذي حصل مؤخراً على ***برامجها*** وأنشطتها وخططها وخاصة فيما يتعلق بمسالة التشغيل والبطالة حيث أصبح هذا الموضوع المحور الرئيسي لأهداف وأنشطة المنظمة ويستحوذ على النصيب الأكبر من مخصصات الباب السابع من الموازنة العامة للمنظمة هذا إضافة إلى قيام المنظمة في الآونة الأخيرة بإشراك أطراف جديدة (إضافة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة) ونعنى بها الوزارات المعنية بالاقتصاد والتخطيط والاستثمار والداخلية في البلدان العربية ليدلو بدلوهم في شتى القضايا التي تهم العمل والعمال والمساهمة (كل في مجال تخصصه) بمعالجة قضايا التشغيل والبطالة الذي لا يمكن أن تنفرد بالتصدي له جهة واحدة لذلك فإنه لابد من تكاتف جميع الجهود ***تسعى المنظمة لدعم مكانة وزارات العمل في الدول العربية وتعظيم دورها في إقرار برامج وخطط التنمية*** وبما يساعد على إبلاء قضايا التشغيل ما يستحق في الموازنات العامة للدول العربية والمنظمة تكثف من جهودها الآن لعقد اجتماع مشترك يضم وزراء الداخلية مع وزراء العمل في الدول العربية وذلك بشأن إيجاد نوع من التنسيق فيما يتعلق ***بوضع ترتيبات لتسهيل انتقال رجال الأعمال العرب*** وهذا من شأنه إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليكون شريكا كاملا وفاعلا في التصدي لظاهرة البطالة من خلال إزالة العوائق التي تعرقل انطلاقة وتحد من أدائه.

وقد قطعت المنظمة خطوات متقدمة في هذا الشأن، غير أنه وبعد التطورات العربية الراهنة آثرت المنظمة التريث لبعض الوقت وحتى تنجلي الأمور وتستقر الأوضاع ويعود الاهتمام مجددا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أيضا المنظمة تشرف ومنذ فترة على تنفيذ البرنامج الاستراتيجي العربي لدعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، (المعروف بالمشروع الريادي) يُنفذ في إطاره العديد من الدورات القومية والقطرية وبشكل مستمر ومتواصل ومرحلي يتم خلالها تدريب مجموعات من المدربين ومدربي المدربين والرياديين وطباعة الحزم التدريبية ودعم لجنة الخبراء والتطوير ويستفيد من هذه الدورات الفئات التالية:-

- مدربي الرياديين والهيئات التدريبية في الدول العربية.
- منظمات ومؤسسات دعم الرياديين في الوطن العربي.
- الشركاء الاجتماعيين العرب.
- أصحاب العمل والأفراد والجهات العربية الإقليمية والوطنية والدولية. ***ومن أهداف هذه الدورات تحقيق ما يلي:-***

- تعزيز التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والحد من البطالة عبر تشجيع وترسيخ ثقافة المبادرة.
- تعظيم دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني عبر تنمية قدراتها في خلق فرص عمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.
- دعم وتدريب الرياديين عبر الدورات التدريبية وشبكة الانترنت.
- دعم قدرات تخطيط التشغيل على المستوى العربي وتدريب مخططي التشغيل.
- تدريب مدربي المدربين.

مبادرة سمو أمير دولة الكويت، بشأن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

كان من ضمن فعاليات قمة الكويت، إعلان سمو أمير دولة الكويت عن مبادرة بقيمة (2) ملياري دولار أمريكا، تساهم فيها الدول العربية، وذلك لدعم وتمويل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أسند للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مهمة إدارة الحساب الخاص بهذه المبادرة، وقد وضع الصندوق اللائحة التنظيمية لإدارة الحساب المذكور.

وقد راجعت منظمة العمل العربية اللائحة المذكورة وكان لها بعض الملاحظات على نصوصها توردها فيما يلي:-

أولا : الفقرة (9) من المادة الثانية التي أفردت تعريفا لمشروعات القطاع الخاص بالقول بأنها تعني المشروعات والمنشآت المتوسطة والصغيرة العائدة للقطاع الخاص بما في ذلك مشروعات

القطاع المختلط وهذا توسع قد يكون على حساب المشاريع الصغيرة المستهدفة بالدرجة الأولى والتي لها الأولوية على غيرها، فضلاً عن أن هذا التوسع قد يخرج عن أهداف المبادرة.

ثانياً: المادة (4) من اللائحة التي تناولت أغراض الحساب الخاص المتمثلة في الإسهام في تمويل مشروعات القطاع الخاص على أسس تنموية واستثمارية. ويفهم من هذا النص ما يلي:-

- إن تمويل مشاريع القطاع الخاص سيكون بشكل جزئي (وليس كليا) ***وهذا يعد مخيبا للآمال*** إذ أن التمويل الكلى بالغ الأهمية وخاصة للمشاريع الصغيرة ذات الرأسمال المتواضع.

ثالثاً: التعاون بين المنظمات ذات الاهتمام المشترك:

تم التطرق في صدر ملاحظات المنظمة على اللائحة التنظيمية لإدارة حساب المبادرة المذكورة، إلى دور منظمة العمل العربية في مجال التشغيل و التصدي للبطالة في الوطن العربي. ومن ثم فالمنظمة كانت تتوقع أن يشار إليها كأحد الشركاء الرئيسيين في هذا المجال لأنها تعتقد تكاتف جهود جميع الجهات المختصة في تنفيذ هذه المبادرة سيكون منتج وله إيجابيات كبيرة ومؤثرة.

ملخص تقييمي عام

الخلفيات والأهداف:

يهدف المشروع إلى دعم قدرات الجهات الحكومية والشركاء الاجتماعيين لخلق فرص التشغيل وتنميتها، دعم قدرات مدربي رواد الأعمال ورفع كفاءاتهم في نقل الخبرات الدولية في مجال التدريب والتطوير مع زيادة قدرتهم على تقييم تحصيل المتعلمين / المتدربين، دعم إنشاء وتأسيس المنشآت الصغيرة، إعداد مخزون من المواد التدريبية المتميزة لتشجيع وتوجيه رواد الأعمال على بعث وحسن إدارة المشروعات مع فتح منافذ تمكنهم من الوصول إلى هذه المواد التدريبية بيسر ودون مقابل وتمكينهم من تقييم تحصيلهم ذاتيا.

مكونات المشروع:

رصد وتطوير أفضل البرامج العربية والأجنبية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة، محور نقل الخبرات إلى الأجهزة الحكومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين المعنيين بدعم قدرات الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إعداد برامج على المستوى القومي لتدريب الرواد في الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغير ورفع كفاءتهم.

الجهات المستفيدة من المشروع:

الداخلين الجدد لسوق العمل من فئات الشباب، إدارات وأجهزة وبرامج تشغيل الشباب، أصحاب الأعمال والمنشآت، الأجهزة المعنية بأسواق العمل.

مخرجات المشروع:

مواد تعليمية وتدريبية خاصة بإدارة وإنشاء المشروعات الصغيرة – نقل الخبرات بين الأجهزة العاملة في مجال الصناعات الصغيرة، تدريب وتأهيل كوادر من المدربين والرواد على إقامة المشروعات وإدارتها، دراسة وتبويب وترويج التجارب الناجحة في مجال إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة.

وقد عكفت المنظمة في السنوات الأخيرة على عقد العديد من الندوات وورش العمل والتي هدفت إلى دعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أعدت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، إضافة إلى التقرير الدوري الذي تصدره المنظمة حول التشغيل والبطالة، الذي صدر منه حتى الآن ثلاثة أعداد (أعوام 2008 – 2010 – 2012)، الذي يفسح مجالا واسعا لموضوع دعم القدرات في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتناول بالتحليل أهمية هذه المشاريع ومصادر تمويلها والتسهيلات التي ينبغي تقديمها لها (تسهيلات ائتمانية – قروض ميسرة – تسهيلات إجراءات تأسيسها – دعم فني يتعلق بالتأهيل والتدريب – المساعدة في تصريف منتجاتها، وغير ذلك من الأمور).

هذا إضافة إلى أن تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي لعام 2011 كان بعنوان " المشروعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل " حيث تناول هذا التقرير وبشكل مفصل كل الجوانب والأسس والخلفيات المتعلقة بهذا الموضوع.

صعوبات ومعوقات التنفيذ

لازالت مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي الإجمالي للوطن العربي وفي مسار التنمية عموما من أقل المساهمات على مستوى العالم، كما لازال دوره في التنمية أو في إيجاد فرص الشغل ضعيفا بل يكاد يكون محدودا أو منعدما في بعض الدول العربية ولا يمكن إيجاد تنمية حقيقية أو نمو اقتصادي عربي دون قطاع خاص عربي فاعل.

مقترحات حلول

يتطلب الأمر بذل مزيد من الاهتمام في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة من كافة الدول وخاصة من حيث:

- سن التشريعات التي تنظم أو تحكم وتنظم هذا النشاط.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس وتكوين المشروعات الصغيرة.
- تكوين أجسام قانونية مستقلة تعطى لها صلاحيات محددة ونافذة فيما يتعلق بالإشراف والمتابعة وتدليل كافة الصعاب أمام تكوين وتشغيل المشروعات الصغيرة لتكون بمثابة مؤسسات حاضنة وراعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الحوافز والتسهيلات الائتمانية اللازمة.
- المساعدة في تسويق منتجاتها.

البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية

الفقرة أولاً/10 من القرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (10) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ- التأكيد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في جهودها على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية من خلال تحديث أو تطوير سياساتها الاجتماعية واستراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر.

ب- الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وإعداده للخطة التنفيذية للبرنامج، وتنظيم أنشطة وفعاليات حول سياسات خفض الفقر في عدد من الدول العربية، وكذلك جهوده في وضع البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

ج- الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية.

د- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالعمل مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

ه- الاستفادة من خبرات منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تنفيذ البرنامج.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية.**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية:

الإجـــــراءات المتخـــذة:

- وجه معالي الأمين العام خطاب إلي وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء بتاريخ 2009/2/11، مرفق به نص القرار ووثيقة "البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية"، لاتخاذ الإجراءات اللازمة وحث الجهات المختصة والمعنية في الدول الأعضاء على تنفيذ القرار، وموافاة الأمانة العامة بتقارير دورية حول ما يتم إنجازه في هذا الخصوص، تمهيداً لتضمينها في التقرير الشامل الذي سيتم رفعه إلي القمة.
- أتخذ مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (599) الصادر عن الدورة العادية (29)، الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء إلى متابعة تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وإعداد تقارير متابعة دورية لما تم اتخاذه من إجراءات بهذا الصدد، وتلقت الأمانة الفنية تقارير متابعة من كل من الأردن، تونس، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، قطر، الكويت، العراق، لبنان، حول التقدم المحرز في سياسات خفض الفقر، وتم عرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- وضعت الأمانة العامة خطة لتنفيذ قرار القمة في ضوء القرار ما تضمنه أيضاً القرار 599 الصادر عن الدورة (29) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، يتم متابعتها بالتنسيـــق مـــع المجلـــس، وحكومات الدول

الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية ذات الصلة، وفقاً لما تضمنه البرنامج الذي سيتم تنفيذه في هذا الإطار.

- قامت الأمانة العامة بناءً على طلب عدد من الدول الأعضاء بتقديم الدعم الفني لتفعيل السياسات المتعلقة بخفض الفقر، ووضع الأطر الفنية التي تتيح للدول الأعضاء وضع برامجها ومشروعاتها الرامية إلى خفض معدلات الفقر.
- تنفيذاً لتقرير وتوصيات الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بتنفيذ قرارات القمة وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (546) بتاريخ 7 /2009/5 إلى وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء لطلب موافاة الأمانة العامة بالإجراءات التي اتخذتها الوزارات في إطار تنفيذ قرار القمة المتعلق بالبرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، وتلقت الأمانة العامة تقارير من المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التونسية – مملكة البحرين – جمهورية السودان – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – دولة قطر – دولة الكويت – جمهورية العراق – الجمهورية اللبنانية، حول الإجراءات التي اتخذتها في إطار تنفيذ قرار القمة.
- قامت الأمانة العامة بتنسيق جهودها مع منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بقضايا التنمية بهدف حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج خفض الفقر في الدول الأعضاء الأقل نمواً، خاصة ما يتعلق منها بسياسات التنمية، وخفض الفقر.
- عرضت الأمانة العامة الخطة التنفيذية للبرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية على الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لدراسة ما ورد فيها، وتضمن العرض أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد تقارير دورية حول متابعة تنفيذ القرار، ومدى التقدم المحرز في مجالات خفض الفقر في الدول الأعضاء، ورفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأقر المجلس الخطة بموجب القرار رقم (599)، وطلب من الدول الأعضاء الاسترشاد بما ورد فيها، كما حث قرار المجلس الدول الأعضاء على إعداد تقارير متابعة لتنفيذ قرارات القمة التنموية ذات العلاقة باختصاص المجلس.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/4379) بتاريخ 2009/12/28 بشان متابعة تنفيذ قرارات القمة، وطلبت موافاتها بتقارير حول التقدم المحرز في هذا الشأن، وتلقت الأمانة العامة ردوداً من عدد من الدول الأعضاء التي تضمنت جهودها في إطار الحد من الفقر.
- تم عرض الموضوع على الدورة (85) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أصدر القرار رقم (1810) بتاريخ 11 /2010/2، الذي تضمن الإحاطة علماً بالتقرير الذي أعدته الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ قرارات القمة، ودعا القرار الدول الأعضاء والمجالس الوزارية العربية المتخصصة، إلى مواصلة جهودها لتنفيذ نتائج وقرارات القمة.

- تم عرض الموضوع على الدورة العادية الثانية والعشرون لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وأصدر القرار رقم (528) الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المادي والفني اللازم للدول العربية الأقل نمواً.
- تم عرض الموضوع على الدورة (86) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أصدر القرار رقم (1832) بتاريخ 30 /2010/9، الذي نص على "الإحاطة علماً بالتقرير المقدم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاعين الاقتصادي والاجتماعي) لمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير / كانون ثان 2009)"، كما نص القرار على "دعوة الدول العربية والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة والأمانة العامة إلى تكثيف جهودها في متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية".
- تم عرض الموضوع على الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عقدت في مقر الأمانة العامة يوم 12 ديسمبر 2010، وأصدر القرار رقم (632) الذي نص على:
  - دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وعلى نحو خاص منها البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
  - دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة الفنية بتقارير حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت / يناير 2009) ذات الصلة بعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - دعوة الدول الأعضاء إلى تبني مبادرات لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، خاصة القرارات ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - تكليف الأمانة الفنية بمتابعة تنفيذ القرار، وإعداد تقرير شامل بالإجراءات المتخذة في هذا الشأن في ضوء ما سيرد إليها من الدول الأعضاء ورفعه إلى الدورة العادية (31) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- كما تضمن قرار مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب رقم (633) بشأن التحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية، في فقرته الأولى: "دعوة الدول الأعضاء، العمل على إيجاد آليات التمويل اللازمة لتنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر".
- تم عرض الموضوع على الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي أصدر القرار (661) الذي دعى الدول الأعضاء خاصة الدول الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة الفنية بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً لشروط دعم المشروعات الاجتماعية التي أقرها المجلس بموجب القرار رقم (138) وعلى أن تكون المشروعات المطلوب دعمها في إطار تنفيذ

البرنامج العربي للحد من الفقر، كما دعى القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لمتابعة تنفيذ قرارات القمة ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، كما أصدر المجلس قراره رقم (657) بالموافقة على الاستفادة من الرصيد الاحتياطي لدى الصندوق العربي للعمل الاجتماعي من خلال دعم المشروعات الاجتماعية والتنموية في الدول الأعضاء بناءً على طلبها مع إعطاء الأولوية للدول العربية الأقل نمواً.

- وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (3/3557) بتاريخ 25 ديسمبر 2011 إلى الدول الأعضاء، بشأن تنفيذ القرار المشار إليه أعلاه رقم (661)، ولم تتلقى الأمانة العامة أي ردود من الدول الأعضاء حتى إعداد هذه الوثيقة (سبتمبر / أيلول 2012)، إلا من جمهورية مصر العربية بموجب مذكرتها رقم (119) بتاريخ 7 فبراير / شباط 2012، والمذكرة رقم (1/198/م ف/2012 بتاريخ 29 يناير / كانون ثان 2012 من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين، واللذان يتضمنا طلب دعم مشروعات اجتماعية في ذات الإطار.
- وسيتم عرض الموضوعات الوارد من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين، على الدورة (60) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المقرر عقده في شهر أكتوبر / تشرين الأول 2012 لدراستها تمهيداً لرفعها إلى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لاتخاذ قرار بشأنها، وذلك تنفيذاً للقرار رقم (661) المشار إليه أعلاه.
- بعد دراسة الموضوعات الوارد من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين من قبل المكتب التنفيذي للمجلس، تم عرض الموضوعات على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي أصدر القرار رقم (693) الذي نصت فقرتيه الأولى والرابعة على:

1- الموافقة على طلب وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، لدعم مشروع وحدة لرعاية وتأهيل حالات التوحد بمبلغ إجمالي قدره 50000 $ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي)، خصماً من بند دعم المشروعات الاجتماعية المدرج في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2013 ".

4- الموافقة على مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لدعم المشروعات الاجتماعية التالية في دولة فلسطين:

- مشروع تأهيل ذوي الإعاقة عن طريق تزويدهم بأجهزة مساندة.
- مشروع دعم المراكز الاجتماعية (الشبيبة والفتيات) في دولة فلسطين.

وذلك بمبلغ إجمالي قدره 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) خصماً من بند دعم المشروعات الاجتماعية المدرج في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2013.

5- الموافقة على تخصيص مبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) من رصيد الوفورات النقدية (الاحتياطي النقدي) في الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لدعم المشروعات الاجتماعية في دولة فلسطين.

- كما أصدر المجلس القرار رقم (689) الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (2012/12/4)، الذي نصت فقرته الثانية من أولاً على "دعوة الدول الأعضاء خاصة الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة الفنية بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً لشروط دعم المشروعات الاجتماعية التي أقرها المجلس بموجب القرار رقم (138)، وعلى أن تكون المشروعات المطلوب دعمها في إطار تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية اللذان أقرتهما القمة التنموية الأولى (الكويت: يناير / كانون ثان 2009) وأكدت عليهما القمة التنموية الثانية (شرم الشيخ: يناير / كانون ثان 2011)".

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

- تكمن الصعوبات بشكل أساسي في توفير التمويل الكافي للبرنامج، ولم يتسنى توفير تمويل يتيح تنفيذ البرنامج على المستوى الإقليمي، إلا أنه على المستوى الوطني، فإن عدداً من الدول الأعضاء قامت باتخاذ خطوات هامة في إطار التنفيذ على المستوى الوطني.
- لا يتم موافاة الأمانة العامة بتقارير منتظمة حول ما قامت به الدول الأعضاء من إجراءات لتنفيذ القرار، الأمر الذي يخلق صعوبات في متابعة تنفيذ القرار، فضلاً عن عدم إمكانية إعداد تقارير المتابعة حول التنفيذ لرفعها إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.
- من بين الصعوبات الفنية عدم توفر البيانات المرتبطة بتحليل قياسات خفض الفقر.
- هناك حاجة ماسة لبناء القدرات وتوفير الخبرات اللازمة القادرة على تصميم البرامج والمشروعات ذات الصلة بسياسات خفض الفقر.

مقترحات الحلول والإجراءات المتخذة بشأنها:

- تعديل آليات رصد تنفيذ البرنامج بما يتوافق مع قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ متطلبات البرنامج، بما في ذلك إعداد تقارير دورية لمتابعة التنفيذ، يتم عرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لرفعها إلى القمة، **وفي إطار تنفيذ هذا المقترح** وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الثانية والثلاثين بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 2012، على مقترح الأمانة العامة بتنظيم دورات للمسؤولين في الدول الأعضاء خلال عام 2013.
- بناء القدرات وتوفير الخبرات اللازمة القادرة على تصميم البرامج والمشروعات ذات الصلة بسياسات خفض الفقر، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين في الدول الأعضاء في

هذا المجال بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات العلاقة، **وفي إطار تنفيذ هذا المقترح** وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الثانية والثلاثين بتاريخ 4 ديسمبر / كانون الأول 2012، على مقترح الأمانة العامة بتنظيم دورات للمسؤولين في الدول الأعضاء خلال عام 2013.

- إيجاد آلية لتمويل برامج ومشروعات البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، **وفي إطار تنفيذ هذا المقترح** وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الثانية والثلاثين بتاريخ 4 ديسمبر / كانون الأول 2012، على مقترح الأمانة العامة للاستفادة من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لتمويل برامج ومشروعات البرنامج في الدول العربية وخاصة الأقل نمواً منها.
- الاستفادة من مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

التقييم العام حول تنفيذ القرار:

- هناك تقدم نسبي على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج وخاصة بالنسبة لدول الخليج والدول النامية، ولا تزال الدول الأقل نمواً تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ البرامج، نظراً لقلة الموارد المالية، وحاجتها إلى الدعم الفني بما في ذلك الكوادر الفنية المتخصصة.

البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية

الفقرة أولاً/11 من القرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (11) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ- التأكيد على أهمية استمرار جهود الدول الأعضاء على المستوى الوطني في إطار تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية ودعوتها إلى مواصلة جهودها لتنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

ب- الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وفي وضع الخطة التنفيذية للبرنامج، وكذلك في إصدار التقارير العربية المتخصصة في هذا الشأن، وتنظيم فعاليات تدريبية وورش عمل متخصصة، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ج- تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، العمل مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

د- الطلب من الدول الأعضاء العمل على تعزيز قدراتها الإحصائية ووضع آليات واضحة لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية بما في ذلك إعداد تقارير دورية لمتابعة التنفيذ وفقاً للمعايير الدولية.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية.**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

الإجـــــراءات المتخـــذة:

- وجه معالي الأمين العام خطاب إلي وزراء الشؤون الاجتماعيـــة فـــي الـــــدول الأعضاء بتاريخ 2009/2/11، مرفق به نص القـــرار ووثيقـــة "البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية"، لاتخاذ الإجراءات اللازمة وحث الجهات المختصة والمعنية في الدول الأعضاء على تنفيذ القرار، وموافاة الأمانة العامة بتقارير دورية حول ما يتم إنجـــازه فـــي هذا الخصوص، تمهيداً لتضمينها في التقرير الشامل الذي سيتم رفعه إلي القمة.
- تتابع الأمانة العامة تنفيذ القرار بالتنسيق مع الدول الأعضاء وفقا لما ورد في البرنامج التنفيذي الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في الدورة الثامنة والعشرين، وتلقت الأمانة العامة تقارير من عدد من الدول الأعضاء حول متابعتها لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
- وضعت الأمانة العامة خطة لتنفيذ قرار القمة بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وحكومـــات الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليميـــة ومؤسسات التمويل العربية ذات الصلة، وفقاً لما تضمنه البرنامج الذي سيتم تنفيذه في هذا الإطار.
- تم عرض الموضوع على الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية،

واتخذت القرار رقم (604) الذي تضمن أهمية متابعة تنفيذ البرنامج العربي للأهداف التنموية للألفية، وكلف الأمانة العامة بمتابعة العمل لإصدار التقرير الثالث حول الأهداف التنموية في الدول العربية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، كما دعا القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديمها لتقارير المتابعة حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة أعضاء مجموعة العمل المعنية بمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية، بإصدار التقرير العربي الثالث للأهداف التنموية في الدول العربية، وتم عقد ثلاث اجتماعات فنية لإصدار التقرير، وتشكلت لجنة تحرير التقرير من كل من: الأمانة العامة، الأسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للسكان.
- تم عرض مشروع التقرير على اجتماع كبار المسؤولين التحضيري للدورة الموضوعية الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، يومي 9و10 /2010/6 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، تمهيداً لرفعه إلى معالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية، ووجهت الأمانة العامة المذكرة رقم 3/2486 بتاريخ 4 /2010/7، إلى الدول الأعضاء لطلب موافاتها بملاحظاتها حول مشروع التقرير في إطار الجهود الرامية لتنفيذ الأهداف التنموية، وتلقت الأمانة العامة ردوداً من عدد من الدول الأعضاء التي تضمنت ملاحظاتهم حول التقرير، وكذلك تجارب ناجحة في هذا المجال.
- تم عرض التقرير على وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب يوم 2010/6/30 في اجتماع الدورة الموضوعية الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأصدر المجلس القرار رقم (1) الذي تضمن "تكليف الأمانة الفنية بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومجموعة العمل المعنية بمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، برفع التقرير في ضوء ملاحظات معالي الوزراء وما يرد من الدول الأعضاء إلى الدورة (65) للجمعية العامة للأمم المتحدة، ليمثل موقف الإقليم العربي من تنفيذ الأهداف التنموية للألفية لدى الجمعية العامة ومؤتمرها العام رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية، وفي هذا الإطار شاركت الأمانة الفنية في أعمال المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من 20 إلى 2010/9/22 في نيويورك، وقامت بتسليم التقرير في صورته النهائية إلى الأمم المتحدة، وتم عرضه على المؤتمر العام والجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن التقارير الإقليمية حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
- قامت الأمانة الفنية في إطار متابعة تنفيذ قرارات القمة التنموية بإعداد جدول لمتابعة تنفيذ قرارات القمة، تم عرضه على اللجنة الوزارية المشكلة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لمتابعة تنفيذ قرارات القمة، وتم عرضه على الدورة العادية (85) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أصدرت القرار رقم (1810)، والذي نصت فقرتيه الثانية والرابعة على:

- "تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير شامل حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية للعرض على اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في اجتماعها القادم".
- "دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، إلى مواصلة جهودها لتنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية".

- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، قامت الأمانة الفنية بتحديث جدول متابعة تنفيذ قرارات القمة في ضوء المستجدات وما ورد إليها من الدول الأعضاء، وتم عرضه على اجتماع اللجنة الاجتماعية للدورة (86) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم على الدورة (86) للمجلس على المستوى الوزاري في الفترة من 26 إلى 2010/9/30، والذي أصدر قراراً تضمن "دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة إلى مواصلة جهودها لتنفيذ ومتابعة قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية".
- تم عرض الموضوع على الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عقدت في مقر الأمانة العامة يوم 12 ديسمبر 2010، وأصدر القرار رقم (632) الذي نص على:

- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وعلى نحو خاص منها البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
- دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة الفنية بتقارير حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت / يناير 2009) ذات الصلة بعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- دعوة الدول الأعضاء إلى تبني مبادرات لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، خاصة القرارات ذات الصلة بعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- تكليف الأمانة الفنية بمتابعة تنفيذ القرار، وإعداد تقرير شامل بالإجراءات المتخذة في هذا الشأن في ضوء ما سيرد إليها من الدول الأعضاء ورفعه إلى الدورة العادية (31) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- كما تضمن قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (633) بشأن التحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية، في فقرته الأولى: "دعوة الدول الأعضاء، العمل

على إيجاد آليات التمويل اللازمة لتنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، والسعي إلى تبني مبادرات عربية على مستوى القادة تسهم في تنفيذ هاذين البرنامجين".

- تم عرض الموضوع على الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (بيروت: ديسمبر/ كانون الأول 2011) الموضوع وأصدر القرار رقم (661) الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء وخاصة الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة العامة (الأمانة الفنية للمجلس) بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً للشروط التي أقرها المجلس على أن تقوم هذه المشروعات في إطار تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، كما دعى القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لمتابعة تنفيذ قرارات القمة ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (3/3557) بتاريخ 25 ديسمبر 2011 إلى الدول الأعضاء، بشأن تنفيذ القرار المشار إليه أعلاه رقم (661)، ولم تتلقى الأمانة العامة أي ردود من الدول الأعضاء حتى إعداد هذه الوثيقة (سبتمبر / أيلول 2012)، إلا من جمهورية مصر العربية بموجب مذكرتها رقم (119) بتاريخ 7 فبراير / شباط 2012، والمذكرة رقم (1/198/م ف/2012 بتاريخ 29 يناير / كانون ثان 2012 من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين، واللذان يتضمنا طلب دعم مشروعات اجتماعية في ذات الإطار.
- وسيتم عرض الموضوعات الوارد من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين، على الدورة (60) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المقرر عقده في شهر أكتوبر / تشرين الأول 2012 لدراستها تمهيداً لرفعها إلى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لاتخاذ قرار بشأنها، وذلك تنفيذاً للقرار رقم (661) المشار إليه أعلاه.
- بعد دراسة الموضوعات الوارد من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين من قبل المكتب التنفيذي للمجلس، تم عرض الموضوعات على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (2012/12/4)، الذي أصدر القرار رقم (693) الذي نصفت فقراته (1،4،5) على:

1- الموافقة على طلب وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، لدعم مشروع وحدة لرعاية وتأهيل حالات التوحد بمبلغ إجمالي قدره 50000 $ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي)، خصماً من بند دعم المشروعات الاجتماعية المدرج في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2013".

4- الموافقة على مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لدعم المشروعات الاجتماعية التالية في دولة فلسطين:

- مشروع تأهيل ذوي الإعاقة عن طريق تزويدهم بأجهزة مساندة.

- مشروع دعم المراكز الاجتماعية (الشبيبة والفتيات) في دولة فلسطين.

وذلك بمبلغ إجمالي قدره 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) خصماً من بند دعم المشروعات الاجتماعية المدرج في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2013.

5- الموافقة على تخصيص مبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) من رصيد الوفورات النقدية (الاحتياطي النقدي) في الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لدعم المشروعات الاجتماعية في دولة فلسطين.

- كما أصدر المجلس القرار رقم (689) الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (2012/12/4)، الذي نصت فقرته الثانية من أولاً على "دعوة الدول الأعضاء خاصة الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة الفنية بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً لشروط دعم المشروعات الاجتماعية التي أقرها المجلس بموجب القرار رقم (138)، وعلى أن تكون المشروعات المطلوب دعمها في إطار تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية اللذان أقرتهما القمة التنموية الأولى (الكويت: يناير / كانون ثان 2009) وأكدت عليهما القمة التنموية الثانية (شرم الشيخ: يناير / كانون ثان 2011)".
- وفي ذات الإطار جاري التنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية UNDG لإصدار تقرير جامعة الدول العربية والأمم المتحدة الرابع حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية، ومن المنتظر إصداره في نهاية عام 2013.
- في مجال المرأة: قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع خطة عمل حول "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية" وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:
- قامت الأمانة العامة بالتعميم على الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بموجب مذكرة رقم 51/0279 بتاريخ 2010/1/14 لتسمية خبراء متخصصين بدولهم، في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، لتشكيل فريق الخبراء المعني بإعداد خطة العمل.
- تلقت الأمانة العامة ترشيحات من 8 دول العربية (المملكة الأردنية الهاشمية جمهورية السودان، جمهورية لبنان، الجمهورية العربية السورية، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، الجمهوري التونسية- دولة فلسطين).
- نظمت الأمانة العامة اجتماع تشاوري بتاريخ 2010/8/16، بمقر الأمانة العامة لمناقشة الإطار العام لخطة العمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية" بمشاركة مجموعة من الخبراء العرب وممثلي مختلف الجهات العربية والدولية المعنية (منظمة المرأة العربية – مكتب التربية العربي لدول الخليج – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة). وخلص هذا الاجتماع إلى تكليف خبير رئيسي وفريق من الخبراء العرب المتخصصين المرشحين من قبل الدول العربية للقيام

بإعداد مشروع خطة العمل حيث تم الاتفاق على إضافة المنظور التنموي – وليس التربوي فقط– على مشروع خطة العمل وتسميتها "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية".

- تم الاتفاق مع منظمة المرأة العربية والبنك الدولي (مكتب القاهرة) على التعاون والمساهمة المالية في تكليف فريق من الخبراء لإعداد مشروع خطة العمل المذكورة.
- تم عرض الإطار العام لمشروع الخطة على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية (ق331 (د ع 56) 2010/10/3)، حيث أصدر القرار رقم (331) والذي نص على ما يلي:
  - دعوة الأمانة الفنية بالتنسيق مع إدارة المرأة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد مشروع خطة عمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية"
  - قيام إدارة المرأة بتعميم مشروع خطة العمل على الجهات المعنية بالدول العربية تمهيدًا لعرضها على الدورة القادمة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - الطلب من الأمانة الفنية بالتنسيق مع إدارة المرأة، عرض تقرير عن مدى التقدم المحرز في هذا الشأن على الدورة (30) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (ديسمبر– 2010) تمهيدًا لرفعها إلى القمة العربية.
- تم عرض المشروع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (30) حيث اصدر القرار رقم (ق620 (د.30)، 12–2010/12/13) والذي نص على:
  - أخذ العلم بالإجراءات التي قامت بها إدارة المرأة لإعداد إستراتيجية حول مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية".
  - تكليف إدارة المرأة استكمال الإجراءات اللازمة لإعداد إستراتيجية حول مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية، تمهيداً لعرضها على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

(ق620 (د.30)،12–2010/12/13).

- قامت الأمانة العامة بتعميم مشروع خطة العمل على الجهات المعنية بالدول العربية بموجب مذكرة رقم 3/2123بتاريخ (2011/8/15) لمراجعة محتوى مشروع الخطة وإبداء الرأي والملاحظات مع القيام بموافاة الأمانة العامة باسم الخبير المتخصص الذي قام بمراجعة الخطة، للمشاركة في ورشة العمل المقررة لمناقشة المسودة النهائية لخطة العمل.
- تلقت الأمانة الفنية ترشيحات من 10 دول العربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية، جمهورية العراق، جمهورية القمر المتحدة، مملكة البحرين،

المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، سلطنة عمان، الجمهورية اليمنية)، وملاحظات عـدد 3 دول عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية).

- قامت الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل لمناقشة الخطة الإستراتيجية "مكافحة الأمية بين النـساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية" يوم 2012/2/16 بمقر الأمانة العامة وذلك بالتعـاون مـع منظمة المرأة العربية والبنك الدولي، شارك في ورشة العمل فريق عمل إعداد الخطة، مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين في مجال التمكين الاقتصادي وتعليم الكبار وممثلي المنظمـات ذات الصلة (منظمة المرأة العربية، منظمة العمل العربية، يونسكو بيروت، الألكسو)، وتم إدراج أهم ما خلصت إليه الورشة من أراء قيمة في محتوى الخطة الإستراتيجية.
- قامت الأمانة العامة بعرض الخطة الإستراتيجية على الدورة (34) للجنة المرأة العربيـة التـي عقدت خلال يومي 22-2012/4/23 بمقر الأمانة العامة، واتخذت اللجنة عدة توصيات بـشأن الخطة الإستراتيجية أهمها: "دعوة الأمانة العامة للقيام باتخاذ الإجراءات اللازمة نحـو عـرض الخطة الإستراتيجية على المجلس الوزاري المختص وذلك للنظر فـي إدراج الموضـوع علـى جدول أعمال القمة التنموية الاقتصادية القادمة المقرر عقدها في 2013 بالريـاض – المملكـة العربية السعودية".
- قامت الأمانة العامة بعرض مشروع خطة العمل على الدورة (60) للمكتـب التنفيـذي لمجلـس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العاديـة (دع 60، 2012/10/14)، حيـث أعـد المكتب مشروع قرار سيعرض على الدورة (32) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعيـة العـرب والذي ينص على ما يلي:

- الموافقة على خطة العمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية" بالصيغة المرفقة.
- تكليف الأمانة الفنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع خطة العمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية" لإقرارها من القمة العربية في دورتها القادمة (الدوحة – مارس/ آذار 2013) كخطة استرشادية تستعين بها الدول الأعضاء عند وضع خطط عمل لمكافحة الأمية بين النساء.

(دع 60، 2012/10/14)

– قامت الأمانة العامة بعرض خطة العمل على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية (دع 32، 2012/12/4)، حيث اتخذ المجلس الوزاري قرار باعتماد خطة العمل وعرضها على القمة العربية القادمة (الدوحة، مارس 2013) لإقرارها كخطة استرشادية تستعين بها الـدول الأعضاء عند وضع خطط عمل تنفيذية لمكافحة الأمية بين النساء.

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

- لا يتم موافاة الأمانة العامة بتقارير منتظمة حول ما قامت به الدول الأعضاء من إجـراءات لتنفيـذ القرار، الأمر الذي يخلق صعوبات في متابعة تنفيذ القرار، فضلاً عن عدم إمكانيـة إعـداد تقـارير المتابعة حول التنفيذ لرفعها إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.
- عدم وجود التمويل اللازم لتمويل البرنامج في الدول العربية الأقل نمواً، الأمر الذي يحول دون تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج، وبخاصة على المستوى الإقليمي.
- لا يتم إعداد تقارير تنفيذ الأهداف التنموية للألفية وفقاً للنموذج المُعد من الأمم المتحدة في هذا الشأن، الأمر الذي يؤدي إلى أن التقارير الوطنية لا يتم إعدادها وفقاً لمواصفات الأمـم المتحـدة وبالتـالي اختلاف النسب والأرقام بين التقارير الوطنية والتقارير الأممية.

مقترحات الحلول والإجراءات المتخذة بشأنها:

- إيجاد آلية للمساعدة على تمويل البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، **وفي إطار تنفيـذ هذا المقترح** وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الثانيـة والثلاثـين بتاريخ 4 ديسمبر / كانون الأول 2012، على مقترح الأمانة العامة للاستفادة من رصيد الوفورات النقدية في الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لتمويل برامج ومشروعات البرنـامج فـي الـدول العربية وخاصة الأقل نمواً منها، وتم عرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعيـة العرب في دورته (32) يوم 4 ديسمبر 2012، الذي اصدر القرار رقم (698) الذي نصت فقرتـه الثانية على "دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم تقاريرها عن ما تم إحـرازه فـي تحقيـق الأهداف التنموية للألفية إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بهدف تقييم ما تم تحقيقـه في هذا الشأن والعمل على متابعة تنفيذ الإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية".
- تنظيم دورات تدريبية بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في المنطقة العربيـة للمسؤولين في الدول العربية عن إعداد تقارير الألفية بهدف تمكينهم من إعـداد التقـارير وفقـاً للمواصفات الدولية والأممية، **وفي إطار تنفيذ هذا المقترح** وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الثانية والثلاثين بتاريخ 4 ديسمبر / كانون الأول 2012، على مقتـرح الأمانة العامة. بتنظيم دورات للمسؤولين في الدول الأعضاء خلال عام 2013 وسيتم العرض على المجلس الوزاري في ديسمبر 2012 لاتخاذ القرار اللازم.

التقييم العام حول تنفيذ القرار:

هناك تقدم نسبي على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج وخاصة بالنسبة لدول الخليج والدول النامية، ولا تزال الدول الأقل نمواً تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ البرامج، نظراً لقلة الموارد المالية، وحاجتهـا إلـى الـدعم الفنـي بمـا فـي ذلـك الكـوادر الفنيـة المتخصـصة.

تطوير التعليم في الوطن العربي

الفقرة أولاً/12 من القرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (12) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ- الإحاطة علماً بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها خلال سنتي إطلاق خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (2009 – 2010).

ب- الإحاطة علماً بالمساعي التي تقوم بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقديم الدعم الفني للمتطلبات العاجلة للدول ذات الأوضاع الخاصة (العراق وفلسطين والصومال وجيبوتي والقمر) من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات ذات الأولوية لهذه الدول.

ج- الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم استكمال جهودها في تطوير بنية المعلومات التربوية والتعليمية في الدول العربية.

د- الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء، استكمال الدراسات والبحوث التشخيصية لواقع التعليم في الوطن العربي.

ه- الطلب من الدول الأعضاء اعتماد آليات تنفيذ خطة تطوير التعليم التي أعدّتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للشروع في تنفيذها مع مراعاة المرونة وفق إمكانات الدول وسياساتها المعتمدة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**
- **والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

حددت آليات تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي مهام المنظمة في أربعة محاور رئيسة هي:

1. إنشاء مرصد عربي للتربية والتعليم.
2. المساهمة في وضع الدراسات والأدلة والمصفوفات التعليمية، وإجراء المسوحات اللازمة التي تستهدف في مجملها السعي إلى تنفيذ الخطة.
3. تحليل التقارير الواردة إلى المرصد من الدول العربية حول تنفيذ الخطة، ووضع تقرير شامل عن سير عملية التنفيذ، يُرفَع إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي يتولى رفعه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.
4. وضع تقرير تقويمي للخطة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد مرور السنوات الخمس الأولى للتأكد من جدية التنفيذ ووضع المعالجات اللازمة للصعوبات والمشكلات التي واجهت التنفيذ.

وفي ما يلي تقرير محين حول جهود المنظمة في تنفيذ الخطة وفقا لقرارات القمتين (الكويت/ يناير 2009) و (شرم الشيخ: 19 يناير 2011)

أولا ــ المرصد عربي للتربية والتعليم:

– الإجراءات المتخذة:

نصّت الخطة في باب آليات التنفيذ والمتابعة على "إنشاء مرصد عربي للتّربية والتعليم" وحدّد له الوظائف الأساسيّة التالية:

- رصد أوضاع التعليم العربي ومتابعتها.
- حصر التجارب والبرامج الناجحة وتعميمها.
- إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التعليم في الوطن العربي.

كما نصّت على "إنشاء مراصد وطنيّة للتّربية والتعليم تتولى متابعة تنفيذ الخطّة، ووضع الدراسات والبحوث المساندة وأدوات المتابعة والرصد والتقويم".

وفي إطار تنفيذ الخطّة، جعلت الألكسو من إنشاء المرصد إحدى أولوياتها وعملت على تحقيقها، حيث نظمت خلال الفترة 2009/9/29-2009/10/2 ورشة عمل دعت إليها خبراء وفنيين من مختلف البلدان العربيّة وكلفتهم بوضع تصوّر للمرصد والوظائف التي يمكن أن ينهض بها وأدوات عمله واقتراح تمشيات عمليّة لإنجازه، وذلك اعتمادا على دراسات جدوى وتقارير حول مراصد وقواعد بيانات مختلفة.

وانطلاقا من أعمال هذه الورشة وما تضمنته خطة تطوير التعليم تمّ وضع التصوّر التالي:

1- **مهام المرصد ووظائفه:**

- رصد أوضاع التعليم العربي ومتابعتها،
- حصر التجارب والبرامج الناجحة وتعميمها،
- استشراف التحولات في مجال التّربية والتعليم،
- إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التعليم في الوطن العربي،
- المساهمة في وضع الدراسات والأدلّة والمرجعيّات،
- بناء قاعدة بيانات حول واقع التّربية والتعليم في البلاد العربيّة والسهر على تحيينها وإثرائها باستمرار،
- تحليل البيانات واستثمارها في البحوث والدراسات،
- وضع جهاز للمؤشرات التّربويّة العربيّة.

2- **الهيكلـــة والتسيير:**

يعمل المرصد في شكل شبكة تتكوّن من العناصر الآتية:

- **وحدة مركزيّـــة** كائنة بمقرّ المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم بتونس وتتضمّن:
  - قاعدة بيانات ترصد واقع التربية والتعليم وتوفرّ معلومات حول الأنظمة التربوية تتسم بالمصداقيّة والدقّة والوجاهة، وقابلة للمقارنة وصالحة للمساعدة على أخذ القرار وإنجاز البحوث والدراسات ومتابعة سير العمليّة التعليميّة على المستويين الوطني والإقليمي.
- **الوحدات الوطنيّـــة:** عهدت خطة تطوير التعليم إلى الدول العربيّة مهمّة "إنشاء مراصد وطنيّة للتربية والتعليم" من بين وظائفها توفير المعطيات حول واقع التربية والتعليم لخزنها في قاعدة البيانات المركزيّة.
- لجنة علميّة مكوّنة من مختصين وخبراء في مجال التربية والتعليم تشرف على قاعدة البيانات وتحليل المعطيات ومتابعة الدراسات والبحوث وتأمين التقرير السنوي للمرصد.

كما تمّ في الفترة ما بين 2009 و2011 إنجاز العمليات التالية:

- عقد الاجتماع الأول للجنة العلميّة للمرصد العربي للتّربية خلال الفترة 29-9 إلى 2-10/ 2009 تمّ خلاله تحديد أهداف المرصد ومهامه والبنية التحتيّة اللازمة لانطلاقه.
- تعيين منسّق للمرصد وتشكيل لجنة تشرف على تسييره.

- إمضاء اتفاقيّة تعاون مع **البنك العالمي (World Bank)** لدعم المرصد وذلك بتمكينه من هبة قدرها **362.000 دولار أمريكي** تصرف لإنجاز برنامج يهدف إلى تنمية القدرات البشريّة العاملة في المرصد المركزي والمراصد الوطنيّة. كما نصّت الاتفاقيّة على تحويل البرمجية التي طوّرها البنك العالمي لمتابعة تطوّر التعليم في البلاد العربيّة إلى قاعدة بيانات المرصد مع تعريبها وتطويرها.

Arab World Education Performance Index(AWEI)

- تعيين منسّقي المراصد الوطنيّة وضبط برنامج عمل لتدريبهم.
- اقتناء التجهيزات اللازمة لنشاط المرصد وتخصيص فضاء في مقرّ المنظمة لاحتضانه.
- وضع تصور لقاعدة البيانات:
  - إعداد الاستبيانات اللازمة لجمع المعطيات،
  - تصميم القاعدة،
  - إعداد المخرجات: الجداول حسب البلدان – الجداول التأليفيّة.
- تنظيم ورشة عمل لفائدة منسّقي المراصد الوطنية بالدول العربيّة في الفترة 1–3 نوفمبر 2010، تمّ خلالها تقديم عرض حول مكوّنات المرصد وآليات عمله وطرق التواصل مع الوحدة المركزيّة وتحديد مهام المنسّقين الوطنيين.
- تنظيم ورشة تدريبيّة للمنسّقين الوطنيين خلال الفترة 20–21 سبتمبر 2011 بتونس تمّت خلالها مناقشة جميع المراحل التي مرّ بها المرصد والإجراءات التي اتخذتها المنظمة على مستوى إدخال البيانات الواردة من الدول العربيّة تمهيدا لتحليلها وإعداد التقرير التربوي ما قبل الأول أو التقرير الصفر. كما ناقش المنسّقون الصعوبات التي تواجههم في جمع البيانات من القطاعات المختلفة واقترحوا النظر في إمكانيّة أن تشكل لجنة داخل كل بلد عربي تتعاون مع المنسّق الوطني لتوفير البيانات المطلوبة بالتعاون مع اللجنة الوطنيّة للتّربية والثقافة والعلوم.

وقد نتج عن الجهود المبذولة الإنجازات التّالية:

- وضع تطبيقة لإدخال المعطيات التي وفّرتها الدّول العربيّة وفق الاستبيان الذي أعدّه المرصد.
- تطوير أداة للمقارنة المرجعية لأداء المنظومة التربوية في الوطن العربي بالاعتماد على برمجيّة البنك الدولي(AWEI)
- بناء قاعدة بيانات تحتوي على احصائيات وبيانات تربوية تم تجميعها من مختلف مصادر المعلومات العالمية على غرار معهد اليونسكو للإحصاء والبنك الدولي وغيرها من التقارير الدولية والإقليمية.
- الإعداد لفتح موقع إلكتروني خاص بالمرصد موجّه إلى المنسّقين الوطنيين والباحثين والجمهور العريض كلّ حسب حاجته.

- الشروع في إعداد دراسات مرجعية في عدد من القضايا المحورية في مجال التعليم من بينها دراسة "ادماج التكنولوجيات الحديثة في التعليم" وأخرى حول "أنماط حوكمة الأنظمة التربوية وأثرها على تسيير المؤسسات التعليمية وضمان جودة خدماتها".
- إعداد التقرير الأول للمرصد العربي للتربية حول **واقع التربية والتعليم في الوطن العربي** ويتضمن عرضا وتحليلا لأهم مؤشرات أداء المنظومة التربوية بمختلف مراحلها وأبعادها (الالتحاق، الإنصاف، الجدوى، الجودة.)

- **نسبة الإنجاز:**

يمثّل إرساء المرصد العربي للتربية مشروعا طويل المدى متعدد الأنشطة والعمليات وهو عمل مستمر، غير محدد في الزمن وقابل للتطوير بصفة مستمرة، وبالتالي يصعب تحديد نسبة لإنجازه. هنالك عمليات أساسية تشكل قاعدة للأنشطة القادمة، وقد أنجز جانب كبير منها، مثل قاعدة البيانات وجهاز المؤشرات.

- **الصعوبات التي اعترضت عمليات الإنجاز والحلول المقترحة:**

كما كان متوقعا، اعترضت الفريق المشرف على المرصد عدة صعوبات أثناء الإنجاز، منها ما تم تذليله وتجاوزه ومنها ما بقي قائما ويتعين إيجاد حلول لتداركه، نخص بالذكر منه:

- البيانات التي وردت على المنظمة لا تغطي كافة الدول العربية، حيث استجابت 12 دولة عربية فقط للاستمارة، هذا فضلا عن بعض النقائص والفراغات في المعلومات الواردة بالنسبة إلى الدول التي استجابت (3 دول فحسب قدمت كافة البيانات المطلوبة).
- لئن استجابت أغلب الدول العربية لتعيين منسق وطني للمرصد مختص في مجال الإحصاء والتخطيط، فإن بعضها عيّن موظفين غير مختصين وهو ما يشكل عائقا في إنجاز مختلف العمليات المطلوبة من المنسق، كما لا يسمح بوضع برامج تدريب وتأهيل متناسقة لفائدتهم نظرا لتباين الملامح.
- تسجيل غيابات ممثلي بعض الدول العربية في الملتقيات التي تم تنظيمها حول المرصد الذي نريده شبكة تفاعلية للتشاور وتبادل التجارب والعمل المشترك.

ولتجاوز هذه الصعوبات، سيتم العمل على :

- دعوة الدول العربية إلى استكمال تعيين المنسقين الوطنيين للمرصد العربي للتربية والحرص على أن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة ودعم جهودهم وتذليل الصعوبات التي تعترض عملهم
- دعوة الدول العربية إلى تقديم تقاريرها السنوية في المواعيد المحددة،
- دعم قدرات الفريق المركزي للمرصد والمنسقين الوطنيين في مجال جمع المعطيات ومعالجتها.

- **المراحـــل القادمـــة:**

ما تمّ إنجازه يمثّل قاعدة أوليّة لإرساء مختلف مكوّنات المرصد وتفعيلها. وسينكب الفريق المشرف على المرصد على استكمال العمليّات التالية:

- تطوير قاعدة البيانات لتشمل علاوة على المعطيات الاحصائية التي يتم جمعها من الدول العربية، معطيات ومؤشرات كمية ونوعية من مصادر مختلفة عالمية وإقليمية (مؤشرات مشروع "صابر" للبنك الدولي حول المعلمين ..). كما سيتم تغذية قاعدة البيانات بالدراسات المرجعية والمسوحات التي يقوم بها المرصد في الوطن العربي(كتكنولوجيات المعلومات والاتصال...).
- تطوير جهاز المؤشرات الكميّة والنوعيّة لمتابعة أداء الأنظمة التعليميّة العربيّة والتوجهات المستقبليّة للسياسات التربويّة في إطار مشروع التعاون مع البنك الدولي: المؤشرات التربوية العربية (AWEI)قصد استثمارها في الدراسات والبحوث والتقارير التي سينجزها المرصد.
- تطوير موقع المرصد وتغذيته بالمحتويات اللازمة للمستفيدين وإدماجه مع البوابة التشاركية **للبرنامج العربي لتحسين جودة التعليم.**
- دعم وتطوير قدرات العاملين بالوحدة المركزيّة للمرصد وبالمراصد الوطنيّة من خلال الورش التدريبية بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء في مجال اعداد المؤشرات وتطوير المسوحات.
- مواصلة إنجاز الدراسات التحليلية المبنية على معطيات موضوعية لرصد مختلف قضايا التعليم.
- إرساء برنامج التعاون والشراكة مع معهد اليونسكو للإحصاء بمونتريال (UIS) للاستفادة من خبرتها في مجال جمع البيانات ومعالجتها وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال المؤشرات التربوية ملائمة لواقع وخصائص البلاد العربية.
- تطوير الشراكة مع الهيئات الدولية (معهد اليونسكو للإحصاء، البنك الدولي..) لتبادل المعطيات وتحيينها بصفة دورية.

ثانياً. البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم ARAIEQ

في إطار تنفيذ خطّة تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرّتها القمّة العربيّة المنعقدة بدمشق في شهر مارس/ آذار 2008، دعت المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، بالاشتراك مع مؤسّسة قطر والبنك العالمي، إلى عقد ندوة رفيعة المستوى لبحث مسألة تحسين جودة التعليم في البلاد العربيّة.

وانعقدت هذه الندوة بالدوحة عاصمة دولة قطر خلال يومي 21 و22 سبتمبر 2010 بمشاركة وفود عن ثماني عشرة دولة عربيّة وحضور اثني عشر وزيرا للتربيّة والتعليم، فضلا عن ممثلي منظمات دوليّة وإقليميّة وثلّة من كبار الخبراء الدوليين المهتمين بتطوير التعليم وجودته.

وقد أصدر الحاضرون في اختتام أعمالهم "إعلان الدوحة من أجل تعليم جيّد للجميع" الذي ضمّنوه تأكيدهم على أهميّة جودة التعليم في تحقيق التنمية الشاملة وانخراط الشعوب العربيّة في مجتمع المعرفة، كما عبّروا عن التزامهم بتنزيل مسألة الجودة المحلّ الأرفع في مشاريع الإصلاح التربوي. كما تضمّن الإعلان جملة من التوصيات الكفيلة بتحسين أداء المنظومة التعليميّة وجودة مخرجاتها.

وحرصا منهم على تفعيل هذه التوصيات وجعلها قابلة للتنفيذ في شكل برامج عمليّة، اتّفق السادة الوزراء على:

"تكليف المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسّسة قطر، بوضع خطّة تنفيذيّة وآليات لمتابعة بنود هذا الإعلان وعرضها على وزراء التربيّة والتعليم في اجتماعهم القادم".

وقد تشكلت للغرض لجنة ضمّت خبراء من الألكسو والبنك الدولي ومؤسّسة قطر توصّلت إلى صياغة "برنامج عربي لتحسين جودة التعليم"، عرضه المدير العام للمنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم على السادة الوزراء بمناسبة انعقاد المؤتمر العام للمنظمة يومي 21 و22 ديسمبر 2010 وتفضلوا بالمصادقة عليه (قرار رقم م ع/ دع 20/ ق15) داعين إلى الشروع في تنفيذه باعتباره أداة فاعلة في إنجاز خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

أ- أهداف البرنامج

لقد حدّد للبرنامج هدف استراتيجي عام يتمثّل في تجويد عملية التعليم للارتقاء بمخرجاته وبلوغ المعايير الدولية في المجال. فتحسين جودة التعليم يشترط المرور من سياسة تربويّة تركّز على المدخلات إلى سياسة تركّز على النتائج وجودة المخرجات. ولكي تتحقق هذه النقلة النوعيّة يتعيّن ترجمة الجهود بصفة مؤسساتيّة نحو العوامل المدرسيّة المؤثّرة في نوعيّة الخدمات المقدّمة والحرص على بلوغ النتائج المرسومة. فلئن دعت الضرورة أن تكون المرحلة السابقة مرحلة ضمان الحق في التعليم للجميع فالمطروح على البلاد العربيّة اليوم كسب رهان التعليم الجيّد للجميع.

ويمثّل العمل العربي المشترك في مجال التربية والتعليم الأساس الاستراتيجي لهذا البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم وذلك انطلاقا من الإيمان بأنّ التعاون هو السبيل الأنجع لإحراز نتائج هامّة للجميع ولكلّ بلد على حدة. فتعبئة الموارد الماديّة والبشريّة وتظافر الجهود في إطار العمل المشترك من شأنه تنمية المؤسسات وتعزيز القدرات والخبرات بفاعليّة وجدوى واقتصاد في الكلفة واختصار للوقت.

ويقوم البرنامج على تعبئة الطاقات والموارد ودعم المؤسّسات في مستويين، إقليمي عربي ووطني قطري.

فعلى المستوى الإقليمي العربي يرمي البرنامج إلى بناء قاعدة معرفيّة متينة ودعم التعاون والعمل المشترك بإرساء شبكة من الخبراء والمؤسسات المختصّة.

أما على المستوى الوطني فالبرنامج يعمل على دعم القدرات وإعداد الآليات وتطوير المعايير والمرجعيات في مختلف مكونات المنظومة التربوية والمجالات المؤثرة في عمليّة التعليم والتعلّم بهدف تحسين أداء المدرسة ومخرجات التعليم ودعم ارتباطها بمتطلبات المجتمع وحاجيات سوق العمل.

ب-هيكلة البرنامج

يمثل البرنامج وحدة متماسكة مكونة من خمسة برامج فرعيّة متكاملة ومتفاعلة، وهي :

I. البرنامج العربي للتّربية ما قبل المدرسيّة *APECD*: ويهدف إلى التنسيق بين المقاربات العربيّة في المجال ووضع مرجعيات ومعايير للنهوض بهذا القطاع على مستوى المربين والمضامين والطرق التعليميّة.
II. البرنامج العربي لتطوير مناهج التعليم وتوظيف تقنيات المعلومات والاتّصال في التعليم والتعلّم*APIQIT*: ويهدف إلى تجديد محتويات البرامج ودعم القدرات في مجال هندسة المناهج وتطوير المحتويات الرقميّة والبرمجيات والاستفادة منها في عمليّة التعليم والتعلّم.
III. البرنامج العربي للارتقاء بالمدرّسين معرفيا ومهنيا*APTP*: ويهدف إلى تحسين طرق إعداد المدرّسين وتأهيلهم والارتقاء بهم مهنيا، وتطوير التشريعات قصد تحسين أوضاعهم الماديّة والمعنويّة.

IV. البرنامج العربي للبحث والتقويم في مجال جودة التعليم*APEEPA*: ويهدف إلى تطوير البحث في مجال الجودة ودعم التقويم المقارن لمكتسبات التلاميذ وآلياته، وكذلك تقويم مردود المدرسة. كما يهدف إلى مساعدة الدول العربيّة على تنمية قدرات العاملين في مجال التقويم وتمكينهم من المهارات المعرفيّة والخبرة العمليّة الضروريّة لإنجاز مختلف أنواع التقويم والمتابعة.

V. البرنامج العربي للتّربية على المبادرة وريادة الأعمال *APEEI*: ويهدف إلى تأهيل الناشئة وإعدادهم لأخذ المبادرة والاعتماد على النفس والاستقلاليّة حتى تنمو عندهم ملكات الابتكار والقدرة على بعث المشاريع وتسييرها.

ج- قيادة البرنامج

لإحكام عمليات التسيير والمتابعة، تسهر على قيادة البرنامج، تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهياكل التالية :

- لجنة تنفيذية: تتولى متابعة إنجاز البرامج وتحديد الاعتمادات الضروريّة لتنفيذها وتقديم تقارير متابعة لمؤتمرات وزراء التّربية والتعليم. وتتكوّن اللجنة، التي يترأسها المدير العام للمنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، من ممثلين عن وزراء التّربية والتعليم العرب والشركاء والمساهمين في تمويل البرامج وممثلين عن الخبراء التربويين.
- مجلس علمي استشاري: يتولى النظر في المشاريع المدرجة في البرامج واقتراح الدراسات والبحوث وتقييمها، ويتكوّن من خبراء من البلاد العربيّة ومن خارجها، مختصّين في المجالات التي تغطيها البرامج الخمسة.
- مدير للبرنامج بالألكسو : يشرف على الجوانب الإداريّة والإجرائيّة وعمليات التصرّف التي يتطلبها تنفيذ البرنامج وذلك بالتعاون مع مختلف الهياكل المشرفة على البرنامج والمساهمة فيه.

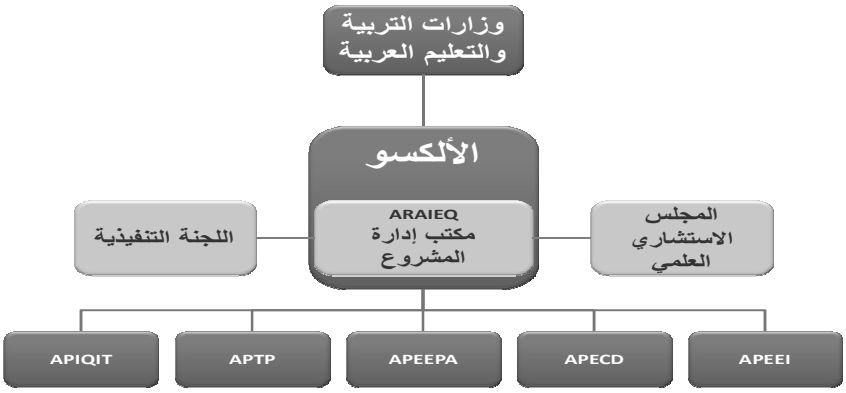

د- التمويـل

تعتمد الألكسو، لإنجاز هذا البرنامج الهام وما يحتاجه من إمكانات بشريّة وماديّة، على الميزانيّة المخصّصة لخطّة تطوير التعليم في الوطن العربي ومساهمات مؤسسات وهيئات إقليميّة ودوليّة.

وفي هذا الصدد دعم البنك العالمي، في إطار الشراكة بينه وبين الألكسو، بتوفير2.1 مليون دولار كهبة لتمويل البرنامج. وقد تم توقيع اتفاقية بين البنك والمنظمة حولت بموجبه القسط الأول من المبلغ وقدره 600.000 دولارا لتمويل البرامج الخمسة خلال 2012.

ه- تنفيذ البرنامج

بعد إقرار مكونات البرنامج وهيكلته خلال ورشة العمل التي دعت إليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يومي 18 و19 مايو 2011 بتونس لدراسة الجوانب الإجرائيّة والعمليات الكفيلة بإرساء البرامج الفرعيّة الخمسة ولاستكمال اجراءات انطلاق البرنامج، عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع البنك الدولي ملتقى البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم، وذلك بتونس يومي 19–20 يناير2012 حيث تم ما يلي:

- تقديم شركاء البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم.
- تشكيل هياكل تسيير البرنامج وضبط مهامها (اللجنة التنفيذية والمجلس العلمي ومدير البرنامج).
- التعرّف على خصائص مكونات البرامج الخمسة وغاياتها، وتحديد المشاريع بالنسبة إلى المرحلة القادمة 2012–2014.
- مساعدة المراكز والمؤسسات الحاضنة على جدولة برامج عملها.

وفي ختام أعمال الملتقى عقدت اللجنة التنفيذية للبرنامج اجتماعها الأول برئاسة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن وزير التربية الجزائري والمؤسسات الإقليمية والدولية الداعمة للبرنامج (البنك الدولي والبنك الإسلامي) وخبراء في مجال التربية والتعليم وأمّنت كتابة الجلسة مديرة المشروع التي انتدبت للسهر على حسن سير البرنامج إداريا وماليا.

وخصصت الجلسة الأولى للجنة التنفيذية للنظر في المسائل التالية:

- مهام اللجنة التنفيذية ووظائفها،
- تنظيم أعمالها ودورية اجتماعاتها،
- علاقة اللجنة بالمسؤولين عن البرامج الفرعية المكونة للبرنامج العربي لتحسين جودة التعليم وبالمجلس العلمي،
- برمجة الأنشطة لسنة 2012.

كما صادقت اللجنة التنفيذية على اختيار ورشة الموارد العربية(ARC)لاحتضان برنامج التربية ما قبل المدرسية، وهي مؤسسة إقليمية غير حكومية مقرّها ببيروت وتعمل خاصة على تعزيز الرعاية الأولية والتطوّر الإيجابي للأطفال والمراهقين والشباب وبناء قدرات وخبرات في المجال في بلدان عربية عدّة.

وبالتالي فإن البرامج الفرعية الخمسة قد تم احتضانها من قبل المؤسسات التالية:

- ورشة الموارد العربية: البرنامج العربي للتّربية ما قبل المدرسيّة
- أكاديميّة الملكة رانيا لتدريب المعلمين – الأردن: البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفيا ومهنيا

- المركز الوطني لتكنولوجيات التّربية –تونس: البرنامج العربي لتطوير مناهج التدريس وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال في التعلّم
- المكتب الإقليمي لليونسكو ببيروت:البرنامج العربي للتقييم والبحث في مجال الجودة
- إنجاز العرب : البرنامج العربي لدعم كفايات المبادرة وريادة الأعمال.

للشروع في تنفيذ البرامج الفرعية، أعدت المؤسسات الحاضنة الخمسة مخططات عمل، عرضت على أنظار المجلس العلمي للمراجعة ثم صادقت اللجنة التنفيذية في جلستها الثانية المنعقدة بمقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس يوم 28 مارس 2012 على تمويل الأنشطة ذات الطابع التأسيسي من بين الأنشطة المعروضة عليها، وأقرت الميزانيات المخصصة لكل منها كدفعة أولى بالنسبة إلى سنة 2012.

وعملاً بتوصيات اللجنة التنفيذية وحرصاً على التنسيق مع مختلف المتدخلين في البرنامج، نظمت الألكسو بالتنسيق مع البنك الدولي ورشة عمل يومي 21 و 22 مايو 2012 حضرها مديرو البرامج الفرعية الخمسة بمشاركة بعض الخبراء والشركاء، تم خلالها:

- التأكيد على ترابط وتفاعل البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم بمكوناته الخمس مع المرصد العربي للتربية، حيث أن كلاهما يساهم في تفعيل خطة تطوير التعليم في العالم العربي،
- تقديم خطط العمل للبرامج الخمسة لسنة 2012 ومناقشتها وتحيينها في ضوء قرارات اللجنة التنفيذية،
- الاتفاق على كيفية ضمان تفاعل البرامج الخمسة وتكاملها من خلال التشاور المسبق حول الدراسات والورشات وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن تخص أكثر من برنامج، ودعوة مديري البرامج الأخرى عند الاقتضاء للمشاركة في هذه الأنشطة،
- تقديم مشروع لبوابة الكترونية للبرنامج العربي وضبط كيفية مساهمة البرامج الفرعية فيها والاستفادة منها،
- اعتماد نص الاتفاقيات المزمع إبرامها بين المؤسسات الحاضنة والألكسو، ودليل الإجراءات المعد لضبط طرق التصرف والمتابعة والتقييم،
- تحديد المراحل القادمة لتنفيذ البرنامج والاتفاق على جدولة زمنية للغرض.

ثم عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثالث في مقر أكاديمية الملكة رانيا يوم الأحد 21 أكتوبر 2012 تم خلاله مناقشة ما يلي:

- البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفيا ومهنيا الذي تستضيفه الأكاديمية: أهدافه وإنجازاته
- تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول تنفيذ البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم خلال سنة 2012 والصعوبات التي اعترضت التنفيذ منذ الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية.
- المخططات الفنية للبرامج الفرعية الخمسة واعتماد ميزانياتها لسنة 2013.
- وسائل جلب الدعم المالي للبرنامج.
- عضوية اللجنة التنفيذية.
- مشروع البوابة الالكترونية للبرنامج.

- نشاط المجلس العلمي.
- المراحل القادمة لتنفيذ المشروع.

كما كان الاجتماع فرصة لأعضاء اللجنة للتعرف على الأكاديمية وأنشطتها وخاصة البرنامج الفرعي الذي تحتضنه وهو البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفيا ومهنيا.

وفيما يلي حوصلة لما تم إنجازه على مستوى البرامج الفرعية الخمسة وما هو مبرمج في الأشهر القليلة القادمة :

1. <u>البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفيا ومهنيا: أكاديميّة الملكة رانيا لتدريب المعلمين – الأردن</u>

- ✓ الشروع في إعداد قاعدة بيانات إقليمية حول سياسات المعلمين والمؤسسات المختصة
- ✓ تكليف خبيرين بإجراء دراسة إقليمية لتحديد احتياجات تطوير سياسات المعلمين الموجودة وسياسات تدريبهم قبل وأثناء الخدمة. وقد قامت الأكاديمية في شهر 2012/09 بمراسلة كافة اللجان الوطنية ووزارات التربية في البلدان العربية لإعلامها بانطلاق الدراسة ودعوتها لمساعدتها على إنجازها
- ✓ انطلاق دراسة حالة معمقة حول السياسات الخاصة بالمعلمين بالأردن من قبل خبير البنك الدولي بمساهمة الأكاديمية
- ✓ برمجة الندوة الإقليمية لتطوير سياسات المعلمين يومي 21 و22 مارس 2013 (تمت مراسلة وزارات التربية في 2012/12/16 لترشيح مختصين للمشاركة في هذه الندوة).

2. <u>البرنامج العربي لتطوير مناهج التدريس وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال في التعلّم : المركز الوطني لتكنولوجيات التّربية – تونس.</u>

- ✓ بعث لجنة قيادة للبرنامج وتحديد قائمة أولية للأطراف المعنية بالشبكة المزمع إرساؤها تدريجيا
- ✓ الشروع في عملية اختيار خبراء لإنجاز الأنشطة التالية : تقييم الوضع، إعداد وثائق مرجعية، المساعدة على انتقاء أعضاء الشبكة وتنظيم الندوة الإقليمية، وذلك في المجالات التالية : إدماج تكنولوجيات المعلومات في التربية، كفاءات القرن 21، هندسة البرامج وتطوير تسيير المؤسسات التربوية
- ✓ برمجة عقد ندوة إقليمية في أوائل سنة 2013.

3. <u>البرنامج العربي للتّربية ما قبل المدرسيّة (تنمية الطفولة المبكرة) : ورشة الموارد العربية بيروت</u>

عملاً بقرار اللجنة التنفيذية للبرنامج التي صادقت على تنظيم ورشة عمل إقليمية لإطلاق الوظائف الثلاث (التشبيك، مجموعة المعارف والأدوات)، تم :

- ✓ تكليف خبيرين للإعداد فنيا ولوجستيا لهذه الندوة، تحت إشراف مدير البرنامج بالمؤسسة الحاضنة
- ✓ تكليف خبير لإعداد بحث أولي حول تنمية الطفولة المبكرة تم الإسهام به في الورشة
- ✓ انعقدت الورشة الإقليمية في عمان أيام 22–24 نوفمبر 2012 بمشاركة 40 مختصا في المجال من 7 دول عربية و من المنظمات والجمعيات المختصة إقليميا وعلى المستوى الدولي.

وقد انبثقت عن الورشة مقترحات وتوصيات سيتم اعتمادها من قبل "ورشة الموارد العربية" خطة عملها لسنتي 2013 و2014.

4. <u>البرنامج العربي لدعم كفايات المبادرة وريادة الأعمال : إنجاز العرب – الأردن.</u>

- ✓ تم حصر المؤسسات العربية التي تؤمن تعليما في المجال (سيتم وضع البيانات على بوابة البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم)
- ✓ تم إبرام اتفاقيات للحصول على مساعدة فنية (بدون مقابل) وإنجاز بحث أولي حول مختلف المبادرات في الوطن العربي وإعداد مشروع "إستراتيجية عربية لتنمية التربية على المبادرة والريادة"
- ✓ تم عرض مشروع الإستراتيجية ومناقشتها خلال اجتماع ممثلي الوزارات والقطاع الخاص المنعقد في الدوحة يوم2012/11/6،واقترح الحضور تقديم الإستراتيجية في شكل توصية تعرض على الدول العربية لدراستها والنظر في إمكانية تبنّيها(وهي بصدد الإعداد لهذا الغرض).
- ✓ برمجة تنظيم مجموعات النقاشات المركزة (طاولات مستديرة)في عدد من الدول لمزيد التعمق في الإستراتيجية ووضع برامج عمل وطنية خلال الأشهر القليلة القادمة.

5. <u>البرنامج العربي للتقييم والبحث في مجال الجودة: مكتب اليونسكو ببيروت.</u>

نظرا للتأخير المسجل في إبرام الاتفاقية، انطلق هذا البرنامج في شهر 2012/11 في الإعداد لتنفيذ الأنشطة المصادق عليها وهي :

- ✓ تنظيم اجتماع الخبراء لتقديم معايير أداء التعلم الوطنية والمصادقة على أدوات تشخيص نظم التقويم الوطنية
- ✓ المساعدة الفنية لبلدين اثنين لتحسين نظم التقويم الوطنية (ليبيا وموريتانيا)

وقد تم في هذا الإطار مراسلة اللجان الوطنية في 19 بلدا من قبل المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت بتاريخ 2012/11/16 لإعلامها بانطلاق هذا البرنامج الفرعي ومدها بالخطوط المرجعية للباحثين الوطنيين الذين سيتولّون إنجاز تشخيص لنظم التقييم ودعوتها لاقتراح باحث وطني للغرض.

– صعوبات التنفيذ والحلول المقترحة

يتواصل العمل لتنفيذ البرنامج وفق الجدولة التي أقرتها اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى وبدون صعوبات تذكر باستثناء شيء من التأخير في انطلاق تنفيذ الأنشطة بالنسبة إلى سنة 2012، حيث استغرقت الإجراءات التنظيمية الأشهر الأولى من السنة.

كما تتواصل المساعي قصد توسيع دائرة شركاء البرنامج من بين المؤسسات والهيئات الإقليميّة والدوليّة.

ونظرا لكون أنشطة البرامج الخمسة كالندوات والدورات التدريبية والدراسات وغيرها تشمل مختلف الدول العربية، وتسهيلا لتنفيذها، فقد تولى المدير العام للالكسو مراسلة معالي وزراء التربية والتعليم في البلدان العربية لدعوتهم للتكرم بإعطاء الإذن لمصالحهم المختصة لتيسير عمل المشرفين على البرامج الخمسة وتمكينهم عند الحاجة من الظروف الملائمة لإنجاز الأعمال المنوطة بعهدتهم وبلوغ الأهداف المرسومة لها.

- **التقييم العام حول التنفيذ**

تم منذ انطلاق تنفيذ البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم تركيز هياكل التسيير للبرنامج والمصادقة على خطط عمل البرامج الفرعية لسنة 2012 وتحديد اجراءات التصرف فيها وإبرام اتفاقيات للغرض مع المؤسسات الحاضنة الخمس وتحويل الدفعة الأولى من الاعتمادات لها، وقد انطلقت في تنفيذ أنشطتها بالتنسيق مع وحدة المشروع بالألكسو. وبالتالي، وبالرغم من التأخير الطفيف المسجل، يمكن اعتبار نسبة التنفيذ مرضية.

ويبقى نجاح البرنامج رهين تظافر الجهود ومساندة كافة الدول العربية والشركاء للمؤسسات الحاضنة.

ثالثاً ــ المساهمة في وضع الدراسات والأدلة والمصفوفات التعليمية، وإجراء المسوحات اللازمة التي تستهدف في مجملها السعي إلى تنفيذ الخطة:

الدورة المالية 2009–2010

1. وضع برنامج لتدريب القيادات المسئولة عن وضع برامج تعليم الكبار في الدول العربية على تصميم برامج تعليم الكبار ووضع الأدوات والمعايير اللازمة لذلك.
2. وضع معايير نمائية للطفل العربي
3. تطوير البرنامج التدريبي لمعلمات مرحلة التربية المبكرة
4. وضع الاستراتيجية العربية لتربية الموهوبين ورعايتهم
5. تحديث دليل أساليب الكشف عن الموهوبين
6. وضع برنامج تدريبي ونماذج من برامج صفية باستخدام الحاسوب لتوظيف لغة الإشارة العربية الموحدة في المناهج التعليمية للصم
7. وضع آليات عملية لتطوير مستوى طلاب التعليم العام في مجال اللغة العربية في ضوء الوثائق التي أعدتها المنظمة
8. إعداد قائمة بالكفايات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي
9. وضع برنامج تدريبي لمدرسي المرحلة الثانوية في ضوء قائمة الكفايات
10. إعداد دراسات حول واقع البحث التربوي في الوطن العربي والنماذج العالمية في البحث التربوي
11. إعداد دليل مرجعي لتطوير منهجية البحث التربوي
12. إعداد دراسات عن تطوير برامج التعليم الجامعي في مناطق مختلفة من العالم
13. وضع وثيقة مرجعية عن أسس وآليات ومعايير تطوير برنامج التعليم في الجامعات العربية

الدورة المالية 2011 - 2012

1. تطوير البرنامج التدريبي لمدربي معلمي اللغات الأجنبية: فرنسية + إنجليزية.
2. وضع قائمة بالكفايات التعليمية اللازمة للدارسين في مرحلة المتابعة التي تمكنهم من اكتساب المهارات الحياتية والتعلم الذاتي وتحفزهم على مواصلة التعلم.

3. إعداد برامج تعليمية في ضوء قائمة الكفايات المعدة والمراجعة من قبل ورشة العمل في صورتها الأولى
4. إعداد دراسات عن مؤسسات الجودة والاعتماد الأكاديمي في الدول العربية، واقتراح آليات للتنسيق بينها
5. وضع دليل عمل للتنسيق بين مؤسسات الجودة والاعتماد في الدول العربية
6. لإعداد دليل إرشادي عربي لقراءة الشهادات العلمية والسجلات الدراسة الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي العربية تيسيرا لحراك الطلبة:
7. إعداد معجم عربي للتربية البدنية والرياضة المدرسية(بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب ــ الرباط)
8. وضع دليل مرجعي في أساليب وطرق تدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية لمعلمي التربية البدنية والرياضة المدرسية في الوطن العربي.
9. بناء معايير للتعليم العربي في ضوء النماذج العالمية والعربية الرائدة لمراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتعليم الفني والمهني والتعليم الثانوي (ما بعد التعليم الأساسي في الوطن العربي) تتضمن مختلف مكونات المنظومة للمرحلة (مواصفات الخريج، كفايات المعلم، معايير المناهج، المباني والتجهيزات... الخ).
10. إعداد دراسة عن واقع التعليم الإلكتروني في الدول العربي, ووضع تصور عملي لتطويره.
11. إعداد دليل مرجعي عن التعليم الإلكتروني أسسه وآلياته واحتياجاته واستخداماته ومعاييره...الخ.
12. إعداد دراسة مسحية عن مراكز ومؤسسات إنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية في الدول العربية.
13. إعداد دراسة لمشروع إنشاء مركز عربي لإنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التعليمية.
14. عقد ملتقى للقيادات المسؤولة عن التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الدول العربية بهدف تنسيق الجهود وتبادل الخبرات والبرامج ووضع تصور مستقبلي لتطوير التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الوطن العربي.
15. وضع دليل مرجعي لجودة مكونات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بمختلف مساراته مع إعطاء عناية خاصة لمسار التعليم الفني والمهني.
16. إعداد بحوث والدراسات ووثيقة مستقبلية حول تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي
17. وضع دليل لتطوير الإدارة التربوية والمدرسية في ضوء متطلبات الجودة
18. إعداد دراسة عن واقع الإشراف التربوي في الدول العربية.
19. وضع مشروع دليل لتطوير منظومة الإشراف التربوي في الوطن العربي
20. إعداد برنامج لدعم الموهبة والإبداع اللغوي في اللغة العربية.
21. وضع دليل مرجعي عربي لإحداث مؤسسات وطنية لتعليم اللغة العربية وتطوير القائمين عليها.
22. وضع برنامج لتنمية لغة الطفل العربي في مرحلة التربية المبكرة.
23. وضع نظام وآليات لمنح جوائز مسابقة اللغة العربية.
24. تصميم اختبار التمكن من اللغة العربية للناطقين بغيرها على غرار التوفل الانجليزي

25.إعداد مناهج للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي وفقا لمصفوفة اللغة العربية التي أعدتها المنظمة.

كما عملت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال إدارة العلوم والبحث العلمي على المبادرة في تنفيذ البرامج والأنشطة التي أقرتها خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وأوكلت مهمة تنفيذها للمنظمة. وقد تركّز العمل خلال الدورة المالية 2011–2012 على البرامج والأنشطة التالية:

1- وضع استراتيجيات قومية لتطوير عمليات البحث والابتكار في الوطن العربي.

- كان للمنظمة دور بارز في صياغة الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار التي تم إنجازها تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمشاركة منظمات العمل العربي المشترك التالية: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الهيئة العربية للطاقة الذرية، اتحاد الجامعات العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). ويتم التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعرض الاستراتيجية على معالي السادة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في اجتماع استثنائي من أجل اعتمادها ومن ثم عرضها على القمة العربية القادمة.
- تم إدراج نشاط ضمن الدورة المالية 2013–2014 لدعم سياسات البحث العلمي في أربع دول عربية هي: الصومال – جزر القمر – جيبوتي – موريتانيا.
- تنظيم دورة تدريبية لدعم جهود الدول العربية في بناء أنظمتها الوطنية للابتكار والتطوير والإبداع.

2- وضع تصور لتشكيل الهيئة العليا للبحث العلمي العربي:

- من بين الأولويات التي تبنتها الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، تأسيس المجلس الأعلى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار من رؤساء الجامعات ومراكز البحوث ومن القطاع الخاص (غرف التجارة والصناعة والزراعة) يجتمع دوريا بهدف تنفيذ سياسة تفعيل الشراكات بين هذه الكتل وتطبيق الآليات الواردة في الاستراتيجية. وقد تم عرض الأمر في اجتماع هيئات الوطنية للبحث العلمي في الدول العربية الذي عقد بتونس يومي 11–12/12/ 2012 2012. وقد تم إدراج عدد من الأنشطة للتنفيذ خلال الدورة المالية 2013–2014، وهي:
  - المساهمة في إنشاء المجلس العربي للبحث العلمي والتطوير التقني والابتكار.
  - إطلاق المنتدى العربي السنوي الذي سيجمع صناع القرار والأكاديميين والباحثين العرب، ورجال الأعمال وشركات الصناعة والخدمات من القطاعين العام والخاص في البلدان العربية.

3- تأسيس شبكات تواصل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية.

تنفيذاً لما جاء في نص التكليف الوارد في وثيقة الخطة بشأن إنشاء قواعد معلومات لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى الوطني وربطها بشبكات إقليمية عربية وإنشاء مواقع لها، وتخصيص جوائز سنوية للباحثين العرب.

- تقوم المنظمة من خلال إدارة العلوم والبحث العلمي، بالتعاون مع مكتب اليونسكو بالقاهرة، بتنفيذ مشروع بوابة إلكترونية للعلوم والتكنولوجيا للمنطقة العربية، بهدف توحيد وتوسيع نطاق وصولها إلى جميع الدول العربية، من خلال وحدات متكاملة على الانترنت لشراكات وشبكات للعلماء ومؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية.
- أدرجت المنظمة نشاطا خاصا بإجراء مسابقات لدعم الابتكارات العلمية العربية للباحثين الشبان في المجالات التالية: الطاقة والبيئة، المواد الجديدة، الهيدرولوجيا والموراد المائية، التقانات الأحيائية والمعلوماتية والمعالجة الآلية للغة العربية.

وقد تم اختيار مجال الطاقة والبيئة لعام 2011 حيث راسلت المنظمة الدول العربية، واستلمت ثمانية عشر ترشيحا، وعقدت لجنة تحكيم الجائزة إجتماعها خلال شهر أكتوبر 2011، وقررت فيه منح الجائزة الأولى إلى الشاب أكرم مراد من تونس عن اختراعه لبطارية للسيارات الكهربائية، والجائزة الثانية للدكتور مدين صافي من سوريا عن بحثه في مجال البيئة بعنوان: "تكنولوجيا جديدة لإنتاج الهيدروكسيل أباتيتوالكالسيت والكوارتز من الفوسفات السوري ومخلفاته". وقد تم تسليم الجوائز للفائزين خلال انعقاد المجلس التنفيذي في شهر ديسمبر 2011. وتم اختيار ميدان المعالجة الالية للغة العربية لمسابقة الإبداع والابتكار التقني للباحثين الشبان لسنة 2012 .

وستنفذ المنظمة هذا النشاط بصورة دورية سنوية مع تحديد ميدان جديد للجائزة كل سنة.

- أطلقت المنظمة الشبكة العربية للتخفيف من خسائر الكوارث سنة 2011، وعقدت أول اجتماع لها خلال شهر يونيو 2011 بتونس، وعقدت اجتماعها الثاني بتونس خلال الفترة 18–20 ديسمبر 2012.
- أدرجت المنظمة ضمن أنشطتها للدورة المالية 2013–2014 نشاطاً لإطلاق الشبكة العربية لرصد مكونات البيئة البحرية العربية.
- أدرجت الإدارة نشاطاً للتنفيذ خلال الدورة المالية 2013–2014 يتضمن إطلاق الشبكة العربية لأخلاقيات العلوم والتقانة.
- تقوم المنظمة بدعم ورعاية الشبكات التالية:
  * الشبكة العربية للإنسان والمحيط – الماب.
  * الشبكة العربية لأخلاقيات البيئة.

4- الاستعانة بالخبرات العربية في المهجر في قضايا البحث العلمي وعقد اتفاقيات تعاون مع شبكة العلماء والتقانيين في الخارج

- أدرجت المنظمة من خلال إدارة العلوم والبحث العلمي نشاطا خاصا باستقطاب وتشجيع العقول المهاجرة والاستفادة منها في تنفيذ المشروعات، وحرصت الإدارة على إشراك الخبراء العرب في المهجر في تنفيذ بعض الأنشطة، وقد شارك خبراء عرب يقيمون بكل من أمريكا وفرنسا وألمانيا وكندا وبريطانيا وتشيكيا في الأنشطة التالية:

- اجتماع الخبراء المصغر بشأن إعداد دليل للاستخدامات التقنية في مجالات الإدارة التعليمية الذي عقد بالكويت.
- فريق العمل المكلف بإعداد الدليل المشار إليه أعلاه.
- اجتماع خبراء التدقيق، التشكيل والتحليل النحوي للغة العربية الذي عقد بدمشق خلال شهر أبريل 2011.
- اجتماع المساهمة في بناء الشبكات الدلالية للمفردات العربية بتونس.
- اجتماع محركات البحث بتونس.
- جميع فرق العمل المكلفة بتنفيذ أنشطة مشروع النهوض باللغة العربية.
- المجلة العربية العلمية للفتيان.
- اجتماع اللجنة الاستشارية لإدارة العلوم والبحث العلمي.

- وشاركت المنظمة في المؤتمر الأول للمغتربين العرب الذي نظمته إدارة المغتربين العرب بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال شهر ديسمبر 2010.
- كما شاركت في الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر العلماء المغتربين العرب الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع شبكة العلماء العرب في كاليفورنيا SASTA وذلك خلال شهر ديسمبر 2011 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.
- وكانت المنظمة من بين المنظمات الراعية والمشاركة في المؤتمر الأول للعلماء العرب المغتربين المزمع الذي عقد بالقاهرة عقده في شهر ديسمبر 2012.

بالإضافة إلى أن المؤتمرات الوزارية لوزراء التربية والتعليم ووزراء التعليم العالي قد تناولت موضوعات ومحاور أساسية من الخطة، ومن ثم يمكن التأكيد على أن المنظمة بصدد تنفيذ المهام الموكلة لها في خطة تطوير التعليم من خلال برامجها ومشروعاتها في الادارات ذات العلاقة.

رابعاً. تحليل التقارير الواردة من الدول العربية حول تنفيذ الخطة، ووضع تقرير شامل عن سير عملية التنفيذ، يُرفَع إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي يتولى رفعه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

تتابع لجنة التنسيق العليا المكونة من المنظمة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مدير عام المنظمة سير عملية تنفيذ الخطة من خلال اجتماعات تعقد بصفة دورية وقد تم عقد ستة اجتماعات إلى حد هذا التاريخ، يتم خلالها مناقشة التقارير الشاملة عن سير عملية التنفيذ من قبل المنظمة والدول العربية ثم ترفع إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يتولى رفعها إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

خامساً. وضع تقرير تقويمي للخطة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد مرور السنوات الخمس الأولى للتأكد من جدية التنفيذ ووضع المعالجات اللازمة للصعوبات والمشكلات التي واجهت التنفيذ.

في إطار الإعداد والتحضير للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض يناير2013) التي تستلزم تقديم تقرير متابعة تنفيذ قرارات قمة (الكويت 2009) و(شرم الشيخ2011) و(دمشق2008)

فيما يخص خطة تطوير التعليم تم وضع استبانة متابعة وتقويم من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع المنظمة، ثم عقد اجتماع رفيع المستوى حول خطة تطوير التعليم في الوطن العربي في مقر الأمانة العامة يومي 10و11 أكتوبر 2012 لمتابعة تنفيذ الدول العربية للخطة في مرحلتها الأولى وذلك استعدادا لإعداد تقرير شامل لكافة الأدوار التي قامت بها الأطراف المعنية بتنفيذ الخطة (المنظمة، الأمانة العامة، الدول العربية). حضر الاجتماع ممثلون عن ثماني دول عربية هي: (دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت) بالإضافة إلى وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد ناقش الاجتماع المهام الموكلة للدول العربية وبقية الأطراف لتنفيذ خطة تطوير التعليم والصعوبات والمعوقات التي تواجهها في التنفيذ وأكد المجتمعون على ضرورة أن ترسل بقية الدول العربية الاستبيانات لاستكمال التقرير المرحلي لتنفيذ الخطة.

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي)

1- المرحلة التحضيرية:

- أرسلت الأمانة العامة قرار قمة دمشق رقم 443، بشأن خطة تطوير التعليم في الوطن العربي إلى جميع المندوبيات وفق مذكرة رقم 5/2918 بتاريخ 2008/4/22، لتعميمها على الجهات المعنية بالدول العربية، كما خاطبت الأمانة العامة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بِشأن اقتراح عقد اجتماع مشترك لمتابعة تنفيذ قرار قمة دمشق وموافاة الأمانة العامة بنسخ مطبوعة من الخطة وترجمتها إلى الانجليزية والفرنسية.
- عقدت الأمانة العامة اجتماعاً مشتركاً مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في يونيو 2008، بمقر الأمانة العامة لدراسة الموازنات المقترحة لمشروعات البرنامج الخامس ضمن برامج المنظمة 2010/2009 (خطة تطوير التعليم في الوطن العربي)، وتوصل الاجتماع إلى الموافقة على إجراء بعض التعديلات المقترحة من قبل الخبراء الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تلك المشروعات.
- ناقشت لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفترة 6- 14 يوليو 2008 بمقر الأمانة العامة، موازنة الالكسو للسنتين الماليتين 2009 – 2010 (البرنامج التنفيذي) لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي تطبيقاً لقرار قمة دمشق 2008، ورفعت اللجنة توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أغسطس 2008.
- عقد الاجتماع التحضيري الأول لممثلي الدول العربية يومي 2 ،3 نوفمبر 2008 في الأمانة العامة لتدارس الآليات الواجب القيام بها بما يتعلق تشكيل فرق العمل الوطنية وآليات عملها والمباشرة بإعداد البني التحتية للمراصد الوطنية، وكذلك دعوة بعض الإعلاميين العرب لوضع الخطة الإعلامية للتعريف بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

2- تشكيل اللجنة التنسيقية العليا لمتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم

- عقد اجتماعاً تنسيقياً يومي 29، 30 أبريل 2009 بمقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأوصى الاجتماع على إحداث لجنة دائمة للمتابعة والتنسيق برئاسة معالي المدير العام للمنظمة، على أن تعقد اجتماعاتها ثلاث مرات في العام.كما تم الاتفاق على إعداد تقارير دورية لمتابعة ما تم انجازه في مجال تنفيذ خطة تطوير التعليم. وان تقوم المنظمة بإعداد تقارير حول وضع التعليم في الدول العربية.
- عقد الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العليا لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي بالقاهرة يومي 26، 27 يوليو 2009، لمتابعة ما تم تنفيذه في خطة تطوير التعليم، أوصت اللجنة بأهمية الانفتاح على المجتمع المدني والاهتمام به، ضرورة إعطاء أولوية لإدماج التقنيات الحديثة وتوظيفها في التعليم، ضرورة

التعجيل بإرساء المرصد العربي للتربية واعتماد مؤشرات كمية ونوعية للمتابعة، أن تشرف اللجنة على عمل اللجنة الإعلامية المناط بها وضع الخطة الإعلامية ووضع إطارا للجنة الإعلامية.

- عقد الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العليا لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي يومي 21، 22 يناير 2010، لمتابعة ما تم تنفيذه في خطة تطوير التعليم وأكدت اللجنة على ضرورة الاستعانة بالمكاتب العالمية والهيئات المتخصصة في إعداد البحوث والدراسات والخطط التنفيذية والخطة الإعلامية بإشراف لجنة التنسيق العليا. وبعد اطلاع اللجنة على تقرير المنظمة حول خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، تم الاتفاق على عقد اجتماع للمنسقين الوطنيين بهدف التعريف بمهام الدول العربية لتنفيذ الخطة، دعوة الدول العربية التي لم تحدد منسقها الوطني لتنفيذ الخطة إلى الإسراع في ذلك ودعوتهم إلى الاجتماع المشار إليه أعلاه، أن تعد المنظمة تقريراً دورياً عن المنجزات مع الإعلان عن الأنشطة المنفذة في إطار الخطة وذلك على موقع المنظمة على الإنترنت مع تحديث المعلومات باستمرار، مخاطبة وزراء التربية في الدول ذات الأوضاع الخاصة لتسمية ممثليها لحضور اجتماع في مقر المنظمة يتم فيه عرض احتياجاتها وأولويات تنفيذها. ثم اطلعت اللجنة على تقرير إنجازات المرصد العربي للتربية، وبعد مناقشة ما جاء في التقرير تمت تسمية لجنة الإشراف على المرصد، وتم الاتفاق على مخاطبة الدول التي لم تسم منسقها الوطني للمرصد للتفضل بتعيينه، عقد اجتماع للمنسقين الوطنيين للمرصد العربي للتربية للتعريف به وتحديد آليات التعاون مع المراصد الوطنية.واطلعت اللجنة على تقرير الانجازات التي تمت في إطار الخطة الإعلامية وبعد مناقشة ما جاء في التقرير تم الاتفاق على تكليف مكاتب متخصصة لوضع الخطة التنفيذية للخطة الإعلامية ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها.
- عقد الاجتماع الرابع للجنة التنسيق العليا لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال يومي 13–14 يونيو 2010، لمتابعة ما تم تنفيذه في خطة تطوير التعليم حيث تم الاتفاق على توسيع دائرة الشراكة بين الألكسو والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية لدعم خطة تطوير التعليم في الوطن العربي ومشروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة مادياً وفنياً، دعوة اتحاد البرلمانيين العرب لتفعيل خطة تطوير التعليم في الوطن العربي انطلاقا من دورهم المؤثر على المستويين السياسي والاجتماعي، مشاركة المنظمة في اجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي واجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب.
- عقد الاجتماع الخامس للجنة التنسيقية العليا لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي يومي 10، 11 أكتوبر 2011، لمتابعة ما تم تنفيذه في خطة تطوير التعليم وتم الاتفاق على وضع موضوع التعليم كبند دائم ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعداد تقرير حول خطة تطوير التعليم في الوطن العربي كتقرير مستقل عن تقرير الأمين العام مع إدراج موجز لمتابعة تنفيذ قرارات القمم ضمن تقرير الأمين العام، إعداد تقرير حول وضع التعليم في الدول العربية وتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة (89)، وفي إطار البند الدائم للتعليم المقترح سابقا، التعريف بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي، من خلال التظاهرات والندوات ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، إدراج بند على جدول أعمال القمم العربية حول خطة تطوير التعليم، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم المرحلة

الأولى من تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (2009–2013) ووضع السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذها من قبل الحكومات العربية، على أن تعرض على القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2013، اطلعت اللجنة على انجازات المرصد العربي للتربية.

- عقد الاجتماع السادس للجنة التنسيقية العليا لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي يومي 8، 9 أكتوبر 2011، لمتابعة ما تم تنفيذه في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتم مناقشة الصعوبات التي تواجه تنفيذ خطة تطوير التعليم، والتي منها: التأخير في تعيين منسقي الخطة والمرصد أو تغييرهم بشكل مستمر، مما يؤدي إلى إعاقة سير العمل، واقتراح الحلول لمواجهة تلك الصعوبات، كما تم في الاجتماع مناقشة البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم الذي تنفذه المنظمة بدعم من البنك الدولي والذي يمثل جزءاً من خطة تطوير التعليم، بالإضافة إلى تشكيل المنظمة للجنة خبراء من الالكسو والبنك الدولي ومؤسسة قطر لصياغة "برنامج عربي لتحسين جودة التعليم"، كما تمت مناقشة كافة الجوانب التحضيرية لانعقاد الاجتماع الأول رفيع المستوى لمتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي الذي انعقد يومي 10،11 أكتوبر 2012.

3- الخطة الإعلامية لخطة تطوير التعليم

- تم عرض موضوع تشكيل لجنة خاصة لوضع خطة إعلامية للتعريف بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي، على اجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي بتاريخ 2009/2/10 وأقر الاجتماع تشكيل تلك اللجنة.
- وبناءً على توصية اللجنة الدائمة للإعلام، رأت لجنة التنسيق أن يتم إعداد تصور المنظمة بشان الخطة الإعلامية لخطة تطوير التعليم لعرضها وتقديمها إلى اجتماع فريق العمل المعني بالخطة الإعلامية خلال الفترة 25–26 مايو 2009.
- وانعقد اجتماع فريق عمل من ممثلي وزارات الإعلام لوضع خطة إعلامية داعمة لتطوير التعليم في الوطن العربي، وتوصل الفريق لمرئيات حول الخطة الإعلامية المطلوبة بحيث تواكب الخطة الإعلامية المقترحة لتطوير التعليم التطوير المتسارع في مجال المعلوماتية سواء أكان هذا التطور أرضي أو فضائي أو معلوماتي لتحقيق أهداف الخطة وتسهيل مهمتها على المستوى القومي لكي تصل إلى كافة أرجاء الوطن العربي، أن يسهم الإعلام الجديد في تحديث وسائل الإعلام من خلال التقنيات الحديثة، أن تتولى الجهات المختصة وفقاً لما هو وارد في خطة تطوير التعليم تمويل الخطة الإعلامية (الالكسو– وزارات التربية والتعليم .. الخ)، أن تساهم اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية في هذا الجهد الإعلامي للترويج لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي، أن يشارك ممثلين من الوزارات التي ساهمت في وضع خطة تطوير التعليم في العالم العربي في الاجتماعات القادمة لفريق العمل المعني بوضع الخطة الإعلامية، وأن يكون هناك تنسيق بين المجهود الوطني والقومي من أجل تحقيق الأهداف التي ترنو إليها خطة تطوير التعليم وأوصت اللجنة بما يلي: الدعوة لعقد اجتماع ثان لفريق العمل المعني بوضع حطة إعلامية داعمة لتطوير التعليم في الوطن العربي بمشاركة خبراء في مجال العلام والتربية

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليتمكن هذا الفريق من انجاز المهمة الموكلة له من قبل اللجنة الدائمة للإعلام العربي، الطلب من وزارات الإعلام العربية / أو الجهات المعنية بالإعلام في الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب بمرئياتهم حول وضع الخطة الإعلامية الداعمة لتطوير التعليم في الوطن العربي، إطلاق احتفالية للبدء في إعداد الخطة الإعلامية الداعمة لتطوير التعليم في الوطن العربي ، تحديد الجهات التي ستقوم بتمويل تنفيذ الخطة الإعلامية إذا تطلبت هذه الخطة إنتاج إعلامي متنوع (مرئي وسمعي ومقروء).

- وصدر عن مجلس وزراء الإعلام العرب القرار رقم (ق/332–د.ع/42–2009/6/17) بشأن اعتماد توصيات فريق الخبراء المعنى بوضع خطة إعلامية داعمة لتطوير التعليم في الوطن العربي، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمتابعة تنفيذ توصياته والموافقة على إدماج التصور المقدم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الداعم لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي ليكون ضمن الخطة الإعلامية العربية المقترحة.
- عقد "الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بوضع خطة إعلامية داعمة لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي" في الفترة من 22–24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2009 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. شارك في الاجتماع خبراء إعلاميين من الجمهورية التونسية – المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – جمهورية العراق – سلطنة عمان – دولة قطر – الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية بالإضافة إلى وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب وإدارة التربية والتعليم والبحث العلمي بالأمانة العامة للجامعة العربية.

توصل المشاركون إلى وضع مشروع الخطة الإعلامية الداعمة لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي بعد دراسة كافة الملاحظات والمرئيات المقدمة من السادة أعضاء الفريق ووفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.وتنفيذا لمشروع الخطة الإعلامية أقرت التوصيات التي تضمنت رفع مشروع الخطة الإعلامية الداعمة لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي إلى اجتماع اللجنة العربية الدائمة للإعلام العربي لدراستها، عرض مشروع الخطة الإعلامية الداعمة لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي على اجتماع للجنة التنسيق العليا لدراستها، دعوة الدول العربية (وزارات التربية والتعليم والجهات المعنية) لموافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب بالخطوات التي تم إنجازها من مراحل تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي لتعميمها على وسائل الإعلام، دعوة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب وإدارة التربية والتعليم والبحث العلمي بالأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى التنسيق فيما بينهما لمتابعة تنفيذ الخطة الإعلامية الداعمة لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتقويمها، وذلك بعد إقرارها، دعوة وزارات الإعلام العربية أو الجهات المعنية بالإعلام في الدول العربية التي تغيبت على المستويين الإعلامي والتربوي إلى ضرورة المشاركة في اجتماعات فرق العمل التي تنظمها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب والعمل على تثبيت الوفود الممثلة لها في هذه الاجتماعات بهدف إثراء العمل وزيادة فاعلية الاجتماعات وحل المشكلات التنظيمية، تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب بحضور اجتماعات لجنة التنسيق العليا التابعة للمنظمة العربية للتربية

والثقافة والعلوم والمعنية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وذلك لمتابعة خطوات تنفيذ خطة تطوير التعليم، دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب بالخطوات والإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ المهام الموكلة إليها في مشروع الخطة الإعلامية الداعمة لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

4- قرارات القمم العربية للتأكيد على متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي:

- عرضت الأمانة العامة على القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت 19-20 يناير 2009، مشروع قرار بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي، وتم إقراره (ق.ق 12 د.ع (1)- ج4- 2009/1/20)، وتم فيه التأكيد على دعم وتنفيذ خطة تطوير التعليم والبحث العلمي.
- وفي إطار التقرير المقدم للقمة العربية الاقتصادية التنموية والاجتماعية : شرم الشيخ 2011 (الدورة الثانية)، صدر قرار رقم (18) بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي ، وبناء عليه ، أرسل معالي الأمين العام خطابا لمعالي وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي بتاريخ 2011/3/22 لتفعيل القرار، وطلب منهم موافاة الأمانة العامة بتقرير حول الآليات المتبعة في الدول العربية لتنفيذ خطة تطوير التعليم، لتضمينها في التقرير الشامل الذي سيقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ال(88) . ومن ثم أرسلت ادارة التربية والتعليم والبحث العلمي تذكيرا بتاريخ 2011/6/3 للدول العربية لسرعة موافاتها بتقرير حول الآليات المتبعة في الدول العربية لتنفيذ خطة تطوير التعليم . واستلمت الأمانة العامة تقارير متابعة خطة تطوير التعليم من (7) دول فقط : (الإمارات ، تونس ، السعودية ، سوريا ، سلطنة عمان ، الكويت ، المغرب). وأفادت مملكة البحرين بأنه تم إرسال تقريرها مباشرة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ونظرا لعدم استكمال تقارير كافة الدول، فلم يقدم التقرير المتكامل للدورة (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5- التقارير الدورية

1- تعد الأمانة العامة (ادارة التربية والتعليم والبحث العلمي) بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقارير دورية حول متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية.

2- تعد الأمانة العامة (ادارة التربية والتعليم والبحث العلمي) تقارير دورية حول نشاط الأمانة العامة في مجال التعليم، والذي يتضمن الأنشطة التي يتم تنفيذها ذات العلاقة بخطة تطوير التعليم ،والجهود المبذولة لمتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتقدم هذه التقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بين دورات انعقاد المجلس، ومجلس جامعة الدول العربية.

6- **الأنشطة والفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في إطار خطة تطوير التعليم في الوطن العربي:**

- عقدت الأمانة العامة بالتعاون مع اليونيسيف وبدعم من الالكسو ومكتب التربية العربي لدول الخليج واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "اللقاء الأول عن المعلم العربي: وضع معايير استرشادية للأداء" وذلك يومي 25- 2008/10/26 واجتماع لجنة للخبراء يومي 27، 2008/10/28 بمقر الأمانة

العامة، وتم وضع إطارا استرشادياً لمعايير أداء المعلم العربي لتسترشد به الدول العربية في وضع سياسات داعمة للارتقاء بجودة المعلم العربي.

- نظمت الأمانة العامة "لقاء الخبراء الثاني عن المعلم: وضع سياسات وبرامج لتفعيل الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي" في الفترة من 22 إلى 24 يونيو/حزيران 2009، في القاهرة بالتعاون مع مكتب اليونيسيف الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف استكمال العمل حول الارتقاء بالمعلم العربي ورفع كفاءته المهنية من خلال وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج لتفعيل الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي.
- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع اليونيسيف "اللقاء الثالث عن المعلم العربي: وضع معايير لمركز التميز للمعلمين ودراسة سبل تطويرها" يومي 28 و29 نوفمبر 2010 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك استمراراً للتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب اليونيسيف الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعدد من الشركاء الإقليميين لتعزيز جودة التعليم في المنطقة، وذلك بعد انجاز المرحلتين الأولى والثانية اللتين أنتجا " الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي: سياسات وبرامج"،
- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومعهد الشرق الأوسط للتعليم العالي بكلية التربية للدراسات العليا بالجامعة الأمريكية ورشة عمل حول مشروع الارتقاء بالمعلم العربي ورفع كفاءته المهنية: سبل الاستفادة من مراكز التميز للمعلمين القائمة في الدول العربية كمراكز إقليمية عربية، بهدف التعرف على مشروع الارتقاء بالمعلم العربي من خلال المدخل المؤسسي: مراكز التميز.
- نظمت الأمانة العامة زيارة لمركز سرس الليان لتعليم الكبار يوم 8 أبريل 2012 بالمنوفية، لمناقشة آليات التعاون بين الأمانة العامة والمركز، والاطلاع على أنشطته وبرامجه، والتعرف على خدماته ومجالات التدريب الذي يقدمها، ومنها؛ إعداد وتدريب القيادات المتخصصة في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار، إنتاج المواد التعليمية اللازمة لبرامج محو الأمية، دورات تدريبية للحاسب الآلي واختبارات الـ ICDL وإعداد لغوى للموفدين في بعثات خارجية، وتأهيل المعلمين غير المتخصصين في اللغة الانجليزية، وتمت الموافقة على دعم المركز كمركز إقليمي لتعليم الكبار يعمل على خدمة الدول العربية وخفض نسبة الأمية بها، وتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والبرامج التي يقوم بها المركز، والذي يأتي عمله اتساقاً مع ما نصت عليه خطة تطوير التعليم في الوطن العربي في الفصل الخاص بـ "محو الأمية وتعليم الكبار".

7- الاجتماع الأول رفيع المستوى للدول العربية حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي يومي 10-11 أكتوبر 2012،

بناءً على ملاحظات أعضاء اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (2013)، دعت إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي لعقد الاجتماع الأول رفيع المستوى للدول العربية حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي يومي 10-11 أكتوبر 2012،

حيث قامت بإعداد استبانة تتضمن المعلومات المطلوبة من الدول العربية وفق قرارات القمم الصادرة بشأن خطة تطوير التعليم ووفق ما جاء في الخطة من حيث التزامات الدول العربية، مع طلب توضيح معوقات التنفيذ والحلول المقترحة من قبل الدول العربية، وشارك في أعمال الاجتماع (8) دول عربية (دولة الإمارات العربية المتحدة – الجمهورية التونسية – المملكة العربية السعودية– جمهورية السودان – جمهورية العراق – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت) بالإضافة إلى وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،

وتم التوصل إلى بعض التوصيات والمقترحات كما يلي: التأكيد على ما جاء في قرارات القمم العربية من حيث إعداد تقرير شامل حول تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، بحيث يتضمن التقرير المعلومات الواردة من الدول العربية وفق الاستبانات التي تم إرسالها لهم وتم موافاة الأمانة العامة بها، والتأكيد على الدول التي لم تواف الأمانة العامة بالاستبانة الخاصة بها بسرعة إرسالها في موعد أقصاه 4 نوفمبر 2012، ليتسنى للأمانة العامة إعداد تقرير شامل متضمن كافة التقارير الواردة من الدول العربية بالإضافة إلى تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول الإجراءات المتخذة من قبلهم في إطار تنفيذ خطة تطوير التعليم، والإجراءات المتخذة من قبل الأمانة العامة في هذا الشأن، ليعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي توطئة لرفعه للقمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير 2013)، عقد اجتماع بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع وفود الدول العربية على أن تضم منسقي الخطة، بصفة دورية سنوية وذلك قبل انعقاد القمة العربية الدورية، لتحقيق التواصل بين كافة الجهات، مع التأكيد على مشاركة كافة الدول العربية في هذا الاجتماع، التأكيد على أن تكون مخاطبة الدول العربية كافة، من الأمانة العامة عن طريق مندوبيات الدول العربية الأعضاء، ومن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن طريق اللجان الوطنية والمنسقين الوطنيين للخطة/ المرصد مع التنسيق بشأن إرسال ما يتعلق بقضايا الخطة إلى المنظمة لتقوم بتزويد اللجان بنسخ منها لتسريع العمل، وضع الاستبانات التي أرسلتها الدول العربية على الموقع الالكتروني للمنظمة وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية، علماً بأن الأمانة العامة استلمت استبانات الدول العربية الآتية: (الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السودان، السعودية، العراق، الكويت)، حث الدول التي لم تحدد أسماء المنسقين للبدء في ذلك بسرعة موافاة المنظمة بتلك الأسماء في اقرب وقت ممكن مع الطلب من الجهات المعنية والحرص على تثبيت السادة المنسقين واستمرارية عملهم، في ضوء معايير اختيار المنسقين التي أعدتها المنظمة، التأكيد على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والأمانة العامة والمنسقين الوطنيين لتكثيف الجهد الإعلامي للتعريف بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي، الاعتماد في تقارير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) على المؤشرات والإحصائيات والمعلومات الواردة من الدول العربية عن طريق اللجان الوطنية دون سواها لضمان صحة هذه المعلومات، ضرورة التقويم المستمر للخطة من جهات داخلية وخارجية وذلك وفق ما جاء في خطة تطوير التعليم من حيث آليات المتابعة على مستوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الفقرة الرابعة والتي تنص على "وضع تقرير تقويمي للخطة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد مرور السنوات الخمس الأولى للتأكد من جدية التنفيذ ووضع المعالجات اللازمة للصعوبات والمشكلات التي واجهت التنفيذ"، التأكيد

على الدول العربية التي لم تُشكل لجاناً وطنية لتنفيذ خطة تطوير التعليم بسرعة تشكيل تلك اللجان وتعيين منسقين وطنيين لها وتزويدهم بالمهام المطلوبة منهم، الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وضع نموذج موحد للتقارير القطاعية والتقارير الشاملة التي تقدم من الدول حول متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم، تتقدم الدول بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، مبينة احتياجات المشروع البشرية والمادية والمالية، ومساهماتها، والدعم المطلوب لها، حث الدول العربية على إشراك القطاع الخاص في دعم خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتنفيذها، حث الدول العربية على إرسال بياناتها وتقاريرها الوطنية حول ما تم تنفيذه من الخطة إلى المرصد العربي لتتمكن المنظمة من إعداد تقريرها.

الصعوبات التي واجهت التنفيذ:

- تعرضت اللجنة التنسيقية العليا لبعض الصعوبات التي حالت دون اجتماع اللجنة في بعض الأحيان وذلك إثر الأحداث التي مرت بها الجمهورية التونسية (مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، وجمهورية مصر العربية (مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية).
- عدم استكمال تقارير الدول العربية حول تنفيذ خطة تطوير التعليم مع أنه تم إرسال الدعوات للدول العربية والاستبانات المطلوب ملئها بتاريخ 2012/07/01 وتم إرسال تذكير بتاريخ 2012/08/27 وتم إرسال تذكير آخر بتاريخ 2012/09/27،
- المشاركة الضعيفة للدول العربية في الاجتماع الأول رفيع المستوى لمتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي حيث شارك في أعمال الاجتماع (8) دول عربية فقط.
- غلبة الأزمات السياسية التي تعرضت لها العديد من الدول العربية، على الاهتمام بالتعليم، وأدى ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم للتعلم وفي بعض الأحيان إلى تسرب الطلاب من المدارس، أو إيقاف العملية التعليمية لفترات، مما كان له أثر سلبي على المضي قدماً في تنفيذ خطة تطوير التعليم في عدد من الدول.

مقترحات الحلول:

- حث الدول التي لم تحدد أسماء المنسقين للبدء في ذلك بسرعة موافاة المنظمة بتلك الأسماء في اقرب وقت ممكن مع الطلب من الجهات المعنية والحرص على تثبيت السادة المنسقين واستمرارية عملهم، في ضوء معايير اختيار المنسقين التي أعدتها المنظمة والتأكيد على الدول العربية التي لم تُشكل لجاناً وطنية لتنفيذ خطة تطوير التعليم بسرعة تشكيل تلك اللجان وتعيين منسقين وطنيين لها وتزويدهم بالمهام المطلوبة منهم.
- التأكيد على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والأمانة العامة والمنسقين الوطنيين لتكثيف الجهد الإعلامي للتعريف بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي.
- حث الدول العربية على إشراك القطاع الخاص في دعم خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتنفيذها.
- حث الدول العربية على إرسال بياناتها وتقاريرها الوطنية حول ما تم تنفيذه من الخطة إلى المرصد العربي لتتمكن المنظمة من إعداد تقريرها.

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي من الدول العربية

الأعضاء:

في إطار متابعة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي) بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، قامت بتصميم استبانة تضمنت ما ورد في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي من آليات المتابعة وآليات الدعم وبرامجه وبدائل التمويل على المستوى الوطني (القطري) للدول العربية هدفت إلى الوقوف على ما حققته الدول في هذا الشأن.

وفي ضوء استجابات من (11) دولة من الدول العربية الأعضاء (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة – المملكة العربية السعودية– جمهورية السودان – جمهورية العراق – سلطنة عُمان – دولة فلسطين – دولة الكويت – المملكة المغربية)، دعت الأمانة العامة لعقد الاجتماع الأول رفيع المستوى للدول العربية حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي يومي 10–11 أكتوبر 2012.

وفيما يلي تحليل لما ورد من الدول من إجراءات لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي:

أولاً: جاء في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي أربع آليات لمتابعة تنفيذ الخطة على مستوى الدول:

1- **تقوم كل دولة بتشكيل لجنة من المتخصصين والقيادات التربوية وأصحاب الرأي والمهتمين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته، وتحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة.**
2- **إنشاء مراصد وطنية للتربية والتعليم تتولى متابعة تنفيذ الخطة، ووضع الدراسات والبحوث المساندة وأدوات المتابعة والرصد والتقويم.**
3- **وضع آلية محددة وفاعلة لتمويل عمليات التطوير، والعمل على زيادة المخصصات المالية للتعليم في الميزانية العامة للدولة.**
4- **تقديم تقرير سنوي مفصل عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم في موعد أقصاه الأول من شهر سبتمبر من كل عام.**

وفي هذا الشأن قامت الدول العربية بتنفيذ ذلك على النحو التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية:

1- قامت المملكة الأردنية الهاشمية بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها في عام 2009. وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مديري الإدارات بوزارة التربية والتعليم: إدارة التعليم العام، إدارة الامتحانات والاختبارات، إدارة المناهج والكتب المدرسية، إدارة الموارد البشرية، إدارة التعليم المهني. وحددت للجنة مهام تتمثل في العمل على: جودة التعليم،

والتعاون العربي للاستجابة لاحتياجات التعليم، والحق في التعليم، وحكامة النظم التربوية والإدارة الرشيدة، والتربية والتنمية المستدامة.

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، وتم تبنى آلية عمل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع بهدف تنسيق الجهود الوطنية في مجال إصلاح العملية التربوية في الأردن، ودمج أهداف تطوير التعليم الوطنية، ضمن الخطة الوطنية للتعليم بعد أن تم عمل المواءمة بين ما ورد في خطة التعليم للجميع والخطة الوطنية. كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي: التنسيق بين الجامعات في فتح التخصصات الجديدة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وإجراء دراسات على الخريجين، والتوسع في فتح المراكز التقنية والفنية، وتطوير مسار التعليم الثانوي المهني.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في الأردن، وتضمنت مهامه: رصد مستوى التقدم للنظام التعليمي الأردني، ومتابعة وتنفيذ وإصدار التقارير الخاصة بذلك، وتوفير البيانات الدقيقة والمحدثة عن نتائج تحقيق أهداف الخطة، ورصد وإجراء الدراسات التقييمة لمدى التقدم في تحقيق الأهداف، وتوفير التقارير الفنية ونتائج الدراسات لتوجيه السياسات، وتقديم مقترحات لتطوير التعليم من خلال لجان العمل المشكلة. وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة، منها الدراسة التفاعلية لترشيد المدارس، دراسة الملاحظة الصفية، دراسة مسح القرائية، ودراسة معدلات الالتحاق برياض الأطفال، ودراسة تقييم مشروع تطوير المدرسة والمديرية، ودراسة تقييم الخطة التطويرية لمشروع تطوير المدرسة والمديرية. وتم وضع عدد من الأدوات للمتابعة والرصد والتقويم وهي: دارسات تقييمية خارجية وداخلية وتقارير شهرية.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في: رصد المخصصات المالية في موازنة الدولة، والبحث عن مصادر تمويلية للمدارس المنتجة ومن عوائد المشاريع التي تقيمها الوزارة والمدارس، والتعاون مع المانحين الخارجيين والقطاع الخاص، والقروض البنكية. وقامت الأردن بزيادة المخصصات المالية للتعليم بنسبة 7% تقريباً كنسبة زيادة سنوية، ونسبة المخصصات المالية للتعليم في موازنة الدولة حوالي 10%.

4- قدمت الأردن ثلاثة تقارير سنوية مفصلة عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم الذي تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسؤوليته.

<u>دولة الإمارات العربية المتحدة:</u>

1- قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها في عام 2010. وتتكون اللجنة من عدة إدارات مركزية (إدارة البحوث، إدارة التميز المؤسسي، إدارة التقويم والامتحانات، إدارة المناهج، إدارة الأنشطة، إدارة الإرشاد الطلابي). وحددت للجنة مهام تتمثل في: وضع خطط تطوير التعليم، وضع خطة المراقبة والتقييم، التنسيق الداخلي والخارجي.

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته، والآليات هي: تشكيل مجلس سياسات التعليم، خطة شاملة للمتابعة والتقييم، تقارير شهرية عن سير العمل.

كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي: تنسيق السياسات، تنفيذ البرامج، متابعة وتقييم داخلي وخارجي.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2012، وتضمنت مهامه: مراجعة السياسات، اعتماد برامج التطوير، اعتماد مخصصات البرامج، المتابعة والتقييم. وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة، منها نظام الرصد الإلكتروني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وفق مؤشرات محددة، تقارير ودراسات، أوراق عمل، ندوات متخصصة كمراجعة، دراسات ميدانية، نظام المعلومات التربوية، زيارات ميدانية للمدارس، لقاءات مجتمعية، نشرات دورية.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في تخصيص ميزانية لكل المبادرات الخاصة بتطوير التعليم ضمن الخطة الاستراتيجية. وتشكل موازنة قطاع التعليم حوالي 20% من موازنة الدولة.

4- قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تقريرين سنويين عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم الذي تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسؤوليته.

الجمهورية التونسية:

1- قامت الجمهورية التونسية بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها في عام 2010. وتتكون اللجنة من ممثلين من مختلف الإدارات والوزارات والهياكل المشمولة والمعنية بالخطة العربية للتربية. وحددت للجنة مهام تتمثل في: العمل على تنفيذ ما ورد بالخطة وإدراجه ضمن المخططات الوطنية، ومتابعة تنفيذها على جميع مستوياتها.

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته، والآليات هي: وضع برنامج إعلامي حول الخطة للتعريف بها ونشرها وإيجاد حالة إجماع واسع حولها، ووجود جميع الهياكل والوزارات المهنية صلب اللجنة من خلال مشاركة أشخاص فاعلين في مجالات التخطيط والبرمجة.

كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي: المساهمة في تنفيذ الجزء الراجع لها بالنظر في إطار الخطة (المؤسسات الوطنية)، والمساهمة في تنفيذ ما ورد في الخطة في مجال الاختصاص، وتمويل بعض نشاطات الخطة.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في تونس في عام 2012، وتضمنت مهامه: المتابعة الكمية والنوعية لتطور القطاع، القيام بمقارنات مجالية وزمانية فيما يتعلق بالقطاع، إنجاز دراسات تحليلية كمية ونوعية لقطاع التربية والتعليم. وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة، منها

دراسات حول الأداء والمردود الداخلي والجدوى والفاعلية، دراسات حول الكلفة وتمويل القطاع، دراسات حول الوضع التربوي استشراف تطوره. كما تم وضع أدوات للمتابعة والرصد والتقويم تتضمن: استبيانات تهم جميع مكونات المنظومة، دراسات تحليلية للعرض، تقارير متابعة وتقييم.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في صياغة عناصر الخطة في شكل مشاريع ممولة من قبل المانحين والممولين. وتشكل نسبة الزيادة المالية للتعليم 5.45%، ونسبة المخصصات المالية للتعليم من ميزانية الدولة (قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والتربية قبل المدرسة وتعليم الكبار) 35%، التربية فقط 14.1%.

4- قدمت تونس تقريرين سنويين عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم الذي تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسؤوليته، التقرير الأول في عام 2011 (للفترة 2008 – 2010)، وفي عام 2012 (للفترة 2010 – 2012).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1- قامت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها في عام 2008. وتتكون اللجنة من إطارات وزارة التربية الوطنية (مفتشين مركزيين، أساتذة وتخصصين وقيادات تربوية وأصحاب الرأي والمهنيين والشركاء الاجتماعيين). وحددت للجنة مهام تتمثل في:

- التجانس الكلي بين برامج الإصلاح التربوي لضمان تلاؤمها مع تحسين التعلمات، وذلك بتعيين لجنة خبراء توكل لها مهمة تقييم هذه البرامج وتكييفها.
- إعداد جيل جديد من الكتب المدرسية المستجيبة لمتطلبات البرامج الدراسية الجديدة والسهر على التطابق بين هذه الأخيرة وبرامج الإصلاح.
- التحسين المستمر لنوعية التأطير بمواصلة بذل الجهود في إنجاح عملية التكوين الأولي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين مجموع المعلمين والأساتذة.
- تفعيل جهاز محاربة التسرب المدرسي بتكثيف عمليات الدعم والمعالجة التربوية لفائدة التلاميذ، وينتظر أن ينجم عن هذا توطيد لجهاز الدعم في مختلف أطوار التعليم وتطبيق نظام محكم للاستدراك وتحديث أساليب المعالجة والإشراف التربوي.
- تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الخاصة بالتربية والتكوين والتسيير.
- تأسيس جهاز لمتابعة وتقييم مكتسبات التلاميذ وضبط سيرورة المنظومة التربوية بتحليل نجاعاتها ومردوديتها.

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته، والآليات التي تم وضعها هي:

- استدعى تنفيذ الإصلاح إنشاء العديد من المؤسسات التي يتمثل دورها الأساسي في تيسير تطبيق خطة التطوير والإصلاح بعمليات خاصة في ميادين معينة أو متابعته ومواكبته طيلة

العملية التي يستغرقها التنفيذ بل وحتى بهدها. تأتي هذه المؤسسات لتضيف مجهودها لتعزيز عمل الهيئات والمؤسسات الوطنية الأخرى الواقعة تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

- وضع آلية محددة وفاعلة لتمويل عمليات التطوير، والعمل على زيادة المخصصات المالية للتعليم في الميزانية العامة للدولة.
- وضع إطار قانوني يتضمن مجموعة من النصوص التنظيمية منها على وجه الخصوص القانون التوجيهي للتربية الوطنية والقانون الأساسي لعمال التربية.
- تقديم تقارير دورية مفصلة عن سير تنفيذ خطة تطوير وإصلاح المنظومة التربوية.

كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي:

- المجلس الوطني للتربية والتكوين: يمثل جهازاً وطنياً للتشاور والدراسة والتقييم في ميدان التربية والتكوين، يضم ممثلين عن مختلف قطاعات المنظومة الوطنية للتعليم والشركاء الاجتماعيين وقطاعات النشاط الوطني المعنية.
- المرصد الوطني للتربية والتكوين: يمثل هيئة وطنية للتشاور والتنظيم حددت لها مهام الدراسة والمتابعة والتحليل الاستشرافي للنظام التربوي.
- المركز الوطني البيداغوجي واللساني من أجل تعليم الأمازيغية.
- المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيدغواجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال: هيئة وطنية للدراسات والبحث والاستشارة وإعداد ونشر التجديدات التربوية والتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال في ميدان التربية.
- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية: يقوم بإنجاز الدراسات التشخيصية بدف تحيين وتكييف برامج التكوين المتخصص مع متطلبات الإصلاح، تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية من أجل التشجيع على كسب خبرات جديدة وتوسيع مجال التبادل التربوي البيدغواجي وتعميم الاستفادة من خبرة المختصين التابعين للمنظمات الدولية (اليونسكو – الألكسو – الاتحاد الأوربي) إعداد الدعائم المتعددة الوسائط لتسهيل عملية إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في برامج التكوين وكذا تكوين مستخدمي التربية في ميدان الإعلام الالي.
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد.
- المعهد الوطني للبحث في التربية.
- المركز الوطني للتوثيق التربوي.
- الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- إسهام التعاون الدولي: ويشمل التعاون الثنائي الذي تم مع البلدان التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وألمانيا. ومشروع FSP (التكوين المستمر لأساتذة اللغة الفرنسية)، والتعاون المتعدد الأقطاب، ويشمل: اليونسكو من خلال برنامج دعم إصلاح المنظومة التربوية (PARE1) و (PARE2)، ومشروع MEDAII الذي يشكل سنداً قوياً للتكوين الأولي والمتواصل لإطارات القطاع وللتقييم والتوجيه وتحسين التسيير الاستراتيجي

للمؤسسات التربوية بإعداد مشاريع الخدمة ومشاريع المؤسسة، والتعاون مع منظمة اليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في الجزائر في عام 2003 وتضمنت مهامه:

- وضع ترتيبات تمكن من تقويم منتظم لنوعية التربية والتكوين ومستوى تحصيل المتعلمين ومتابعة تطور أداءات التأطير والمتعلمين.
- إنجاز كل دراسة و / أو تحليل لمكونات المنظومات التربوية تهدف إلى رفع فعالية برامج وعمليات التعديل وتسمح بالتجنيد العقلاني للموارد والوسائل الضرورية.
- إنتاج مؤشرات ومعايير سير ومردود ونجاعة منظومة التربية والتكوين.
- نشر دوري لتقارير الدراسات حول المنظومة التربوية والتكوين في مختلف تركيباتها وحول أداءاتها بالمقارنة بالمعايير الدولية.
- إنشاء بنوك المعطيات.
- يمكن للمرصد أن ينظم أو يؤطر بعنوان المهام الموكلة كل دراسة أو تظاهرة عملية أو ندوات أو ورش عمل.

وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة، منها:

- تقييم المخطط المرجعي العام للبرامج الدراسية.
- إنشاء بنك معطيات إحصائي يسمح بتحديد مؤشرات عن مردودية المنظومة التربوية.
- دراسة نسب الأطفال المتمدرسين.
- دراسة عن أسباب التسرب المدرسي.
- إعداد بك معطيات خاص بكل ولاية يشمل: المنشآت القاعدية – التلاميذ – المدرسون – سن التلاميذ – التكافؤ – مؤشرات النوعية – مؤشرات التمدرس – تكرار السنة الدراسية بالنسبة للمتعلمين.
- دراسة حول تعليم اللغة العربية.
- دراسات حول تعليم اللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية، الأسبانية، والألمانية)
- دراسة حول سير العمل البيدغواجي في المؤسسة التربوية.
- دراسة حول الدقة العلمية وصحة المضامين في كتب التاريخ المدرسية.

كما تم وضع أدوات للمتابعة والرصد والتقويم في إطار تطوير المنظومة التربوية تتضمن إنشاء المفتشية العامة للبيدغواجيا، وإنشاء مديرية التقويم والاستشراف.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، أوضحت الجهة المعنية بالجزائر بأن التعاون الدولي، فضلاً عن إسهامه المالي في تمويل بعض جوانب خطة الإصلاح، يمثل انفتاحاً على تجارب شتى المنظومات التربوية عبر العالم، ويسمح أيضاً بإعطاء مصداقية أكبر للمنظومة التربوية الوطنية، بل ويساعد على تجنب الأخطاء وربح الوقت بفضل تطوير كفاءة المؤطرين التربويين عبر التبادل المجدي والثري الذي أفرزه هذا التعاون ذاته. وتشكل نسبة الزيادة ونسبة المخصصات المالية

في الميزانية العامة للدولة 12.61% من سنة 2008 إلى 2009، و 61.24% من سنة 2009 إلى 2011، و 14.77% من سنة 2011 إلى 2012.

المملكة العربية السعودية:

1- قامت المملكة العربية السعودية بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بتاريخ 2012/3/10 م الموافق 1432/4/4 هـ, وتتكون اللجنة من ممثلين عن القطاعات التعليمية المتنوعة في المملكة العربية السعودية من أهل الاختصاص، وحددت لها مهام عمل وقامت اللجنة بدارسة الخطة، وتم وضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها والتي تتمثل في العمل على تشكيل لجنة إشرافية عليا ولها مهامها وآلياتها، وتكوين أربعة فرق عمل متخصصة، بناء خطط عمل لكل فريق وفق المهام المسندة إليه، كما تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة.

2- كما تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، وتضمنت مهامه بناء قاعدة بيانات حول وقاع التربية والتعليم من قبل الجهات المعنية، وتحديد المؤشرات التربوية وتطويرها، وإنجاز بحوث ودراسات حول القضايا التربوية، وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة حيث يتم الانتهاء حالياً من أربعة بحوث علمية وهي تقديم جودة العمليات التعليمية في مدارس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، واقع الحق في التعليم في المملكة العربية السعودية، إدارة العمليات التربوية وحوكمتها في المدارس السعودية، التربية والتنمية المستدامة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. وقد تم وضع عدد من الأدوات للمتابعة والرصد والتقويم وهي: رصد واستعراض خطط القطاعات التعليمية المختلفة في المملكة، تحديد مدى الانجاز وتحقيق الأهداف في كل خطة من الخطط العامة للقطاعات التعليمية ومقارنة ذلك بأهداف وغايات خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، تنظيم الاجتماعات وورش العمل الدورية الكفيلة بضمان استمرار المتابعة والتقويم، تطوير الآليات الالكترونية لمشروع المؤشرات التربوية وتطوير آليات عمل المرصد الوطني للمعلومات التربوية.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في: اعتماد ميزانيات سنوية لمشروعات تطوير التعليم ضمن الميزانية العامة للدولة بحيث تخصص للتطوير تحديداً، وقامت المملكة العربية السعودية بزيادة المخصصات المالية للتعليم حيث تزيد المخصصات المالية للتعليم في الميزانية العامة عن 26%.

4- قامت المملكة العربية السعودية برفع مجموعة من البيانات المطلوبة للمرصد العربي عام 2010م، وبعد الاتفاق مع الوحدة المركزية على إنشاء موقع الكتروني للرصد المعلوماتي وإنشاء قاعدة بيانات محدثة ويتم تعبئة التقارير والبيانات إلكترونياً أنطلق الموقع بشكل تجريبي عام 2011م، وفي انتظار إطلاق الموقع بشكل رسمي ليتم رفع كافة التقارير إلكترونياً.

جمهورية السودان:

1- قامت جمهورية السودان بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها في عام 2009 من ضمن لجان الإعداد للمؤتمر القومي الثالث للتعليم. وتتكون اللجنة من المتخصصين في مجال التربية من التعليم العام وكليات التربية بالتعليم العالي (مديري إدارات التعليم الأساسي الثانوي، قبل مدرسي، الرحل وتعليم البنات). وحددت للجنة مهام تتمثل في: مراجعة خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، وضع الآليات اللازمة للتنفيذ، تقديم تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته، والآليات هي: بناء قاعدة المعلومات وتشخيص النظام التعليمي وصولاً لضمان التعليم للجميع، تنفيذ الخطة في ظلال البرامج في الخطة الخمس والعشرينية**(2007 – 2013م)** من خلال تدريب المعلم وتأهيله، تعزيز صورة التعليم، تقوية التعليم التقني والثقافي، الاهتمام بالتعليم غير النظامي

كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي: مشاركة منظمات المجتمع المدني في التعليم تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً، مشاركة المنظمات الدولية في بناء القدرات والعون الفني وتمويل الخطة التربوية، مساهمة المؤسسات والهيئات الوطنية في دعم التعليم غير النظامي والتعليم الحرفي والتقني.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في السودان. وتضمنت مهامه: مراقبة ومتابعة تطور تنفيذ الخطة، وجود مؤسسات على مستوى الولاية والمحلية وقومياً لهذا الامر. وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة، منها قياس التحصيل للصف الرابع أساس، قياس الصف السادس والسابع أساس، قياس مؤشر تكلفة التلميذ. كما تم وضع أدوات للمتابعة والرصد والتقويم تتضمن: تقوية القدرات البشرية من خلال المؤشرات التربوية التي تعكس تطور التعليم من معدلات التحاق وحضور وكفاءة وكفاية تعليمية ومؤشرات الخدمات التعليمية المقدمة، وقيام الدراسات النوعية ذات الصلة بالرصد والمتابعة والتقويم.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في زيادة نسبة الصرف على التعليم من الناتج القومي وميزانية الدولة **(82%)** حسب توصيات المؤتمر القومي الثالث للتعليم **(فبراير2012م)** والمجازة من مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية. وتشكل نسبة الزيادة المالية للتعليم 4%، من الميزانية العامة للدولة.

4- قدمت السودان في عام 2010 تقرير واحد عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم الذي تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسؤوليته

جمهورية العراق:

1- قامت جمهورية العراق بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها في عام 2009, وتتكون اللجنة من 28 مستشار وخبير وقائد تربوي، وحددت اللجنة مهام تتمثل في العمل على: إعداد الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق للمدة 2020/2012.

وقامت اللجنة بدارسة الخطة، وتم وضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها والتي تتمثل في العمل على تشخيص واقع حال التربية والتعليم العالي في العراق، وتحديد أهم التحديات والأولويات، وكذلك وضع الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والتوجهات الإستراتيجية والمشاريع.

كما تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي: دور وزارة التربية في المركز وإقليم كوردستان، ودور وزارة التعليم العالي في المركز وإقليم كوردستان، ودور وزارتي المالية والتخطيط.

2- كما تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في جمهورية العراق، وتضمنت مهامه متابعة الإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية وبالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة، منها الإدارة الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي في قطاع التربية والتعليم العالي، وتم وضع عدد من الأدوات للمتابعة والرصد والتقويم منها تحديد فصل خاص بالإستراتيجية للمتابعة والتقويم وتحديد سكرتارية تنفيذية لمتابعة التنفيذ.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في وضع آليات للتنسيق مع وزارتي المالية والتخطيط بصدد تمويل المشاريع الواردة في الإستراتيجية لوزارتي التربية والتعليم العالي (المركز والإقليم) لتحديد التمويل الخاص بالمشاريع لكل سنة من السنوات، كما قامت جمهورية العراق بزيادة المخصصات المالية للتعليم

4- وفيما يخص تقديم تقرير سنوي مفصل عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم أفادت الجهة المعنية بجمهورية العراق بأنه لم يتم تقديم تلك التقارير وذلك بسبب ضعف التنسيق والتواصل.

سلطنة عُمان:

1- قامت سلطنة عمان بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها في عام 2009، وتم تعيين أمين اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم كرئيس لها، وتتكون اللجنة من الخبراء والأكاديميين والمسئولين بمجالات الخطة، وحددت للجنة مهام تتمثل في دراسة الخطة العربية، اقتراح الأنشطة والبرامج ومتابعة التنفيذ والتقييم ودراسة مقارنة بوضع السلطنة مع متطلبات الخطة.

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، وتم وضع آلية عمل، مثل تحديد الفترة الزمنية المقترحة للتنفيذ، إعطاء مسؤولية متابعة التنفيذ للجهة المعنية بصورة مباشرو لضمان التنفيذ بصورة صحيحة.

كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في أن تتولى كل مؤسسة توفير الموازنات اللازمة لتنفيذ البرامج المقترحة من خلال موازناتها السنوية ومن الخطط الخمسية القطاعية، وأن تقوم كل مؤسسة بالإشراف على تنفيذ البرامج المقترحة المختصة بها.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في سلطنة عمان في عام 2010، وتم تعيين مدير دائرة الإحصاء والمؤشرات التربوية بوزارة التربية والتعليم كمسؤول عن المرصد، وتضمنت مهامه الاهتمام بتوفير الإحصائيات التربوية، التنسيق مع الجهات المعنية لتزويد المرصد العربي بالبيانات الإحصائية ومقارنة المؤشرات الوطنية بالمؤشرات العربية والعالمية، وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث منها رصد واقع التعليم في سلطنة عمان، مقارنة بمتطلبات خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، كما تم وضع عدد من الأدوات للمتابعة والرصد والتقويم/ وهي متابعة رصد الموازنات اللازمة لتنفيذ الأنشطة سنوياً وإسناد متابعة تنفيذ كل مشروع لكل مديرية معنية لضمان سير تنفيذه، وإعادة تقييم ما تتم تنفيذه من خلال الخطة بصفة دورية.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة بتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في: إدراج الأنشطة المقترحة ضمن الخطة الخمسية الثامنة (2011-2015)، مراجعة وجود الموازنات اللازمة سنوياً من مخصصات المؤسسات المعنية، كما قامت سلطنة عمان بزيادة المخصصات المالية للتعليم ، حيث بلغ إجمالي الإنفاق لقطاع التعليم نحو (1.3) مليار ريال عماني، حوالي (3.4) مليار دولار أمريكي، بنسبة 13% من إجمالي الإنفاق لعام 2012.

4- قدمت سلطنة عمان تقرير أولي خلال عام 2010، وتقريراً ثانياً حول رصد واقع التعليم في سلطنة عمان مقارنة بمتطلبات خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، وتقريراً ثالثاً حول الخطة الوطنية لمواكبة خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

دولة فلسطين:

1- قامت دولة فلسطين بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها في عام 2000 أي منذ إطلاق الخطة الخمسية الأولى، وتتكون اللجنة من معالي الوزير والوكيل والوكلاء المساعدون ومدير عام التخطيط ومدير عام المالية، وحددت للجنة مهام تتمثل في رسم السياسات، إقرار الخطط السنوية ومتابعة الانجازات والنتائج،

وقامت اللجنة بدراسة الخطة، وتم وضع آلية عمل، مثل اعتماد دائرة لمتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية والسنوية، ووضع آليات لإعداد الخطط السنوية ومتابعة تنفيذها.

كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في المشاركة في المراجعة السنوية ومراجعة الخطة السنوية وإبداء الملاحظات قبل اعتمادها.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في فلسطين، وتضمنت مهامه جمع وتحليل وإصدار المؤشرات والبيانات الإحصائية ومتابعة تنفيذ الخطة. ، وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث

منها دراسات تربوية ذات علاقة بالمؤشرات ومصادر التحقق، كما تم وضع عدد من الأدوات للمتابعة والرصد والتقويم/ وهي أدوات نوعية مبنية على دراسات (أدوات ملاحظة صفية واستبانات واختبارات..) بالإضافة إلى أدوات كمية من قاعدة البيانات التربوية.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة بتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في: سلة التمويل المشترك من خلال وزارة المالية، والاتفاقيات الثنائية مع الممولين بالاعتماد على خطة الوزارة، وتصل المخصصات المالية للتعليم في فلسطين إلى 19%.

دولة الكويت:

1- قامت دولة الكويت بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بموجب القرار رقم (249) في عام 2009. وتم تسمية المنسق الوطني العام وهو الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة. وتتكون اللجنة من وكيل وزارة التربية (رئيسا) وعدد 5 وكلاء مساعدين بوزارة التربية، المنسق الوطني العام، مقرر للفريق (مستشار بمكتب وكيل وزارة التربية). وحددت لها مهام تتمثل في العمل علي : وضع خطة سنوية، التنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مناقشة المشروعات المقدمة من فرق العمل الفرعية، التنسيق مع الجهات المعنية بوزارة التربية عن مدى تنفيذ مشروعات تطوير التعليم، مناقشة تقارير انجازات السنوية لفريق العمل وإنشاء المراصد الوطنية.

قامت اللجنة بدراسة الخطة ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بتشكيل عدد (5) فرق فرعية بموجب القرار الوزاري رقم 2009/248، وهي (فريق حول الحق في التعليم – فريق حول النظم التربوية – فريق حول جودة التعليم – فريق حول التنمية المستدامة – فريق حول التعاون العربي)ولم يتم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، نظرا لاقتصار العمل علي وزارة التربية.

2- تم إنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في الكويت بموجب قرار رقم 5/51823 بتاريخ 2010/7/28، وتضمنت مهامه: إعداد دراسات الجدوى للبرنامج المطلوب تنفيذها، وتوفير البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها فرق العمل، وتحليل التقارير الواردة من الفرق الفرعية، وتوفير البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها المنظمة. ولم يتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة نظراً للاعتماد على مشروعات الخطة الإنمائية لتطوير التعليم والتي تم تحديدها بناء علي الاحتياجات الفعلية للتطوير والدراسات المسبقة. وتم وضع أدوات للمتابعة والرصد والتقويم تتضمن: تعبئة نماذج حصر المعلومات حول عناصر العلمية التعليمية بدولة الكويت وتزويد المنظمة العربية بها، عقد اجتماعات دورية مع فرق العمل، الاطلاع علي تقارير فرق العمل، التنسيق مع إدارة التخطيط في حصر وتجميع البيانات الإحصائية ووضع المؤشرات التربوية.

3- فيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير تتمثل هذه الآلية في إعداد ميزانيات سنوية لتنفيذ المشروعات، ومناقشة الميزانيات المطلوبة مع وزارة المالية لإقرارها. وقامت الكويت بزيادة

المخصصات المالية للتعليم لعام 2007/2006 زيادة سنوية 21%، لعام 2008/2007 زيادة سنوية 8.7%، لعام 2009/2008 زيادة سنوية 22.4%، لعام 2010/2009 زيادة سنوية 4.5%، ولعام 2011/2010 زيادة سنوية 4.4%، ونسبة المخصصات المالية للتعليم في موازنة الدولة لعام 2005 /2006 نسبة 8.61%، لعام 2007/2006 نسبة 6.44%، لعام 2008/2007 نسبة 9.21%، لعام 2009/2008 نسبة 5.29%، لعام 2010/2009 نسبة 10.9%، لعام 2011/2010 نسبة 6.4%.

4- قامت دولة الكويت بتقديم تقريرين: (التقرير الأول حول مسيرة العمل في دولة الكويت لتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بتاريخ أكتوبر 2009، والتقرير الثاني حول الموضوع ذاته بتاريخ 2010).

المملكة المغربية:

1- قامت المملكة المغربية بتشكيل لجنة لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعاتها، في عام 2009، وتتكون اللجنة من السيد الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية، المدير والمعالج المركزي، ومديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومن مهام اللجنة: التنسيق، التتبع، المواكبة والتقييم. قامت اللجنة بدراسة الخطة ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته وهي: المنسقون للمشاريع علي الصعيد المركزي ورؤساء المشاريع علي الصعيد الجهوي. كما تم تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة، وتتمثل هذه الأدوار في ما يلي: الدعم المادي والتقني لتنفيذ الخطة والتتبع والتقييم.

2- تم أنشاء مرصد وطني للتربية والتعليم في المملكة المغربية في عام 2009، والمنسق الوطني هو مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط وتضمنت مهام المرصد الوطني : التتبع، التنسيق، الدعم التقني والدراسات. وتم في هذا الشأن وضع دراسات وبحوث مساندة منها : مقارنة النوع، تطوير التعليم التقني والتوجيه حول التعليم العلمي، دراسة حول تنظيم التعليم الأولي – بحوث حول تطوير آليات التدريس بالمغرب – بيداغوجيا التدريس. وتم وضع أدوات للمتابعة والرصد والتقويم وهي: نظام معلوماتي لتتبع المشاريع، المؤشرات، الاتصال والتواصل حول المشاريع.

3- وفيما يخص الآلية الخاصة لتمويل عمليات التطوير، تتمثل هذه الآلية في التمويل الحكومي – تمويل المانحين الدوليين علي شكل قروض وهبات. وتشكل موازنة قطاع التعليم 25% من الميزانية العامة للدولة مع بداية المشروع عام 2009.

4- لم تقدم المملكة المغربية تقرير سنوي مفصل عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية وذلك نظراً لتقديم البرنامج الاستعجالي إلى كافة المؤسسات بالمغرب والمانحين الدوليين (اليونسكو – البنك الدولي– الاتحاد الأوروبي – البنك الإسلامي للتنمية – البنك الإفريقي للتنمية – منظمة الالكسو – منظمة الايسيسكو).

ثانياً: جاء في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي ثلاث آليات للدعم وبرامجه على مستوى الدول:

1- تحدد الدول كل على حدة البرامج التفصيلية لتطوير التعليم في كل مرحلة من مراحل التعليم، الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة.

2- تتقدم الدول بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، مبينة احتياجات المشروع

3- توضع الدول آلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها.

وفي هذا الشأن قامت الدول العربية بتنفيذ ذلك على النحو التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية:

1- حددت المملكة الأردنية الهاشمية برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية، وهي على النحو التالي:

- برنامج رياض الأطفال: التوعية والتوجيه، رفع الاستعداد للتعليم، التغذية المدرسية، التوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية.
- برنامج التعليم الأساسي: تقوية الطلبة، تدريب المعلمين الجدد، تطوير المديرية والمدرسة، إنشاء أبنية مدرسية، إنشاء مراكز مصادر تعلم، التغذية المدرسية.
- برنامج التعليم الثانوي (الأكاديمي والمهني): دمج النوع الاجتماعي، تطوير امتحانات الثانوية العامة، ربط المدارس إلكترونياً.

وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في إطار إنفاق متوسط المدى، وموازنة موجهة بالنتائج.

2- اقتصرت دراسات الجدوى للبرامج في الأردن على الخطة الوطنية للتعليم، وهناك مخطط لعمل دراسات جدوى لدعمها من الحساب العربي للتطوير.

3- وفيما يخص الآلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، تم ذلك من خلال إشراكهم في مجالس التربية والتعليم، والشراكة الفعالة مع القطاع الخاص في تأسيس المدارس وتسهيل عملها، وتطوير آليات العمل مع القطاع الخاص من حيث تطوير التشريعات التربوية بما يضمن إدخال تعديلات تعزز من دور القطاع الخاص في إنشاء ودعم البرامج المختلفة، وتقديم التسهيلات المناسب لفتح المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمدارس والمراكز التعليمية.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

1- حددت دولة الإمارات العربية المتحدة برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية، وشملت: المناهج والامتحانات، التنمية المهنية للمعلمين، الرقابة والاعتماد المدرسي، دمج التكنولوجيا في

التعليم، تطوير البيئات المدرسية. وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في ميزانيات خاصة لكل مبادرة وبرنامج بعد اعتماد هذه البرامج.

2- وفيما يخص التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، لم تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة لذلك.

3- وفيما يخص الآلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، تم ذلك من خلال تبني الوزارة شراكة فاعلة مع بعض مؤسسات القطاع الخاص التي تدعم برامج تطوير التعليم ومنها شركات الاتصالات وشركات إنتاج النفط والمؤسسات المحلية في الإمارات المختلفة.

الجمهورية التونسية:

1- حددت الجمهورية التونسية برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية، وشملت: تطوير جودة وأداء التعليم المدرسي والتعليم العالي على كافة المستويات وضمان فاعليتها، وتطوير نسب التغطية بالتربية ما قبل المدرسية وتطوير محتوياتها، ودفع التغطية ببرامج التدخل الاجتماعي لمقاومة الأمية ودعم التعليم مدى الحياة، وتطوير مكونات وبرامج التكوين المهني ودعم علاقته بقطاعات التربية والتعليم العالي وسوق العمل (ودعم التشغيلية). وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في تركيز اللجان الوطنية للتفكير في إصلاح منظومات التربة والتعليم العالي والتكوين المهني، وتطوير المناهج والبرامج والمقررات الرسمية لجميع مكونات المنظومة، وتم تخصيص 7.5% من الناتج الداخلي الخام لقطاعات الاستثمار في الرأس المال البشري.

2- وفيما يخص التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، أفادت الجهة المعنية بتونس بأنه لم يتم التنسيق بين جميع المكونات في هذا الإطار ولم يرد في شأنه توجهات واضحة من الجهة الراعية.

3- وفيما يخص الآلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، فقد تم دعم آليات مساهمة القطاع الخاص في معاضدة جهود الدولة في المجال: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المعنية (التربية قبل المدرسية – التعليم المدرسي – التعليم العالي – التكوين المهني) من خلال تطوير الجانب القانوني والتشريعي في الغرض (مجلة التشجيع على الاستثمار) وإسناد القطاع الخاص بامتيازات في المجال لدفعه على مزيد من الاستثمار.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1- حددت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية البرامج التفصيلية لتطوير التعليم في كل مرحلة من مراحل التعليم، وشملت: برامج تكوينية في الأطوار الثلاثة، الوتيرة المدرسية في التعليم الابتدائي، تخفيف البرامج الدراسية وتطويرها، إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الفعل التعليمي / التعلمي، المدارس ذات النظام الداخلي ونصف الداخلي، منحة التمدرس التي أقرها رئيس

الجمهورية، المكتبات المدرسية، مجانية الكتاب المدرسي، الأدوات المدرسية، المطاعم المدرسية، المنح الدراسية، الصحة المدرسية، النقل المدرسي. وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة، والميزانيات الإضافية مدمجة في الزيادة الإجمالية لميزانية التعليم.

2- وفيما يخص التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، لم تتقدم الجهة المعنية بالجزائر إفادة في هذا الشأن.

المملكة العربية السعودية:

1- حددت المملكة العربية السعودية برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية حيث يوجد مشروع مستقل لتطوير التعليم "مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم" ولدى إدارة المشروع خطة إستراتيجية وبرامج وميزانيات متعددة لتطوير التعليم.

وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في إصدار الخطة المتضمنة للآليات والبرامج والميزانيات لتطوير التعليم من خلال مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم.

2- وتقدمت المملكة العربية السعودية بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم.

3- وفيما يخص الآلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، فتضمنت الخطط التطويرية للتعليم في المملكة العربية السعودية مشاركة المجتمع المدني ومؤسساته ومنظماته في وضع الخطط والمشاركة في تحسين الأداء، أما التمويل فلم يتم ذلك بشكل مباشر حيث تم تخصيص كافة ميزانيات التطوير والتحسين من قبل الميزانية العامة للدولة.

جمهورية السودان:

1- حددت جمهورية السودان برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية، وشملت: زيادة نسبة الالتحاق في مراحل (قبل مدرسي ، اساس وثانوي)، تطوير التعليم التقني، تطوير التعليم غير النظامي الموازي، النشاط الطلابي والمناشط غير الصفية . وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في قيام صندوق دعم التعليم، زيادة نسبة تخصيص التعليم في الموازنة العامة، تنسيق موارد المنظمات المحلية والدولية، المساهمة الفاعلة من المجالس التربوية.

2- تقدمت السودان بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، ومشروعات التنمية قائمة فعلاً.

3- وضعت السودان آلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، وتتمثل الآلية في هذا الشأن في المنتدى التربوي للتعليم للجميع على المستوى القومي والولائي والمحليات والمناطق، والمجالس التربوية.

جمهورية العراق:

1- حددت جمهورية العراق برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية، وهي على النحو التالي:
   أ. برنامج تطوير التعليم العام.
   ب. برنامج تطوير التعليم المهني والتقني.
   ج. وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في تحديد فصل خاص بالإستراتيجية يتناول موضوع التمويل.
2- وفيما يخص التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، لم تتقدم جمهورية العراق لذلك بسبب ضعف التنسيق والتواصل.
3- وفيما يخص الآلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، تم ذلك من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني ممثلة بنقابة المعلمين ورابطة التدريسيين الجامعين في اللجان المُشكلة للجان الخبراء والاستشاريين واللجان الفنية.

سلطنة عُمان:

1- حددت سلطنة عمان برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية كما يلي: بحيث اشتملت الخطة على 87 برنامج موزعة على النحو التالي:
   - التعليم قبل المدرسي (5 برامج)
   - التعليم الأساسي (10 برامج)
   - التعليم ما بعد الأساسي (5 برنامج)
   - محو الأمية وتعليم الكبار (11 برنامج)
   - التعليم التقني والتدريب المهني (21 برنامج)
   - التعليم العالي والبحث العلمي (35 برنامج).

   كما تم إدراج البرامج المقرحة ضمن أولويات الخطة التنموية الخمسية الثامنة (2011-2015) لضمان توفير الدعم اللازم لتنفيذها.
2- وفيما يخص التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم فلم تتقدم سلطنة عمان لعدم وضوح هذا الأمر لهم وعدم تلقيهم أي رسالة تشير إلى وجود حساب عربي لتنفيذ الخطة وتقديم المقترحات.
3- وفيما يخص الآلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، فالتمويل الحكومي بنسبة 100% وهناك تعاون في تنفيذ مشاريع مع القطاع الخاص.

دولة الكويت:

1- وضعت دولة الكويت إطار عام لخطة تطوير التعليم ضمن الخطة الإنمائية للسنوات (2010،2011-2013،2014) وشمل:

- تطوير المناهج الدراسية، تعزيز القيم الايجابية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتأصيلها وبخاصة قيم ومفاهيم المواطنة المرتبطة بالديمقراطية والحرية وسيادة القانون وثقافة التسامح والقبول بالأخرى وحقوق الإنسان.
- تنويع التعليم الثانوي بما يشتمل المدرسة الرياضية والتعليم التقني ومدارس المتفوقين.
- تطوير المنظومة التعليمية من خلال التكامل بين المراحل التعليمية المختلفة.
- تحويل المركز الوطني لتطوير التعليم بما يجعله مركزاً للقياس والتقويم وما يضمن له الاستقلالية عن أجهزة وزارة التربية.
- تطوير دور المجلس الأعلى للتعليم كمجلس مستقل.
- تطوير الأنشطة وفعاليات الإدارة المدرسية وأساليب التدريس والتقويم وغيرها لتنمية اتجاهات الطلبة نحو التخصصات العلمية.
- الارتقاء بعناصر الكفاءة الداخلية للعملية وتطوير طرق التدريس في ظل نظام مرن للتجريب بكافة أنواع التعليم.
- إعادة النظر في الفترة الزمنية للعملية التعليمية بالمراحل المختلفة بدولة الكويت بما يتوافق بالمعايير الدولية.
- وضع الضوابط والمعايير التي ترتقي بأداء المعلم.
- الارتقاء بضوابط ومعايير تحقيق التميز في العملية التعليمية.
- تطبيق الإستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية بالتعليم العام وجميع أنواع التعليم الأخرى واستكمال وتطوير مشروعات الحكومة الالكترونية في الأعمال الإدارية.
- تطوير الإدارات التربوية وتحقيق التنمية المهنية للقياديين والعاملين بالتعليم العام وجميع أنواع التعليم الأخرى.
- تطبيق معايير الجودة الإدارية بوزارة التربية.
- تنفيذ مشروعات تطوير التجهيزات المدرسية بالتعليم العام وجميع أنواع التعليم الأخرى.
- وضع آلية لتقييم مدارس التعليم الخاص.
- المشاريع الإنشائية.
- الإدارة المتكاملة لمنظومة البيئة التعليمية.
- مشروع إدارة ومتابعة المشروعات التنموية.
- استحداث مركز التنمية والاستشارات الاجتماعية والنفسية.
- تطوير العملية التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة (الموهوبين – المعاقين).

وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في التمويل الذاتي من ميزانية الدولة.

2- وبشأن التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التعليم، لم تتقدم دولة الكويت وذلك نظراً لاعتمادها علي التمويل الذاتي من ميزانية الدولة.

3- وفيما يخص آلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، لم تقوم دولة الكويت بوضع آلية نظراً لتمويلها الذاتي من ميزانية الدولة.

المملكة المغربية:

1- حددت المملكة المغربية برامج تطوير التعليم حسب المراحل التعليمية، والمتمثلة في تعميم وتطوير التعليم الأولي في أفق 2015، التحقيق الفعلي لالتزاميه التعليم إلي سن 15سنة، حفز روح المبادرة والتميز في المرحلة الثانوية التأهيلية والجامعية. وتم تحديد الآليات اللازمة والبرامج والميزانيات المقترحة والمتمثلة في آليات التعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للمناقشة والمصادقة علي المخطط السنوي للجهة والميزانية المخصصة لها عن طريق الندوات الجهوية.

2- وبشأن التقدم بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، لم تقم المملكة المغربية بدراسة جدوى نظراً لما تم في البداية من حيث التركيز على المشاريع الكبرى التي تتبناها الدولة والمانحين الدوليين، وفي المرحلة الثانية سيتم إعداد مشاريع تنمية الموارد البشرية لتطوير التربية.

3- وفيما يخص الآلية المشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها، وتم في ذلك إبرام اتفاقية شراكة مع بعض القطاعات الخاصة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والمقاولات.

ثالثاً: جاء في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي ثلاث آليات لبدائل التمويل على مستوى الدول:

1- وضع آلية عملية لمساهمة القطاع الخاص في عملية التمويل وتحديد المجالات التي يسهم بها.

2- إنشاء صناديق أو حسابات قطرية لتمويل التعليم وتحديد مصادرها، وآليات عملها.

3- البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية.

وفي هذا الشأن قامت الدول العربية بتنفيذ ذلك على النحو التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية:

1- يساهم القطاع الخاص في عملية تمويل تطوير التعليم في الأردن في عدد من المجالات هي: إنشاء وتأسيس المدارس الخاصة، تطوير البيئة التعليمية (مبادرة مدرستي، صيانة المباني، ....)، التطوير المهني لأداء المعلمين، تطوير آليات اعتماد معايير المشاركة المجتمعية مع المدرسة، إنشاء مجالس التطوير التربوية من مختلف القطاعات من مؤسسات المجتمع ومن الأفراد.

2- تم إنشاء صندوق لتمويل التعليم وهو صندوق ضريبة المعارف، ومن خلاله يتم تحصيل ضرائب المباني والمنشآت بنسبة 2% توضع في حساب هذا الصندوق لدعم البرامج والمشاريع التربوية التعليمية.

3- وتم البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية، والمؤسسات التي ساهمت هي: القروض والمنح الدولية (CIDA, UNESCO, UNISEF, EU, USAID)، المساعدات والمنح المحلية والعربية، والمبادرات الملكية السامية، ومبادرة مدرستي.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

1- يساهم القطاع الخاص في عملية تمويل تطوير التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في عدد من المجالات هي: مبادرة محمد بن راشد للتعليم الذكي، أبنية وتجهيزات مدرسية، دعم برامج مدرسية، برامج تدريب المعلمين، الأنشطة الطلابية.

الجمهورية التونسية:

1- يساهم القطاع الخاص في عملية تمويل تطوير التعليم في تونس في عدد من المجالات هي: التربية قبل المدرسية، التعليم المدرسي، التعليم العالي، التكوين المهني.

2- وفيما يخص إنشاء صندوق أو حساب قطري لتمويل التعليم في تونس، فقد أفادت الجهة المعنية بأنه لم يتم إنشاء الصندوق أو الحساب القطري، إذ يموّل القطاع بشكل كلي مباشرة من ميزانية الدولة.

3- وقامت تونس بالبحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية، وتعتبر الخطة تمشّ عام محدد لتوجهات القطاع التربوي في البلاد، لذلك يعتبر الممولون والمانحون والمؤسسات الراعية المتدخلة في القطاع التربوي-التعليمي-التكويني في تونس ممولة الجزء من نشاطات الخطة بشكل مباشر أو ثنائي. والمؤسسات التي ساهمت هي: البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الأوربي، التعاون الثنائي، منظمة اليونسيف ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1- وبالنسبة لآلية مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها محدودة ما عدا: مشاركة جمعيات أولياء الأمور، مشاركة وزارة الشبيبة والرياضة في تطوير التربية البدنية والرياضية، مشاركة وزارة الثقافة في تموين المكتبات المدرسية، ومشاركة وزارة الصحة في تطوير المنظومة الصحية في المدرسة.

المملكة العربية السعودية:

1- لم يتم وضع آلية مشاركة للقطاع الخاص في عملية التمويل.

2- لم يتم إنشاء صندوق أو حساب قطري لتمويل التعليم حيث تمويل التعليم بالكامل من الميزانية العامة للدولة.

3- لم يتم البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات تمويل عربية ودولية، لعدم وجود حاجة لذلك حيث تتوفر ميزانية للتعليم في المملكة العربية السعودية.

جمهورية السودان:

1- وضعت السودان آلية لمساهمة القطاع الخاص في عملية التمويل، وصندوق دعم التعليم قيد التنفيذ ومجاز كأحد أهم توصيات المؤتمر القومي للتعليم.
2- تم إنشاء صندوق لتمويل التعليم في السودان، وهو بحاجة إلى تفعيل.
3- وقامت السودان بالبحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية، والمؤسسات التي ساهمت هي: البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي، البنك الدولي، الاتحاد الأوربي، منظمات الأمم المتحدة (اليونسيف، اليونسكو)، الشراكة العالمية من قبل التعليم (GPE).

جمهورية العراق:

1- لم يتم وضع آلية مشاركة للقطاع الخاص في عملية التمويل.
2- لم يتم إنشاء صندوق أو حساب قطري لتمويل التعليم حيث تمويل التعليم بالكامل من الميزانية العامة للدولة.
3- لم يتم البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات تمويل عربية ودولية، لعدم وجود حاجة لذلك حيث تتوفر ميزانية للتعليم في المملكة العربية السعودية.

سلطنة عُمان:

1- التمويل حكومي وهناك تعاون في تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات مع القطاع الخاص.
2- لم يتم إنشاء صناديق أو حسابات قطرية لتمويل التعليم، لان تمويل التعليم حكومي.
3- لم يتم البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات تمويل عربية ودولية، حيث لا يوجد تمويل خارجي.

دولة الكويت:

1- فيما يخص وضع آلية لمساهمة القطاع الخاص في عملية التمويل وتحديد المجالات التي يسهم بها، لم تقوم دولة الكويت بوضع آلية نظراً لتمويلها الذاتي من ميزانية الدولة.
2- لم يتم إنشاء صندوق أو حساب قطري لتمويل التعليم في دولة الكويت لاعتمادها علي تمويلها الذاتي من ميزانية الدولة.
3- لم يتم البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية، لاعتمادها علي تمويلها الذاتي من ميزانية الدولة.

المملكة المغربية:

1- يساهم القطاع الخاص في عملية تمويل تطوير التعليم في مملكة المغرب في عدد من المجالات، وتضم: بناء المؤسسات للتعليم الخصوصي، توظيف المدرسين والمدرسات، تسير وتوسيع الشبكة العنكبوتية (نيت)، تشجيع التميز، تمويل المشاريع للشباب الحاصلين على الشهادات العليا، احتضان المؤسسات التعليمية من طرف المقاولات

2- لم يتم إنشاء صندوق أو حساب قطري لتمويل التعليم في المملكة المغربية.

3- وتم البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية والمؤسسات التي ساهمت هي: (البنك الدولي – الاتحاد الأوروبي – البنك الإفريقي – البنك الأوروبي للاستثمار BEI – الوكالة الفرنسية للتنمية – الصندوق السعودية للتنمية).

تحسين مستوى الرعاية الصحية

الفقرة أولاً/13 مــن القــرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (13) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ- الإحاطة علماً بالخطة الإستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة في الدول العربية (2011-2016)

ب- الإحاطة علماً بتوقيع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط) بتاريخ 2009/12/13، المتضمنة تقديم الدعم التقني اللازم لتحسين مستوى الرعاية الصحية وإعداد برامج وتنظيم أنشطة مشتركة، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الإطار.

ج- التأكيد على أهمية مواصلة الدول الأعضاء ومجلس وزراء الصحة العرب جهودهم لتحسين مستوى الرعاية الصحية من خلال تطوير وتحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة خاصة في الريف والمناطق العشوائية والمحرومة، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال والمسنين، والتركيز على تنمية القدرات الفنية للفرق الصحية.

د- الطلب من مجلس وزراء الصحة العرب وضع خطة للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

هـ- الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تحقيق الاكتفاء في تخصيص صحة الأسرة ووضع الحوافز المشجعة لأطباء الأسرة، وزيادة عدد المراكز التدريبية في هذا المجال.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**
- **مجلس وزراء الصحة العرب**
- **الدول العربية**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ تحسين مستوى الرعاية الصحية

الإجراءات المتخذة:

- شهدت عملية تحسين مستوى الرعاية الصحية تقدماً ملحوظاً في معظم الدول العربية، من خلال تطوير وتحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة بالريف والحضر والمناطق العشوائية والمحرومة، والتركيز على تنمية قدرات الفرق الصحية فنياً وتنظيمياً وإدارياً، لتقديم أفضل الخدمات الصحية المقدمة للأم والطفل والمسنين. وقد انتهت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء من الإستراتيجية العربية للرعاية الصحية الأولية والتي تشكل الأساس الفاعل لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين بصورة شاملة ومتكاملة، واقر مجلس وزراء الصحة العرب الإستراتيجية في دورته الـــ(35) التي عقدت في بيروت يومي 9 و 10 مارس 2011، ويجري حالياً الإعداد لخطة العمل الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية في الدول الأقل نمواً، ونظمت الأمانة العامة اجتماعين لفريق العمل المصغر المعني بمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لإستراتيجية تطوير الرعاية الصحية الأولية بالدول العربية، الأول يومي 23-2012/4/24، والثاني خلال الفترة 14-2012/5/18 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بمشاركة (البحرين، تونس، السعودية، قطر، مصر، ليبيا، السودان) حيث تم وضع الخطة

التنفيذية لتطبيق الإستراتيجية وإرسالها إلى الدول الأعضاء للاسترشاد بها عن تطبيق الإستراتيجية.

ملخص تقييمي:

شهدت عملية تحسين مستوى الرعاية الصحية تقدماً ملحوظاً في معظم الدول العربية، من خلال تطوير وتحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة بالريف والحضر والمناطق العشوائية والمحرومة، والتركيز على تنمية قدرات الفرق الصحية فنياً وتنظيمياً وإدارياً، لتقديم أفضل الخدمات الصحية بحيث تكون رعاية متكاملة لا تقتصر على الخدمات العلاجية فقط، بالإضافة إلى تحسن الخدمات الصحية المقدمة للأم والطفل والمسنين، والعمل جاري حالياً لوضع الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية، مع التأكيد على أهمية زيادة عدد المؤهلين من طب الأسرة، وإشراك الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة، لسد الفجوة الحالية، والعمل على إيجاد حلول سريعة لتحقيق الاكتفاء في تخصص صحة الأسرة، ووضع الحوافز المغرية لأطباء الأسرة، نظراً للندرة والحاجة الكبيرة لهذا التخصص، وزيادة عدد المراكز التدريبية بصفة عاجلة، لتنفيذ البرامج قصيرة المدى لسد العجز الكبير في تخصص طب الأسرة، وزيادة عدد المدربين في تخصص طب الأسرة.

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية

الفقرة أولاً/15 من القــرار ق.ق 18 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (15) الصادر عن قمة الكويت 2009

بنود القرار:

أ- دعوة الدول العربية إلى دعم وتوسيع مجالات عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي كشركاء في عملية التنمية وتفعيل أدوارها وتيسير مشاركتهــا في فعاليات منظومة العمل العربي المشترك.

ب- دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي إلى تنسيق جهودها والمساهمة بفاعلية في الجهود التنموية في الدول العربية.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية

الإجراءات المتخذة:

– في إطار التعاون بين الجامعة العربية ومنظمات المجتمع المدني العربي، تم الاتفاق بين الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) التي تتمتع بصفة مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدارة المجتمع المدني وبالتنسيق والتعاون مع إدارة البيئة بالأمانة العامة، على عقد اجتماع إقليمي تحت عنوان" دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة التغيرات المناخية)، في الفترة من 10/31– 2009/11/1، شارك في هذا اللقاء 18 منظمة عربية إضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية الأخرى، هدف الاجتماع الإقليمي إلى التحضير غير الحكومي من قبل منظمات المجتمع المدني للمؤتمر الدولي الذي أنعقد في كوبنهاجن في شهر ديسمبر 2009، حول تغير المناخ، وناقش موضوع اتفاقية جديدة حول تغير المناخ لكي تحل مكان اتفاقية كيوتو بعد انتهاء سنة 2012، وصدر عن الاجتماع (إعلان القاهرة، نوفمبر 2009)، الذي يدعو إلى:–

- ضرورة بذل جهود تنفيذية عملية اكبر لمواجهة قضية التغيرات المناخية والاستعداد لمواجهة التحدي الكبير من المفروض علينا مواجهته وطنياً وإقليمياً، حيث يهدد وجودنا وحياتنا وبيئتنا الوطنية والعربية.

- ضرورة التزام منظمات المجتمع المدني بتفعيل دورهـــا للمشاركة في مواجهة التغيـــرات المناخية مـــن خـــلال برامـــج التكيـــف على المستويين المحلي والوطني، وتحديد أدوار محددة لها ومحاسبتها علـــى أدائها من قبل السلطات المسئولة.

الطلب من الحكومات:

أ- عدم قبول أية إجراءات لفرض أية التزامات على الدول العربية لخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري.

ب- اتخاذ إجراءات مناسبة وقوية على الصعيد الوطني من شأنها أن تخفض من انبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال استخداماتها لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتوجيه الاستثمارات المباشـــرة في مجـــال التكنولوجيـــا الخضـــراء وبناء البنية التحتية الخضراء.

ج- أهمية تنسيق جهود التكيف على المستوى الإقليمي لضمان فعالية التنفيذ للمشروعات التي تقلل من تأثر التغير المناخي.

د- دعم أدوار وأنشطة منظمات المجتمع المدني وتوفير التمويل اللازم لها وإشراكها في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التكيف لمواجهة تغير المناخ.

- نظمت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي الأول حول تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية في تعزيز العمل العربي المشترك يومي 20-21 /2009/12 بمقر الأمانة العامة، وشارك في الاجتماع العديد من منظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية الحاصلة على صفة مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

- دعوة الحكومات العربية للنظر في مشاركة منظمات المجتمع المدني بعملية تطوير وإصلاح الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشاور معها عند اتخـــاذ القـــرارات فـــي هـــذه المجالات ووضع الآليات المنظمة لها.
- دعوة الحكومات العربية العمل على تسهيل مشاركة المجتمع المـــدني وتفعيـــل دوره فـــي الترويج لقيم الديمقراطية، والعدالة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفـــساد، وتعزيـــز الـــشفافية، والمساءلة، والمشاركة في الرقابة على الانتخابات كلما أمكن ذلك.
- العمل على دعم استقلالية منظمات المجتمع المدني.
- دعوة القطاع الخاص للقيام بمسئوليته الاجتماعية تجاه دعم منظمات المجتمع المدني من خلال التنسيق مع جامعة الدول العربية وفي إطار الترتيبات التي تضعها الجامعة.
- دعوة جامعة الدول العربية لدراسة إمكانية إعداد ميثاق عمل عربي لتنظـــيم العلاقـــة بـــين منظمات المجتمع المدني والحكومات العربية.

- دعوة جامعة الدول العربية (إدارة المجتمع المدني بالأمانة العامة) لدعم شبكات المجتمع المدني المتخصصة والتعريف بها.
- مطالبة منظمات المجتمع المدني بالتحرك العاجل في حماية التراث الحضاري والثقافي في القدس والمناطق التاريخية حفاظاً على الهوية الدينية والتاريخية.

- في إطار اتفاق التعاون المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي دعت الأمانة العامة إلى عقد اجتماع تشاوري مشترك بقرها في القاهرة يومي 23-2009/12/24، حول ظاهرة العداء للإسلام وكيفية ووسائل تصحيح صورة العرب والمسلمين، وشارك في الاجتماع إلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وخلص الاجتماع إلى عدد من التوصيات الهامة التي تسهم بشكل فاعل في تصحيح صورة العرب والمسلمين.
- قامت الأمانة العامة-إدارة المجتمع المدني بالتنسيق مع الجهات المعنية في ليبيا والأمانة العامة لرابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية وذلك للإعداد لعقد الدورة الثالثة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية الذي استضافة ليبيا خلال الفترة 23-2010/10/26.
- قامت الأمانة العامة - إدارة مرصد المجتمع المدني والاتحادات المهنية، بالتعاون مع الجمعية العربية لخدمة المناطق المضارة من الألغام بعقد ندوة حول "دور منظمات المجتمع المدني في خدمة المناطق المتضررة من الألغام" وذلك يومي 4-5 /2010/5، في مقر الأمانة العامة - القاهرة، وصدر عن هذا الاجتماع عدد من التوصيات الهامة في هذا المجال.
- قامت الأمانة العامة -إدارة مرصد المجتمع المدني والاتحادات المهنية، وبالتعاون مع المنظمة العربية للإعاقة بعقد دورة تدريبية (شبه إقليمية) حول إعداد التقارير الموازية لرصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يومي 8 و9 /2010/5، وذلك في مقر الأمانة العامة في القاهرة، وصدر عن الدورة التدريبية عدد من التوصيات الهامة المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع رابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية بعقد الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي لرابطة الصداقة العربية الصينية في 2010/5/10، وصدر عنه بيان ختامي تضمن، الإشادة بدور جامعة الدول العربية الداعم لتطوير الشراكة العربية الصينية والانتقال بها نحو غاياتها المنشودة، وتأكيداً لدور الشعوب العربية في إحداث النقلة الاقتصادية والاجتماعية ودعم مشاريع التنمية، كما تضمن البيان أن تقوم الأمانة العامة لرابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية وممثل جامعة الدول العربية (إدارة مرصد المجتمع المدني) بزيارات ميدانية لبعض الدول العربية.

- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة بعقد ندوة تم خلالها إطلاق المشروع القومي للشباب العربي تحت شعار "تراثي أصل عروبتي"، يوم 2010/7/28، بمقر الأمانة العامة.
- عقدت الأمانة العامة عدة لقاءات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني الحاصلة على صفة مراقب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك لحثها على تفعيل دورها في إثراء العمل العربي المشترك كما تم مناقشتها في إيجاد السبل المناسبة لتحقيق ذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها بالأمانة العامة.
- قامت الأمانة العامة بعقد اجتماع مشترك بين إدارة المجتمع المدني والاتحادات المهنية وممثلي منظمات المجتمع المدني الحاصلة على صفة مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوم 2012/1/10، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة (87). وقد صدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات أهمها:
  - تكليف خبير بإعادة صياغة الدارسة التقييمية وفقا للملاحظات والاقتراحات الواردة من ممثلي المنظمات خلال الاجتماع، وان يتم عرض الدراسة التكميلية على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
  - أن تقوم إدارة مرصد المجتمع المدني بالإسراع في إنشاء قاعدة بيانات تضم مختلف مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية في الدول العربية، والاستعانة بالدعم الفني التي يمكن أن تقدمه المنظمات الحاصلة على صفة مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الثالث عشر للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي في 2012/2/5 والذي تم فيه عرض الدراسة التي أعدها الخبير استكمالا للدراسة التي أعدتها إدارة مرصد المجتمع المدني والاتحادات المهنية. وقد صدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات أهمها:
  - تعميم الدراسة على الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، والطلب منها موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها على الدراسة.
  - تحديث الاستبيان الخاص بمؤسسات المجتمع المدني للعمل العربي المشترك بشأن مقرات منظمات المجتمع المدني (مقر دائم لتلك المنظمة أو استئجار باسم المنظمة)، وكذلك اتفاقيات المقر مع دولة المقر (موثقة من الجهات الرسمية بدولة المقر).
  - عقد اجتماع استثنائي للجنة مؤسسات المجتمع المدني خلال شهر مايو/أيار 2012 في ضوء استكمال البيانات المطلوبة تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

- في ضوء الدراسة المذكورة سيتم اتخاذ مزيد من الإجراءات بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لتفعيل دورها ومعالجة المعوقات التي تعترض هذا الدور حيث أن الدراسة قد أوضحت سبل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وكيفية تمكين هذا الدور من الإسهام بدور فاعل في العمل العربي المشترك وخاصة وان التجربة أثبتت أن هناك عقبات تعيق هذا الدور أكدت عليها الدراسة أيضا وهي أن بعض المنظمات لا تشارك في الفعاليات التي تدعي إليها من قبل الأمانة العامة، كما أن مستوى تمثيل بعضها ليس في المستوى المطلوب.
- وتعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها والتي من شأنها أن تفتح آفاق جديدة للتعاون المثمر بين منظمات المجتمع المدني وجامعة الدول العربية لاسيما ان الجامعة حريصة على استمرار مد جسور التعاون مع منظمات المجتمع المدني لإثراء مسيرة العمل العربي المشترك.
- في مجال المرأة: قامت الأمانة العامة بعدة اجتماعات وأنشطة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وذلك لترسيخ مفهوم الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات من أجل النهوض بأوضاع المرأة في كافة المجالات من خلال تنظيم العديد من الندوات والاجتماعات المشتركة:
- الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني لعرض ومناقشة مسودة تقرير "المرأة العربية CEDAW+30 " الذي تتعاون في إصداره كل من الأمانة العامة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومؤسسة كرامة وذلك خلال يومي 15–16 ديسمبر 2009 بالقاهرة، حيث يهدف التقرير إلى مراجعة ما تم تنفيذه من قبل الدول المنضمة إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة منذ اعتمادها عام 1979،وأهم التحديات والتحفظات التي تعوق التنفيذ الكامل والرؤى المستقبلية في العقد الجديد " خطاب التغيير".
- ندوة تحت عنوان "قصص نجاح المرأة العربية في كرسي القضاء"، بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة، رابطة المرأة العربية، والمعهد السويدي يومي 11–2010/4/12 بمقر الأمانة العامة، حيث ألقت الدكتورة سيما بحوث الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية كلمة الأمانة العامة في الجلسة الافتتاحية، وذلك لدعم حق المرأة في تولى القضاء أسوة بالرجل، عرض تجارب وخبرات الدول في هذا المجال، الدعوة إلى تنقية النصوص التميزية في هذا الشأن وردم الفجوة بين النص والتطبيق الواقعي في تولى المرأة القضاء.
- ندوة حول "قوانين الأحوال الشخصية: قانون الأسرة ومدى تنفيذها في الدول العربية"، تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والاتحاد النسائي العربي العام والمعهد السويدي بالإسكندرية، يومي30–2010/5/31 بمقر الأمانة العامة، وقامت الأمانة العامة باستعراض "موسوعة وضع المرأة في التشريعات العربية" والتوصيات الصادرة عن المجموعة القانونية العربية التي تعمل في إطار منظمة المرأة العربية.

- نظمت الأمانة العامة المنتدى العربي لمناصرة المرأة في ظل الربيع العربي تحت شعار "نحو مشاركة فعالة للمرأة العربية في مسار التحول الديمقراطي"، تحت رعاية معالي الأمين العام وبتنظيم من الاتحاد النسائي العربي العام بالتعاون مع الأمانة العامة، خلال يومي 23-2012/4/24 بمقر الأمانة العامة، وناقش المنتدى الوضع الراهن للمرأة العربية في ظل المتغيرات السياسية، ودور الحكومات الجديدة في تعزيز ومناصرة حقوق المرأة العربية، بالإضافة إلى الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات من أجل تعزيز حقوق المرأة.

ملخص تقييمي عام:

- في مجال تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها أولت الأمانة العامة اهتماما بالغا بتعزيز وترسيخ حقوق الإنسان للمرأة من خلال إعداد موسوعة "وضع المرأة في التشريعات العربية" التي تضم الوضع القانوني للمرأة في مختلف الدساتير، قوانين الأحوال الشخصية، القانون المدني والعقوبات، الضمان الاجتماعي والعمل والمشاركة السياسية، كما قامت بتصميم وإطلاق موقع إلكتروني لهذه الموسوعة، كما أولت عنايتها لموضوع خفض معدلات الأمية بين النساء – التي تشكل 67% من الأمية في المنطقة العربية– فقامت بإعداد خطة عمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية" واعتمادها من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتعرض على القمة العربية في دورتها القادمة (الدوحة – مارس/ آذار 2013) لإقرارها كخطة استرشادية تستعين بها الدول الأعضاء عند وضع خطط عمل لمكافحة الأمية بين النساء.
- كما تسعى الأمانة العامة بالتنسيق مع الشركاء (المفوضية الأوروبية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإعداد برنامج متكامل حول "تمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية" تعزيزا للمساواة بين الجنسين في المجال السياسي وتمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار خاصة في ظل المتغيرات الراهنة، إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون والشراكة من اجل تمكين المرأة في كافة المجالات والتغلب على العقبات والتحديات التي تواجهها. وبخاصة فيما يتعلق بإيجاد آليات التمويل اللازمة بما يمكن من وضع الخطط المناسبة التي تتوافق مع التطورات والمعطيات العالمية والعربية.

الصعوبات ومعوقات التنفيذ:

- عدم توافر الموارد البشرية المتخصصة والكفاءة المطلوبة والخبرة اللازمة التي تسمح بسرعة انجاز المهام المطلوبة.
- عدم توافر المخصصات المالية الكافية التي تمكن الإدارة من القيام بالأنشطة والبرامج على نحو مستقل مما يضطرها للبحث عن شركاء جادين للتعاون معها، ويتنج عن هذا إهدار كثير من الوقت حتى يتم الاتفاق والتنفيذ.

- بيروقراطية العمل بالأمانة العامة وطلب الحصول على موافقة جهات عديدة قبل البدء في إعـــداد أو تنفيذ أنشطة الإدارة.

مقترحات الحلول:

- أهمية قيام قطاع الموارد المالية والبشرية بالأمانة العامة بالعمل على توفير المقومات الأساســية لـــ"الإدارة المختصة" وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية بالأمانة العامة ممـــا يحقــق التكافؤ بين الإدارات المختصة كما وكيفا.
- أهمية إنشاء لجنة تنسيقية بين قطاعات الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصـــصة تجتمـــع بصفة دورية للقيام بالتنسيق في الأنشطة والبرامج وتوزيع الأدوار والمهام والتعاون والمتابعـــة والتقييم.
- مزيد من الصلاحيات للأمين العام المساعد ومديري الإدارات بهدف التقليل من الإجراءات التـــي تهدر الوقت والجهد.
- ضرورة توفير التمويل اللازم للمشروعات حتى لا يتم الاعتماد على شراكة جهات أخرى.

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

تواجه الأمانة العامة صعوبات في تنفيذ القرار حيث أن بعض المنظمات لا تشارك في الفعاليات التي تدعي إليها من قبل الأمانة العامة، كما أن مستوى تمثيل بعضها ليس بالمستوى المطلوب.

مقترحات الحلول:

التأكيد على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إلى تنسيق جهودها بما يتفق مع التوجهات الواردة في قرار قمة شرم الشيخ (2011) في هذا الشأن.

التقييم العام حول تنفيذ القرار:

قامت الأمانة العامة بما يلزم لتنفيذ القرار من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تفعيل منظومة العمل العربي لدعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة.

قرار رقم
(ق.ق 21 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19)
شرم الشيخ
بشأن
مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:

بنود القرار:

1- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك الدولي.
2- الترحيب بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي.
3- تكليف المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة بتكثيف التعاون مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.
4- الطلب من الأمين العام للجامعة العربية تقديم تقارير متابعة حول مسار المبادرة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية.**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:

الإجـــــراءات المتخـــذة:

في مجال التعليم:

- وقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اتفاقيّة تعاون مع البنك الدولي (World Bank) لدعم المرصد العربي للتربية والتعليم، وذلك بتمكينه من هبة قدرها 362.000 دولار أمريكي تصرف لإنجاز برنامج يهدف إلى تنمية القدرات البشريّة العاملة في المرصد المركزي والمراصد الوطنيّة. كما نصّت الاتفاقيّة على تحويل البرمجية التي طوّرها البنك العالمي لمتابعة تطوّر التعليم في البلاد العربيّة إلى قاعدة بيانات المرصد مع تعريبها وتطويرها. Arab World Education (AWEI) Performance Index
- في إطار الشراكة بين البنك الدولي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، قدم البنك الدولي للمنظمة دعماً مالياً قدره 2.1 مليون دولار كهبة لتمويل البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم التي تنفذه المنظمة في إطار تنفيذ خطّة تطوير التعليم في الوطن العربي. وقد تم التوقيع على اتفاقية بين البنك والمنظمة حولت بموجبه القسط الأول من المبلغ وقدره 600,00 دولار أمريكي لتمويل البرامج الخمسة خلال عام 2012. وبعد إقرار مكونات البرنامج وهيكلته خلال ورشة العمل التي دعت إليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يومي 18 و19 مايو 2011 بتونس لدراسة الجوانب

الإجرائيّة والعمليات الكفيلة بإرساء البرامج الفرعيّة الخمسة (التربية ما قبل المدرسية، تطوير مناهج التعليم وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال، الارتقاء بالمدرسين معرفياً ومهنياً، البحث والتقويم في مجال جودة التعليم، التربية على المبادرة وريادة الأعمال). ولاستكمال إجراءات انطلاق البرنامج، عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع البنك الدولي ملتقى البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم، وذلك بتونس يومي 19–20 يناير2012 والتي تم فيها تشكيل هياكل تسيير البرنامج وضبط مهامها (اللجنة التنفيذية والمجلس العلمي ومدير البرنامج). كما نظمت الألكسو بالتنسيق مع البنك الدولي ورشة عمل يومي 21 و 22 مايو 2012 حضرها مديرو البرامج الفرعية الخمسة بمشاركة بعض الخبراء والشركاء. ثم عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثالث في مقر أكاديمية الملكة رانيا يوم الأحد 21 أكتوبر 2012 لمناقشة البرنامج.

- (لمزيد من التفاصيل حول البرنامج، انظر التقرير الخاص بالإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي).

- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع البنك الدولي بعدة إجراءات لتنفيذ هذا القرار في مجال التعاون لتعزيز سياسات تمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته، تتضمن:
- عقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة/ القطاع الاجتماعي والبنك الدولي/ مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإعداد خطة عمل مشتركة تستهدف تعزيز سياسات تمكين الشباب في البلاد العربية، وتم الاتفاق على برنامج عمل بهدف بلورة الإطار المفاهيمي، والعناصر الأساسية لخطة العمل المشتركة.
- تشكيل فريق عمل من الخبراءTask Force ، دوليين من طرف البنك الدولي وعرب من طرف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، اجتمع الفريق عدة مرات تم خلالها إعداد وثيقة أولية لخطة العمل تتضمن أساساً عناصر للإطار المفاهيمي ومقترحات وأولويات البرنامج.
- تنظيم ورشة عمل تشاوريه بالتعاون مع البنك الدولي World Bank وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA بعنوان "نحو حقبة جديدة لتمكين الشباب العربي" خلال شهر سبتمبر 2011، بهدف التشاور بشكل موسع مع جميع الفاعلين في مجال تمكين الشباب العربي حول أولويات المرحلة المقبلة وكيفية تطوير سياسات الشباب لتتواءم مع متطلبات المرحلة. وحضر اللقاء حوالي 100 مشارك، من القادة الشباب في الدول العربية وممثلي المنظمات العربية والدولية وعدد من المسؤولين والخبراء. وتم خلال الورشة مناقشة وتطوير العناصر الأساسية لمشروع التعاون بين الجامعة العربية والبنك الدولي في مجال تمكين الشباب في ضوء المستحدثات، كما صدر عن الاجتماع بيان ختامي "نحو حقبة جديدة لتمكين الشباب العربي"، ودعوة لإنشاء آلية لإحكام التنسيق بين المنظمات العربية والدولية، تتمثل في اجتماع دوري

سنوي يجمع كافة المنظمات بغرض تعزيز التعاون بين الجامعة العربية وهذه المنظمات في مجال تمكين الشباب.

- مراجعة وثيقة التعاون من قبل فريق العمل من الخبراء Task Force بالتشاور مع الأمانة العامة/ القطاع الاجتماعي ومع البنك الدولي/ مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم إخراج الوثيقة في شكلها النهائي.
- اعتماد خطة العمل للفترة من 2012 – 2014 من قبل الأمانة العامة/ القطاع الاجتماعي والبنك الدولي/ مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتضمنت برنامجاً: (1) يهدف دعم أنشطة الأمانة العامة المعنية ببناء قدرات القطاع الاجتماعي في مجال سياسات وبرامج تمكين الشباب،(2) وآخر لتمويل عدد من مشروعات تستهدف تفعيل دور الشباب ومؤسساتهم، (3) فعاليات تستهدف إنشاء شبكة للمنظمات الشبابية الفاعلة على المستوى العربي وللمؤسسات ذات العلاقة، (4) المساهمة في تمويل مشروعات البحوث والدراسات بالمرصد العربي للشباب. ويتم تمويل هذه الأنشطة من قبل البنك الدولي .
- تم توقيع اتفاقية حول برنامج العمل المشترك بين الأمانة العامة/ القطاع الاجتماعي والبنك الدولي/ مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوم 27 مايو 2012، سيتم على أثرها تحويل مساهمة البنك الدولي على حساب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويشرع في تنفيذ الأنشطة المقرة بالخطة.

- **فيما يخص المرأة** شاركت الأمانة العامة في الاجتماع المشترك بين نقاط اتصال البنك الدولي والأمانة العامة يوم 2011/6/19 بمقر الأمانة العامة، بهدف النظر في المقترحات حول مجالات التعاون بين البنك الدولي والجامعة العربية في إطار "مبادرة البنك الدولي في العالم العربي"، حيث اقترحت الإدارة استكمال الشراكة في تنفيذ وتمويل خطة العمل التنفيذية "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية:مقاربة تنموية".
- في إطار التعاون مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة الـــUNWomen اقترحت الإدارة مشروع "تقديم المساعدات الإنسانية للمرأة اللاجئة والمشردة داخليا" وذلك من خلال:
  1. إعداد برامج إعادة تأهيل وإدماج وتوطين للنساء والفتيات اللاجئات والمشردات داخلياً.
  2. إعداد دراسة حول الآثار المادية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية على النساء والفتيات في ظل النزاعات المسلحة (خاصة اللاجئات منهن والمشردات داخلياً) والتعريف باحتياجاتهن الخاصة خلال هذه المرحلة.

3. إطلاق حملات التوعية للنساء في ظل النزاعات وفي مخيمات اللجوء (بهدف رفع مستوى الوعي لديهن بحقوقهن القانونية بشكل عام وحقوقهن بعدم الإعادة القسرية أو حرمانهن من العودة لبلدهن أو مكان إقامتهن).
4. وضع برامج تدريب مهني وتقنى للاجئات والمشردات داخلياُ لتأهيلهن وتمكينهن من المشاركة في برامج الإنعاش الاقتصادي المبكر (تمكين اقتصادي).

ملخص تقييمي عام

تم تنفيذ القرار في الوقت المناسب في مجالات سياسات تمكين الشباب

صعوبات ومعوقات التنفيذ

نقص الكادر الفني المتخصص بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مما قد يؤثر على تنفيذ البرنامج وفقاً للجدول الزمني المحدد.

مقترحـــات حلـــول

الاعتماد على خبرات متعاقدة إلى حد تعزيز الملاك الوظيفي للأمانة العامة/ القطاع الإجتماعي بمتخصصين في مجالات تمكين الشباب.

قرار رقم

(ق.ق 22 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19) شرم الشيخ

بشأن

تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية

بنود القرار:

1- الإحاطة علماً بـــ:

أ- الإنجازات التي حققتها الدول العربية لبلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

ب- جهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لإعداد تقارير عربية متخصصة ترصد الانجازات والتحديات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

ج- جهود مجلس وزراء الشؤون الصحة العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، لتنفيذ الهدف الرابع حول خفض معدل وفيات الأطفال والهدف الخامس حول تحسين صحة الأمهات والهدف السادس حول مكافحة الأمراض السارية من الأهداف التنموية للألفية، والانجازات التي تحققت في الدول العربية.

د- جهود مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ الغايات الأولى والثانية من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، من خلال تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي، وكذلك جهوده في مجال إحداث مرفق البيئة العربي، وفي مجال تغير المناخ.

ه- جهود المجلس الوزاري العربي للمياه، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الثالثة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، لاستكمال إعداد النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير الخاصة بإمداد المياه والصرف الصحي بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

و- جهود مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الرابعة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتطوير العشوائيات والقضاء عليها من خلال العمل على توفير السكن الاجتماعي المنخفض التكاليف، وبناء مدن جديدة.

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

الإجـــــراءات المتخـــذة:

- تنفيذاً للقرار رقم (22) الصادر عن القمة العربية التنموية الثانية شرم الشيخ (يناير/ كانون ثاني 2011) بشأن "تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية"، الذي نصت فقرته السابعة على "الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في نهاية (2012)، ترفع نتائجه إلى القمة التنموية القادمة عام 2013"، وبناءً على أن نتائج هذا المؤتمر سوف تعرض على القمة التنموية القادمة 2013، وأن موضوع الأهداف التنموية للألفية يتم متابعته من خلال عدد من المجالس الوزارية المتخصصة (وزراء الشؤون الاجتماعية – وزراء الصحة – وزراء البيئة – وزراء العرب للمياه – وزراء الإسكان والتعمير)، بالإضافة إلى عدد من المنظمات العربية المتخصصة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في المنطقة العربية، وفي ضوء أن نتائج هذا المؤتمر سوف يتم رفعها أيضاً إلى الاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية عام 2013، ونظراً إلى أن الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر يتطلب عقد عدد من الاجتماعات واللقاءات تكون مخرجاتها

2- مواصلة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب جهوده بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية والأممية المتخصصة لتنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف الأول للقضاء على الفقر المدقع والجوع.

3- الطلب من الدول الأعضاء:

أ- تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015 والعمل وفق الأولويات والخطط الوطنية التنموية لتحقيق هذه الأهداف واستدامتها.

ب- الإسراع في معالجة التفاوتات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية داخل الدولة الواحدة.

ح- تعزيز قدراتها الإحصائية وإنشاء قواعد بيانات وفقاً للمعايير الدولية لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية والتفاوتات الوطنية والإقليمية.

4- دعم مبادرة مجلس وزراء الصحة العرب لتحسين صحة الأمهات في الدول العربية، في إطار تنفيذ الغاية الأولى والثانية من الهدف الخامس من الأهداف التنموية للألفية لخفض معدل وفيات الأمهات وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية، والطلب من الدول الأعضاء المشاركة الواسعة والمتخصصة في المؤتمر العربي حول صحة الأمهات الذي سيعقد خلال عام 2011 بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

5- دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل العربية والدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى إيجاد الآليات والتمويلات اللازمة لتحقيق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتقدم الدعم للدول العربية الأقل نمواً لمساعدتها نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

6- دعوة المجتمع المدني العربي والقطاع الخاص إلى المساهمة في دعم وتمويل وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

7- الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في نهاية 2012 ترفع نتائجه إلى القمة التنموية القادمة عام 2013.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية.**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**

أوراق خلفية لهذا المؤتمر الهام بالإضافة إلى التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بهذا المؤتمر، أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الحادية والثلاثين القرار رقم (660) بتاريخ 10 ديسمبر / كانون الأول 2011، الذي نص على:

1- دعوة القطاع الاجتماعي إلى تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع القطاعات والإدارات ذات العلاقة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2- الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيل لجنة بعضوية رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ورؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية للإعداد والتحضير للمؤتمر.

3- عرض الموضوع على القمة العربية في دورتها العادية (23) المقرر انعقاده في شهر مارس 2012 بجمهورية العراق، وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

- تم عرض الموضوع على الدورة العادية (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصدر القرار رقم (1908) بشأن الملف الاقتصادي والاجتماعية لمجلس الجامعة على مستوى القمة (الدورة 23) (جمهورية العراق – بغداد 2012)، الذي نصت فقرته الخامسة من أولاً "الخاصة بالموضوعات التي سيتضمنها الملف الاقتصادي والاجتماعي للعرض على القمة، "الإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012)، كما نصت الفقرة السادسة من القرار على "تشكيل لجنة بعضوية رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ورؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية للإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012).
- تم عرض الموضوع على الدورة (23) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في 29 مارس 2012 بجمهورية العراق، الذي نصت فقرته الأولى على "دعم جهود جامعة الدول العربية للإعداد والتحضير الجيد للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية المقرر انعقاده عام 2012 لتمثل نتائجه تقييم موقف الدول العربية لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ورصد التطور التشريعي في العالم العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، ودور المجتمع المدني العربي في تحقيق أهداف الألفية، وتصوراً للتحرك المطلوب حتى عام 2015 وما بعده"، كما نصت فقرته الثانية على "عرض نتائج المؤتمر على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون الثاني 2013)، وعلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر / أيلول 2013".
- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه قامت الأمانة العامة بإعداد الإطار العام للمؤتمر الذي تضمن الإشارة إلى أن انعقاده يأتي في إطار تنفيذ القرار رقم (22) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير / كانون الثاني 2011) بشأن "تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية"، وعلى قرار القمة العربية في بغداد رقم (ق.ق 564 د.ع(23) – 2012/3/29) المشار إليهما أعلاه.
- وفي هذا الإطار تم تحديد أهداف المؤتمر على النحو التالي:

• الإطلاع على الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تحقيق كل هدف من الأهداف التنموية، فيما عدا الهدف الثامن، وذلك لكل دولة من الدول العربية.

- الإطلاع على أهم العوامل التي أثّرت على الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تحقيق كل هدف من الأهداف التنموية كما في (أ) أعلاه.
- الإطلاع على تقديرات تكلفة تحقيق كل هدف من الأهداف التنموية في الفترة الزمنية المتبقية حتى حلول عام 2015، وذلك لكل دولة من الدول العربية.
- الإطلاع على مصادر التمويل الإضافية المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية لكل دولة من الدول العربية.
- الإطلاع على جهود المجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة، ذات الصلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- الاتفاق على صياغة توصية بنتائج المؤتمر ترفع إلى القمة التنموية القادمة عام 2013.
- رصد التطور التشريعي في العالم العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية.
- دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف الألفية.

- كما تضمن الإطار العام المتطلبات المنهجية الفنية لتقييم الإنجاز التنموي وكذلك متطلبات منهجية لتقدير تحقيق الأهداف التنموية للألفية في ضوء ما صدر من أدبيات متخصصة في هذا الشأن وفي مقدمتها تقرير لجنة زيديللو الذي صدر عن الأمم المتحدة (2001) تحت عنوان "تقرير اللجنة عالية المستوى حول تمويل التنمية".
- وفيما يتعلق بإعداد أوراق الخلفية للمؤتمر، اقترح الإطار العام تكليف خبراء متخصصين لكتابة أوراق علمية مركزة حول تنفيذ أهداف الألفية باستخدام أحداث المعلومات والمنهجيات، والطلب من المجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة بتحقيق الأهداف التنموية بإعداد تقارير حول جهودها فيما يتعلق بأهداف المؤتمر، وفي هذا الإطار قامت الأمانة العامة بتكليف فريق من الخبراء العرب الأكفاء بأعداد أوراق العمل المشار إليها، كما تم التنسيق مع الأمانات الأفنية للمجالس الوزارية المتخصصة لإعداد أوراق العمل المطلوبة ليتم الانتهاء من إعدادها خلال شهر نوفمبر / تشرين ثاني 2012 تمهيداً لإعدادها للعرض على المؤتمر في شهر ديسمبر / كان الأول 2012.
- تنفيذاً للفقرة السابعة من القرار المشار إليه الخاص بتنظيم مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية والأممية ذات العلاقة بتنظيم المؤتمر يومي 2-3 ديسمبر/ كانون الأول 2012 في القاهرة، وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت دعم صمود الشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال وسياسات التفتيت التي تقوم بها سلطات

الاحتلال الإسرائيلي، ودعم النشاطات والمشروعات التنموية للمجتمع الفلسطيني في مجمل الأراضي المحتلة، واتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار على قطاع غزة، من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف التنموية للألفية، مع إعطاء أولوية للقدس والمناطق (ج) في الضفة الغربية، وصياغة، بالإضافة إلى صياغة مؤشرات مؤسسية تلقى قبولاً عاماً، والتوسع بالاهتمام بكافة المؤشرات ذات العلاقة بالأهداف التنموية وبما في ذلك القضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها، وتنظيم ورشة عمل فنية لبلورة رؤية عربية حول التوجهات المستقبلية لتمكين الدول العربية من المشاركة الفعالة في المحافل الدولية المعنية بقضايا التنمية ما بعد عام 2015.

- تم عرض الموضوع على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأصدر القرار رقم (689) الذي نصت فقرته الثانية على:
  - الموافقة على توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
  - تكليف الأمانة الفنية برفع تقرير وتوصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية المرفقة، إلى القمة العربية التنموية في دورتها الثالثة (الرياض: 21–22 يناير/ كانون الثاني 2013)، لإقرارها لتمثل الرؤية العربي للتحرك العربي المطلوب حتى عام 2015 وما بعد، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.
- تقوم الأمانة العامة (القطاع الاجتماعي) بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في المنطقة العربية بالإعداد والتحضير للتقرير العربي الرابع حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمقرر إصداره في نهاية عام 2013، وفي هذا الإطار شاركت الأمانة العامة (القطاع الاجتماعي)، في اجتماع الخبراء المعني بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية يوم 19 يوليو / تموز 2011 في بيروت، بمشاركة خبراء يمثلون الإسكوا والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإتحاد الدولي للاتصالات واليونسيكو ومنظمة العمل الدولية، حيث تم الاتفاق على أن يتضمن التقرير المشار إليه أعلاه ملخص تقييمي وتحليلي للأوضاع الراهنة في المنطقة، وتقييم لما تم تنفيذه للأهداف التنموية للألفية (ما تم انجازه وما لم ينجز) تصور أو مقترح لسياسات التي يجب اتخاذها ما بعد عام 2015، وأكدت الأمانة العامة في الاجتماع على ضرورة التواصل مع الدول الأعضاء في ما يخص البيانات والإحصاءات الأممية التي سيتم إدراجها في التقرير، وتم الاتفاق أن تقوم منظمات الأمم المتحدة أعضاء فريق العمل موافاة الأمانة العامة لدى لديهم من بيانات وإحصاءات على أن

تقوم الأمانة العامة بإرسالها إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها أو تعديلها حتى يتسنى إدراجها في التقرير.

- كما أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الحادية والثلاثين (بيروت: ديسمبر 2011) القرار رقم (661) الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء وخاصة الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة العامة (الأمانة الفنية للمجلس) بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً للشروط التي أقرها المجلس على أن تقوم هذه المشروعات في إطار تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، كما دعى القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لمتابعة تنفيذ قرارات القمة ذات الصلة بمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (3/3557) بتاريخ 25 ديسمبر 2011 إلى الدول الأعضاء، بشأن تنفيذ القرار المشار إليه أعلاه رقم (661)، ولم تتلقى الأمانة العامة أي ردود من الدول الأعضاء حتى إعداد هذه الوثيقة (سبتمبر / أيلول 2012)، إلا من جمهورية مصر العربية بموجب مذكرتها رقم (119) بتاريخ 7 فبراير / شباط 2012، والمذكرة رقم (1/198/م ف/2012 بتاريخ 29 يناير / كانون ثان 2012 من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين، واللذان يتضمنا طلب دعم مشروعات اجتماعية في ذات الإطار.
- وسيتم عرض الموضوعات الوارد من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين، على الدورة (60) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المقرر عقده في شهر أكتوبر / تشرين الأول 2012 لدراستها تمهيداً لرفعها إلى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لاتخاذ قرار بشأنها، وذلك تنفيذاً للقرار رقم (661) المشار إليه أعلاه.
- بعد دراسة الموضوعات الوارد من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين من قبل المكتب التنفيذي للمجلس، تم عرض الموضوعات على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي أصدر القرار رقم (693) الذي نصفت فقرتيه على:

1- الموافقة على طلب وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، لدعم مشروع وحدة لرعاية وتأهيل حالات التوحد بمبلغ إجمالي قدره 50000 $ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي)، خصماً من بند دعم المشروعات الاجتماعية المدرج في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2013 ".

4- الموافقة على مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لدعم المشروعات الاجتماعية التالية في دولة فلسطين:

- مشروع تأهيل ذوي الإعاقة عن طريق تزويدهم بأجهزة مساندة.
- مشروع دعم المراكز الاجتماعية (الشبيبة والفتيات) في دولة فلسطين.

وذلك بمبلغ إجمالي قدره 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) خصماً من بند دعم المشروعات الاجتماعية المدرج في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2013.

5- الموافقة على تخصيص مبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) من رصيد الوفورات النقدية (الاحتياطي النقدي) في الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لدعم المشروعات الاجتماعية في دولة فلسطين.

- كما أصدر المجلس القرار رقم (689) الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي نصت فقرته الثانية من أولاً على "دعوة الدول الأعضاء خاصة الأقل نمواً منها إلى موافاة الأمانة الفنية بالمشروعات المطلوب دعمها وفقاً لشروط دعم المشروعات الاجتماعية التي أقرها المجلس بموجب القرار رقم (138)، وعلى أن تكون المشروعات المطلوب دعمها في إطار تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية اللذان أقرتهما القمة التنموية الأولى (الكويت: يناير / كانون ثان 2009) وأكدت عليهما القمة التنموية الثانية (شرم الشيخ: يناير / كانون ثان 2011)".
- وفي ذات الإطار جاري التنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية UNDG لإصدار تقرير جامعة الدول العربية والأمم المتحدة الرابع حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية، ومن المنتظر إصداره في نهاية عام 2013.
- في مجال المرأة: قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع التمكين السياسي "المشاركة السياسية للمرأة العربية خلال التطور الديمقراطي" ويشمل هذا المشروع ثلاث مكونات مايلي:
  - إعداد دراسة حول "الانتخابات في الدول العربية من منظور النوع الاجتماعي".
  - تنظيم ندوة إقليمية حول: "تمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية" تكون مخرجاتها بمثابة مكونات إرشادية تضاف إلى المشروع.
  - تنظيم برنامج تدريبي إقليمي حول بناء قدرات المرأة العربية في مجال الوصول إلى مواقع صنع القرار والمشاركة السياسية، وذلك بهدف خلق قيادات نسائية لتمكينهم من خوض الانتخابات (البرلمانية، المحلية).
- وفي إطار الإعداد لهذا المشروع قامت الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات التالية مع بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة على المستويين العربي والدولي وهي:
  - الاجتماع مع منسق برامج بمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس (CAWTAR) ومتخصص النوع الاجتماعي والشراكة مكتب الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية (UNFPA) يوم 2011/7/26 بمقر الأمانة العامة، لمناقشة إمكانية التعاون المشترك بين كل من كوتر و

(UNFPA) والأمانة العامة لتمكين للمرأة العربية في بعض البلدان التي قامت بهـا ثـورات وتمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية.

- الاجتماع مع المستشارة/ نعيمة جبريل عضو هيئة الدعم والمشورى للمجلس الوطني الانتقالي بلجنة المرحلة الانتقالية ومنسق هيئة دعم مشاركة المرأة فـي صـنع القـرار بليبيـا يـوم 2011/10/11 بمقر الأمانة العامة، حيث تقدمت بخطاب تطلب فيه من الأمانة العامة وضـع برنامج تدريبي لنشر التوعية وتمكين المرأة الليبية من خوض الانتخابات والوصول إلى مواقع صنع القرار في المرحلة المقبلة، وذلك مع تقديم الدعم الفني والمالي لهذا البرنامج.
- مخاطبة مكتب معالي الأمين العام بمذكرة رقم 2409 بتاريخ 2011/11/15 تتضمن طلـب الموافقة على تقديم الدعم الفني والمالي للبرنامج التدريبي الذي تقدمت به الهيئة (ولـم تتلقـى الإدارة ردًا).

- عقد ثلاث اجتماعات تشاورية بمقر الأمانة العامة: مدير برامج بالمؤسسة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابات (IDEA)، والثاني مع مدير برامج بمؤسـسة (IDEA) والمـسؤول عـن العلاقـات الخارجية ودعم الحكم بمكتب الأمين العام لمؤسسة(IDEA), والثالث مع مدير بـرامج بمؤسـسة (IDEA) و منسق برامج في الـ UN Women.
- تناولت هذه الاجتماعات بحث سبل التعاون المشترك بين كل من الأمانة العامة ومؤسسة (IDEA) و الأمم المتحدة للمرأة UN Women في وضع مشروع برنامج على المستوى الإقليمي حـول التمكين السياسي خلال الفترة 2013–2016 على أن يستهدف الجهـات الوطنيـة ومنظمـات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة، حيث تم الاتفاق على صياغة ورقة تعريفية مشتركة حول المشروع المذكور يتضمن المرجعيات، الهدف، المكونات والميزانية التقديرية.
- وبناءا عليه، وجهت الإدارة خطابات بشأن التعاون المشترك مع الأمانة العامة في تنفيذ مـشروع التمكين السياسي إلى كل:

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب القاهرة بموجب مذكرة رقـم 2104 بتـاريخ 2011/10/9، وقد أفادت د/ مايا مرسى منسق برامج الـUN Women بالموافقة المبدئية على التعاون في إعداد وتنفيذ هذا المشروع.
- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابـات (IDEA) بموجـب مـذكرة رقـم 129 بتـاريخ 2012/1/19، وقد رحب الأستاذ أيمن يعقوب المدير الإقليمي (IDEA) بهذا التعاون.
- نظمت الأمانة العامة اجتماع تحضيري مع خبير الجندر بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساندة الانتخابية (IDEA) يوم 2012/6/28 بشأن التشاور في مكونات المشروع.

- مركز الجامعة العربية بتونس بموجب مذكرة رقم 421 بتاريخ 2012/2/23 للقيام بعرض الموضوع على مجلس أمناء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس (CAWTAR) المنعقد بتاريخ 2012/2/27 في تونس العاصمة، ولم تتلقى الإدارة الرد إلى الآن.

- قامت الإدارة بإعداد مسودة الورقة التعريفية الخاصة بالمشروع (الهدف، المرجعيات الإقليمية والدولية، المحاور، التكلفة التقديرية...) بالتعاون مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) باللغتين العربية والإنجليزية ليتم على الاجتماع الثالث لكبار مسؤولي الأمانة العامة والمفوضية الأوروبية (SOM3) وذلك في إطار التعاون العربي- الأوروبي وتضمن مشروع البرنامج ثلاث مكونات هي:
  - دراسة تقييمية حول "الانتخابات في الدول العربية من منظور النوع الاجتماعي"
  - ورشة عمل إقليمية "الإصلاح والتحول الديمقراطي: التحديات وفرص المشاركة السياسية للمرأة"
  - برنامج تدريبي لتأهيل وبناء قدرات المرأة لتمكينها من المشاركة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار.
- شاركت الأمانة العامة الاجتماع التحضيري للاجتماع الثالث لكبار مسئولي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية يوم 2012/2/2 بمقر الأمانة العامة وعرضت مقترح المشروع وذلك في التعاون المشترك وقد وافق ممثلو المفوضية على المقترح المقدم من الإدارة.
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين بين المفوضية الأوروبية والجامعة العربية بمالطا في2012/6/1، مثل الأمانة العامة مديري إدارات كل من أوروبا، المرأة والمجتمع المدني – حيث قدمت الإدارة عرضاً حول مشروع "تمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية خلال مسار التحول الديمقراطي" للتعاون المشترك بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ولقد أوضح ممثل المفوضية أنهم بصدد الانتهاء من وضع مشروع مماثل مع الـUNWomen وطلبت الإدارة الاطلاع على المسودة وتبادل الوثائق.
- ناقش الاجتماع المشترك بين كبار المسؤولين في الأمانة العامة والاتحاد الأوروبي برنامج العمل المشترك بين الجانبين ووافق على مشروع التمكين السياسي للمرأة العربية المقدم من الأمانة العامة والذي انعقد يومي 15-2012/10/16 ببروكسل.
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع التشاورى للسادة المندوبين الدائمين الذي عقد يوم 23 أكتوبر 2012 بمقر الأمانة العامة، تم خلاله مناقشة تقرير وفد الأمانة العامة لبروكسل يومي 15-2012/10/16 وكذلك مسودة إعلان القاهرة المزمع صدوره عن الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الثاني بتاريخ 11/13/ 2012 بمقر الأمانة العامة.

- أفادت المفوضية الأوروبية بأنه تم توقيع اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن برنامج "التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة" من خلال تنفيذ برنامج في المنطقة العربية تكون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي نقطة الاتصال مع الشركاء الإقليميين، ومن الجدير بالذكر بأن مقترح مشروع التمكين السياسي للمرأة العربية المقدم من قبل الأمانة العامة سوف يدخل ضمن برنامج "التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة " المشار إليه بعاليه.
- تم الموافقة على تنفيذ المشروع التمكين السياسي للمراة العربية بالتعاون المشترك بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي من قبل المفوضية الأوروبية خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد بالأمانة العامة في 2012/11/13.
- من المقرر عقد اجتماع مشترك بين الجانبين يوم 22 يناير 2013 تقوم إدارة أوروبا على التنسيق له بشأن برنامج العمل المشترك وطلبت الغدارة دعوة الشركاء المعنيين بمشروع المرأة للمشاركة وهي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة المرأة العربية والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

صعوبات ومعوقات التنفيذ:

- لم يتم البدء في تنفيذ توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية حيث من المنتظر أن يتم إقرارها من القمة التنموية في دورتها الثالثة الرياض (21 – 2013/1/22)، ومن ثم سيتم البدء في تنفيذها.

التقييم العام حول تنفيذ القرار:

- قام مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بجهود مقدرة في إطار تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، كما بادر بدعم عدد من المشروعات الاجتماعية والتنموية في الدول الأعضاء بناءً على طلبها من خلال الصندوق العربي للعمل الاجتماعي التابع للمجلس.

قرار رقم
(ق.ق 23 د.ع (2) – ج3 – 2011/1/19)
شرم الشيخ
بشأن
المشاريع العربية لدعم صمود القدس:

بنود القرار:

تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية، بدراسة المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها، وذلك لتمويلها من خلال صندوقي القدس والأقصى وفقاً لأنظمتهما.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- **الدول العربية.**
- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:

الإجـــــراءات المتخـــذة:

في مجال التعليم:

1- تخصّص المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنويا مبلغ وقدره 25,000 دولار أمريكي في موازنتها لدعم المشاريع الثقافية والتربوية والعلمية في فلسطين والقدس بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم.

2- كما تتابع المنظمة تنفيذ قرارات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب (الدوحة 2010) التي منها: دعوة الدول العربية إلى مواصلة تقديم الدعم المالي لمشروعات البنية التحتية والمؤسسات الثقافية في القدس المعروضة من فلسطين، مع اعتبارا القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية وتوأمتها مع كل عاصمة ثقافية عربية يحتفي بها.

3- كما تم تحويل اسهامات وتبرعات الدول إلى اللجنة الوطنية الفلسطينية لدعم مشروعات البنية التحتية في القدس كالتالي:

300,000 دولار أمريكي تبرع من: الجمهورية العربية السورية لفائدة مؤسسة المعمل للفنون التشكيلية في القدس.

60,000 دولار أمريكي تبرع من: المملكة العربية السعودية لفائدة مسرح السنابل في القدس.

20,000 دولار أمريكي تبرع من: المملكة العربية السعودية لفائدة دار الايتام في القدس.

25,373 دولار أمريكي تبرع من: سلطنة عمان لفائدة ترميم المستوصف الطبي لجمعية حاملات الطيب الارثودوكسية وتأهيل مدرسة الاتحاد النسائي العربي.

56,000 يورو لإنجاز المرحلة الأولى من المعرض المتنقل للقدس.

4- وفي إطار الاحتفال بالقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية تم في عام 2011 تحويل مبلغ 21,800 دولار أمريكي من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للجنة الوطنية الفلسطينية.

5- كما تدرس المنظمة وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية الفلسطينية لتحويل مبلغ 000 137 دولار مساهمات وتبرعات من الدول الأعضاء لدعم التراث الثقافي في فلسطين وفي القدس تحديدا بعد تحديد المشروعات والأنشطة المعنية بهذا الدعم.

بالإضافة إلى أن المنظمة ستقوم بتقديم معونات فنية وتخصيص دورات تدريبية لتأهيل القيادات التربوية في القدس وتطوير التعليم المهني والمحافظة على التراث في القدس الشرقية من خلال جهود المنظمة لدى لجنة التراث العالمي واليونسكو.